الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر– الوادي–

كلية الآداب واللغات قسم اللغة والأدب العربي

الملمح التداولي في النحو الكوفي من خلال مسائل (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات الأنباري

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

إعداد الطلبة:

- ✓ **جعفر خليفة.**
- ✓ **رابح بكوشة.**
- ✓ **عبد الجبار خليفة.**

إشراف الدكتور:

– لزهر كرشو

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
د. العزوزي حرزولي	رئيسا	جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي
د. لزهر كرشو	مشرفا ومقرّرا	جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي
د. محمد الصديق معوش	عضوا مناقشا	جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي

السنة الجامعية: 1441 – 1442هـ / 2019–2020م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّه لخضر –الوادي–

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

الملمح التداولي في النحو الكوفي من خلال مسائل (الإنصاف في مسائل الخلاف) لأبي البركات الأنباري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

إعداد الطلبة :

- جعفر خليفة
- رابح بوكوشة
- عبد الجبار خليفة

إشراف الدكتور:

لزهر كرشو

الموسم الجامعي:1441هـ - 1442 هـ/2019م-2020 م

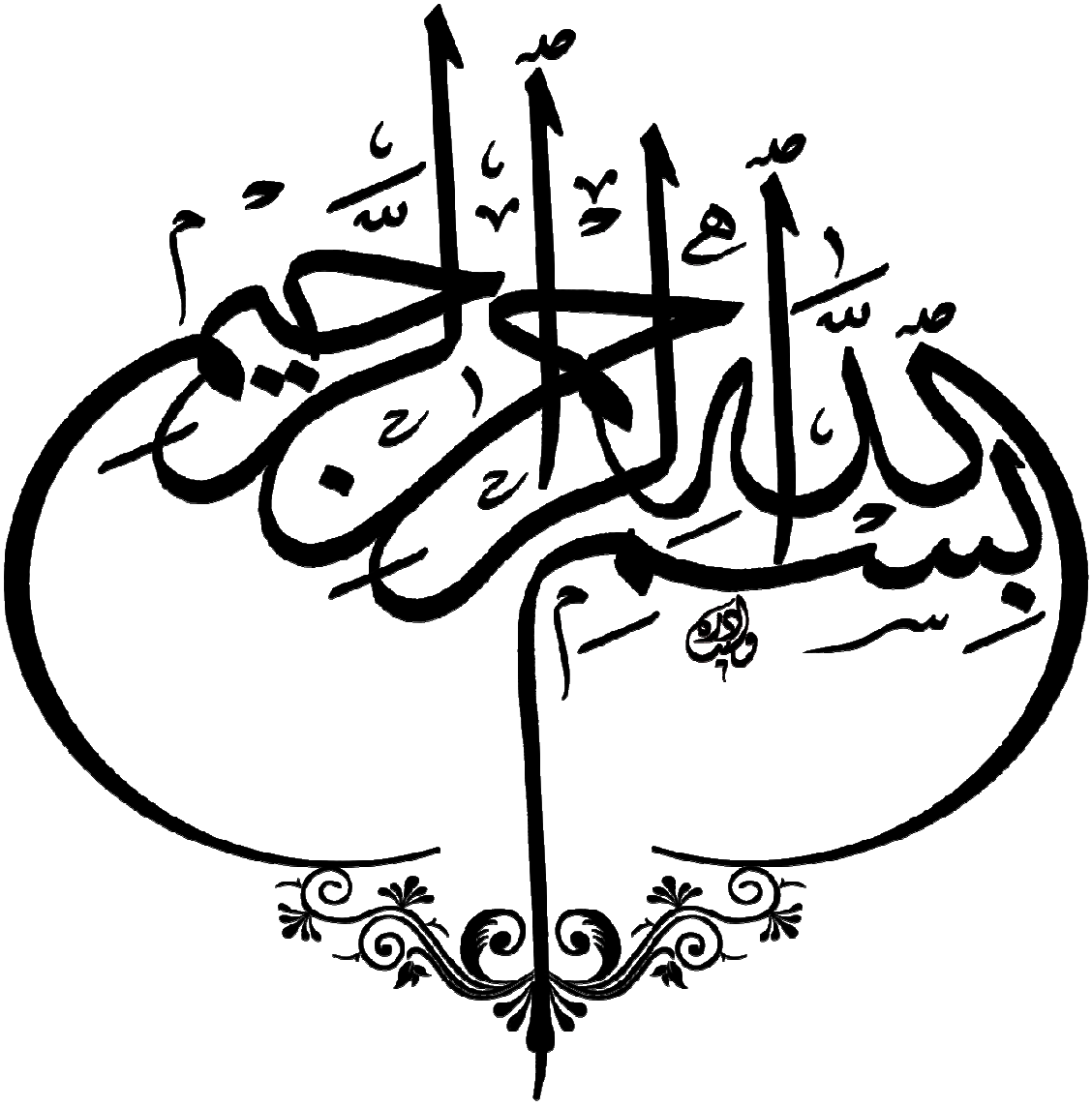
بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾

التوبة: ١٠٥

إهـــداء

إلى روح الأستاذة "**عائشة عويسات**" تغمدها الله برحمته، وشملها بعفوه، وأسكنها فسيح جناته...

إلى والدينا ذوي الفضل علينا بعد الله سبحانه وتعالى... وإلى أهالينا، وكل من آزرنا وصبر لنا وعلينا لأجل طلب العلم...

نهدي هذا العمل المتواضع.

شكر وعرفان

أحيانا... يعجز الحرف عن التعبير، والقول عن الشعور، فيُحبس في النفس ما ليس تَبديه السطور...

لمن هم أهل للمدح والثناء، إذ الاعتراف من قبيل الوفاء ، والشكر من قليل الجزاء...

إلى أستاذنا المحترم الدكتور: **لزهر كرشو**، الذي أمدّنا بتوجيهاته المفيدة، ونصائحه السديدة... فكان نعم المشرف على بحثنا، أنار الله دربه، وسدد خطاه.

إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة: **سلاف بعزيز**، التي لم تبخل علينا بما يفيد بحثنا، فجزاها الرحمان عنا خيرا...

يا من لكم فضل علينا سابق شكر لكم حق علينا أوجبُ

وإلى جميع أساتذتنا الكرام في كلية الآداب و اللغات... تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام...

تيجان فوق رؤوسنا.

مـقـدمـة

مـــــقـــدمـــــة

ظهرت اللّسانيات الوصفيّة مطلع القرن العشرين، على يد العالم اللّساني السّويسري فرديناند دي سوسير، حيث هيمنت اللسانيات البنيوية على عرش الدّراسات اللغوية، فكانت غايتها هي دراسة اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها، مما أوقعها في هفوة الغفلة عن كيفية استعمال اللغة في الاتصال؛ أي الجانب الاستعماليّ للغة، مما دعا إلى ظهور اللسانيات التداولية التي جاءت لِتَستَكمِل مسيرة اللسانيات الحديثة، وتَسُد النّقائص والثّغرات التي خلَّفَتها، فالتداولية هي العلم الذي يهتمّ بالبُعد الاِستعمالي للكلام وبإنجازه، وتَعتبر بنية اللغة عبارة عن نظام من السلوك يتحقق بوجود المتكلم والمتلقي والسّياق... وبهذا فالتداولية تدرس الخِطاب في علاقته بالسياق والمَوقِف، والتركيز على أفعال الكلام، واِستكشاف العلامات المنطقيّة الحجاجية، والاهتمام بالسياق التواصلي والتَلفظِيّ.

ومن هذا المنطلق فقد اِرتأينا أن نجمع في هذه الدراسة بين اللسانيات التداولية ومفاهيمها ومُحَدّداتها المنهجيّة والإجرائيّة ومعاييرها، وتطبيق المنهج التداولي على الخطاب الكوفي في مسائل الإنصاف، ومحاولة رصد ملامح التداولية في هذا التراث النحوي.

ومن الأسباب التي قادتنا إلى اختيار موضوعنا الموسوم بـ " الملمح التداولي في النحو الكوفي من خلال "مسائل الخلاف في كتاب الإنصاف" لأبي البركات الأنباري، والتي يمكن تقسيمها إلى:

– أسباب ذاتية: فبَعد دراستنا لمقياسي التداولية وأصول النحو العربي، لفت انتباهنا إمكانية تطبيق الدراسة التداولية على الخطاب النحوي العربي وخاصة الكوفي؛ لاعتماده على الاستعمال اللغوي والسماع ... إضافة إلى ميلنا لمجال التداولية كونها علما لسانيا جديدا، يسعى لتحليل الخطاب من منظور جديد ومختلف عما سبقه من علوم، كما شدّ

انتباهنا الاهتمام الكبير بهذا المجال في الدراسات الحديثة، الشيء الذي بعث فينا الفضول للبحث فيه ومحاولة الإلمام به.

وإن الدافع الرئيس للبحث في هذا الموضوع هو محاولة البحث عن الملامح التداولية في الخطاب الكوفي؛ بمعنى أن التداولية تراعي شروطا معيّنة في التحليل ومن بينها "قصديّة المتكلم ومراعاة المقام وأطراف الخطاب..." فهل كانت هذه الشروط متوفّرة في الخطاب الكوفي، وهل كان الكوفيون يراعون هذه الشروط خلال عملية التواصل، وهذا كله من أجل الوصول إلى إثبات الملامح التداولية في النحو الكوفي والتأكّد من أن العرب كانت تراعي المعايير التي جاءت بها التداولية اليوم.

– أسباب موضوعية: لقد تعددت الأسباب التي جعلتنا نخوض في هذا الموضوع بالبحث والدراسة ومن بينها:

– محاولة الربط بين التداولية والنحو العربي، من خلال اعتماد هذا الأخير على السماع في التقعيد النحوي بالدرجة الأولى؛ والسماع هو أخذ اللغة من مستعمليها كما هي وهم يتداولونها.

– حاجة الأعمال النحوية إلى مزيد من التطبيقات التداولية.

– حاجة المدوّنة إلى دراسة من هذا النوع، فكتاب الإنصاف والشكل الذي أُلِّف عليه يحتاج إلى أن يدرس تداوليا، لتوفّر مرتكزاتها من حوار وحجاج ومناظرة ...

– التنقيب في التراث العربي لمحاولة إيجاد ملامح تداولية، لتكون أساسا لنا لنرتكز عليها لإثبات أن العرب قد تناولوا هذا العلم ولكن دون تنظير.

ومن خلال هذه الأسباب يمكننا طرح الإشكال التالي: ما هي الملامح التداولية التي توفرت في النحو الكوفي ؟ وما مدى إسهامها في تيسير العملية التواصلية ؟

وتتدرج تحته مجموعة من الأسئلة سنحاول الإجابة عنها خلال هذا البحث:

- هل كانت هناك سمات تداولية في التراث العربي ؟

- أي ملمح تداولي كان الأبرز في الخطاب الكوفي، ولماذا ؟

- فيم تكمن العلاقة بين التداولية والنحو العربي؟

- هل للدليل النحوي- السماع- دور في تمثُّل آليات التداولية في العمل النحوي الكوفي؟

والغاية من هذا البحث هو محاولة تأصيل التداولية في الموروث اللغوي العربي، واستثمار مرتكزاتها، وتطبيق معاييرها في قراءة النحو الكوفي من خلال المسائل الخلافية في كتاب الإنصاف، وإثبات السمات التداولية في هذه المسائل، ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث الموسوم بـ: الملمح التداولي في النحو الكوفي من خلال مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري.

وأما عن سبب اختيارنا لكتاب الإنصاف، هذا لكونه أول كتاب وصل إلينا بهذا الشكل؛ حاملا للمسائل النحوية والأصولية التي اختلفت فيها مدرستا البصرة والكوفة، إضافة إلى أنه من أهم الكتب التي تكلمت عن النحو التداولي من خلال اعتماده لصيغة الحوار وتبادل الكلام، بما يتضمنه من حجاج، وأفعال كلامية، وافتراضات إضافة إلى السياق المقامي؛ الذي سمح ببروز التبادل التخاطبي بين أطراف الحوار. حيث يظهر في شكل محاكمة بين خصمين: هما نحاة البصرة ونحاة الكوفة، والقاضي بينهما هو أبو البركات

الأنباري، الذي نصّب نفسه حكما ينتصر في كل مسألة لأحد الطرفين. وكل هذه الميزات التي يحملها الكتاب توحي بأنها من أبرز مظاهر الاستعمال التداولي.

وللإجابة عن الأسئلة السابقة ارتسم البحث في هيكل تنظيمي تصدّرته هذه المقدمة التي نأمل من خلالها تهيئة القارئ للموضوع، لننتقل بعد ذلك إلى مدخل تناولنا فيه توضيح كل من مفهوم التداولية وما يتعلق بها من نشأة ومقومات ومهام. ثم مفهوم النحو ومدارسه وسمات التداولية في النحو العربي.

ثم فصلان، الأول بعنوان "الاستلزام الحواري وأفعال الكلام" قسمناه إلى مبحثين مسبوقَيْنِ بتوطئة تكلّمنا فيها عن كتاب الإنصاف ومؤلفه أبي البركات الأنباري. أما المبحث الأول فقد تناولنا كل ما يتعلق بالاستلزام الحواري ثم استنبطنا أهم ملامح الاستلزام من خلال البحث في قواعد مبدأ التعاون " الكم، الكيف، المناسبة، الجهة". والمبحث الثاني تكلمنا فيه عن أفعال الكلام من شتى جوانبها، واستخرجنا أهم الأفعال الكلامية التي توفرت في المسائل الكوفية.

ثم انتقلنا إلى الفصل الثاني الذي قسمناه كذلك إلى مبحثين، الأول تحدثنا فيه عن الافتراض المسبق، حيث وجب علينا التطرق لمتضمنات القول لأن الافتراض المسبق هو عنصر منها، واستنبطنا أهم الافتراضات التي اشتمل عليها الخطاب الكوفي من خلال هذه المسائل. ثم المبحث الثاني تناولنا فيه الحجاج وأهم ما يتعلق به، وبما أن الحجاج متواجد بقوة في الخطاب، بصفته عبارة عن مناظرة وتضارب بالحجج بين المدرستين لإثبات الرأي الصحيح، فقد كان له النصيب الأكبر، ثم ختمنا البحث بخاتمة فيها أهم النتائج المتوصل إليها.

وبما أن البحث لا يستقيم إلا من خلال منهج يضبطه، فقد اعتمدنا المنهج الوصفي القائم على أدوات تحليلية مع انتهاج المنهج التداولي القائم على الرصد التواصلي للخطاب، وهذا ما يتلاءم مع طبيعة الموضوع باعتبار أن الدراسة اللغوية يتوافق معها الوصف، والبحث عن أهم الملامح التداولية في المسائل الكوفية يتطلب منا تحليل الخطاب الكوفي تحليلا تداوليا. أما عن منهج العمل في البحث فقد مزجنا بين الجانب النظري والتطبيقي، وركزنا الدراسة على المسائل التي انتصر فيها أبو البركات لصالح الكوفيين لإبراز الظاهرة التداولية، وإذا ما لم تتوفر هذه الظاهرة في المسائل الكوفية فإننا نلجأ إلى البحث عنها في خطاب البصريين أو خطاب أبي البركات لاستظهارها.

أما بالنسبة لأهم المصادر والمراجع التي غذّت البحث، فقد استعنّا بالكتب التي تناولت التداولية بكثرة ومنها "التداولية عند العلماء العرب" لمسعود صحراوي، و"أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر" لمحمود أحمد نحلة، و"مدخل إلى اللسانيات التداولية" للجيلالي دلاش، وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" باعتباره مدونة البحث، فقد أعانتنا هذه الكتب في التعرف على التداولية وأهم مرتكزاتها وتقنياتها، كما أفدنا من كتاب "استراتيجيات الخطاب" لعبد الهادي بن ظافر الشهري، وكتاب "اللسان والميزان (التكوثر العقلي)" لطه عبد الرحمان.

وكما هو معلوم لا يوجد أي بحث علمي خالٍ من الصعوبات التي قد تواجه العامل على إنجازه، فقد واجهتنا بعض العراقيل التي تصدرها تميّز هذه السنة بانتشار الوباء الخطير الذي حال بيننا وزيارة المكاتب، والاستزادة بالكتب وحَدَّ من لقائنا المباشر مع الأستاذ المشرف... إلا أن ذلك لم يقلّل من عزيمتنا، ويعود الفضل لله عز وجل أولا، ثم لأستاذنا المشرف الدكتور " لزهر كرشو" الذي لم يدّخر أي جهد في التواصل معنا بشتى

الوسائل، ولم يقصر في توجيهاته وتوضيحه لما أُشكل علينا في بحثنا أو تعسَّر فهمه. فجزاه الله عنا كل خير، وله منا فائق الاحترام والتقدير.

مدخل:

التداولية والنحو العربي

أولا: التداولية

أضحت التداولية اليوم علما محوريا ورئيسا في الدرس النقدي اللساني المعاصر، وذلك لأنها حاولت الإلمام بكل ما فات الدراسات التي سبقتها من حيث تسليط الضوء على الاستعمال اللغوي وكل ما يحيط به من ظروف، وكذا أطراف الخطاب ، ونظرية أفعال الكلام...

1- تعريف التداولية

أ. لغة:

يرجع مصطلح التداولية في أصله العربي إلى الجذر اللغوي "دول" إذ يظهر له معان مختلفة غير أنها لا تخرج عن معاني التبدل والتحول ، حيث يرى ابن فارس (395هـ) في معجمه مقاييس اللغة أنها: «(دَوَلَ) الدَّالُ وَالْوَاوُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى تَحَوُّلِ شَيْءٍ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَالْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى ضَعْفٍ وَاسْتِرْخَاءٍ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: انْدَالَ الْقَوْمُ، إِذَا تَحَوَّلُوا مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ. وَمِنْ هَذَا الْبَابِ تَدَاوَلَ الْقَوْمُ الشَّيْءَ بَيْنَهُمْ: إِذَا صَارَ مِنْ بَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ، وَالدَّوْلَةُ وَالدُّولَةُ لُغَتَانِ. وَيُقَالُ بَلِ الدُّولَةُ فِي الْمَالِ وَالدَّوْلَةُ فِي الْحَرْبِ، وَإِنَّمَا سُمِّيَا بِذَلِكَ مِنْ قِيَاسِ الْبَابِ; لِأَنَّهُ أَمْرٌ يَتَدَاوَلُونَهُ، فَيَتَحَوَّلُ مِنْ هَذَا إِلَى ذَاكَ، وَمِنْ ذَاكَ إِلَى هَذَا.»[1]

وجاء في معجم أساس البلاغة للزمخشري (538هـ) : «دالت له الدولة. ودالت الأيام بكذا. وأدال الله بني فلان من عدوّهم: جعل الكرّة لهم عليه. وعن الحجاج: إن الأرض ستدال منا كما أدلنا منها. وفي مثل " يدال من البقاع كما يدال من الرجال " وأديل

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ، 1979م، ج1، ص315.

المؤمنون على المشركين يوم بدر، وأديل المشركون على المسلمين يوم أحد. واستدلت من فلان لأدال منه. واستدل الأيام: استعطفها. قال:

استدل الأيام فالدهر دول.والله يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم.»[1]

وجاء في لسان العرب لابن منظور(711هـ):«وتداولنا الأمر: أخذناه بالدول. وقالوا: دواليك أي مداولة على الأمر؛ قال سيبويه: وإن شئت حملته على أنه وقع في هذه الحال. ودالت الأيام أي دارت، والله يداولها بين الناس. وتداولته الأيدي: أخذته هذه مرة وهذه مرة.»[2]

إذن نلاحظ أن معاجم العربية لا تكاد تخرج في دلالتها للجذر "دول" عن معاني: التحول والتبدل والانتقال سواء من مكان إلى آخر أم من حال إلى حال أخرى، مما يقتضي وجود أكثر من طرف بفعل التحول والتغير والتبدل، وهذه حال اللغة، متحولة من حال إلى حال لدى المتكلم إلى حال أخرى عند السامع ومتنقلة بين الناس يتداولونها فيما بينهم، وهذا ما رسّخ مصطلح التداولية لهذا العلم بهذه الدلالة من باقي المصطلحات الأخرى كالذرائعية، والنفعية، والسياقية ...

ب. اصطلاحا:

تمثل التداولية فرع من أحدث فروع علم اللغة ، حيث تبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم ودراسة معناه، لأن المتكلم كثيرا ما يعني أكثر مما تقوله كلماته، فهي تسعى إلى دراسة الاستعمال اللغوي في الاتصال اللساني وفق معطيات سياقية

[1] الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1 . 1419هـ، 1998م، ج1، ص303.

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت . لبنان، ط3 . 1994م، مج11، ص252، 253.

واجتماعية معيّنة، وتكمن أهميتها في كونها تهتم «بإيجاد القوانين الكلية للاستعمال والتعرف على قدرات الإنسانية للتواصل اللغوي، وتصير التداولية، من ثم، جديرة بأن تسمى:"علم استعمال اللغة".»[1]

وبالتالي إذا بحثنا في أصول الدرس التداولي المعاصر لا نجد مصدرا واحدا لها؛ بل مصادر كثيرة، اشتركت في تأصيلها ووضع أسسها وبلورت مفاهيمها الكبرى، وعلى هذا فقد تعددت تعريفات التداولية نظرا لتعدد مصادرها.فنجد أول من حاول أن يضع تعريفا للتداولية شارل موريس* في تصنيفه لفروع السيمياء؛ التي جعلها في ثلاثة فروع وعرفها على النحو التالي:

- علم النحو(التراكيب): دراسة علاقة العلامات فيما بينها.

- علم الدلالة: دراسة علاقة العلامات بالأشياء التي تدل عليها.

- البراغماتية (التداولية): دراسة علاقة العلامات بمفسريها (مستعمليها).[2]

وبما أن هذا التعريف هو أقدم التعريفات، فقد عُدّ مؤسسا لما جاء بعده من تعريفات.

وبهذا تثبت التداولية أنها علم ليس كباقي العلوم التي سبقتها؛ فهي لا تكتفي بدراسة الألفاظ والتراكيب اللغوية وصلتها بالدلالة فحسب؛ بل هي دراسة التواصل اللغوي

---

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة أفعال الكلام في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيرو ت– لبنان، ط1 – 2005م، ص16 ،17.

* فيلسوف أمريكي (1901م)، عني بقضايا الدلالة المنطقية والسيميولوجيا من خلال كتابه "أسس الرموز" (1938م).(نعمان بوقرة، اللسانيات العامة اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، اربد . الأردن، ط1. 2009م، ص162

[2] يتظر، فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، سورية– اللاذقية، ط2– 2007م، ص45.

الخطابي داخل السياقات متمسكة بالظروف المحيطة به والملابسات الخارجية، أي دراسة شتى الظواهر اللغوية في مجال استعمالها.

ونظرا لتنوع خلفيتها الفكرية والفلسفية والثقافية صعّب الوقوف على تعريف جامع مانع لها. ومن هذا التنوع نتج عدة تعريفات إضافة إلى اختلاف تخصصات أصحابها ومجالات اهتماماتهم، حيث يعرفها كل من آن ماري دبير وفرانسواز ريكاناتي بقولهما: «التداولية هي دراسة استعمال اللغة في الخطاب، شاهدة في ذلك على مقدرتها الخطابية فهي إذن تهتم بالمعنى كالدلالية وبعض الأشكال اللسانية التي لا يتحدد معناها إلا من خلال استعمالها.»[1] ، ويعرفها فرانسيس جاك بقوله: تتطرق التداولية إلى اللغة الخطابية والاجتماعية معا.[2]

ومن خلال ما يرتبط بحقل التداولية ووظيفتها تعرَّف بأنها:

– مجموعة البحوث المنطقية واللسانية التي قدمت في دراسة استعمال اللغة، ومطابقة التعبيرات الرمزية للسياق الوصفي الفعلي، والعلاقات بين المتخاطبين.

– دراسة استعمال اللغة في الخطاب، والآثار التي تثبت ذلك.

– التداولية هي الدراسة أو التخصص الذي يندرج ضمن اللسانيات، ويهتم أكثر باستعمال اللغة في التواصل.[3]

---

[1] نعمان بوقرة، اللسانيات العامة اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، أربد– الأردن، ط1– 2009م، ص162.

[2] أرمينيكو (فرانسواز)، المقاربة التداولية، تر: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط– المغرب، ط1–1987م، ص13.

[3] فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ص19.

أما ما يرتبط بحقل التواصل والأداء فيقول الجيلالي دلاش: «إنه تخصص لساني يدرس كيفية استخدام الناس للأدلة اللغوية في صلب أحاديثهم وخطاباتهم ،كما يعنى من جهة أخرى بكيفية تأويلهم لتلك الخطابات والأحاديث.»[1] ، ثم يردف ذلك بإجمال تعريفها يقول: «هي لسانيات الحوار أو الملكة التبليغية.»[2].

فالتداولية في هذا الحقل تركز على دراسة العلاقة بين المتكلم والسامع وكل ما يحيط بملابسات العملية التواصلية، بالإضافة إلى مراعاة الشروط المناسبة لأداء الحديث والتفاعل الحادث أثناء عملية التواصل.

ونجد نواري سعودي يرى التداولية بأنها: «مجال لساني يهتم بدراسة العملية التواصلية بكل مقتضياتها الحقيقية وحتى الافتراضية، وبكل أشكالها، وأعني الخطاب النفعي اليومي في حياة الناس الاعتيادية، والخطاب الأدبي بمختلف تمظهراته وتجلياته، شعرا كان أو نثرا أو مسرحا...»[3].

ومن خلال ما سبق ذكره نصل إلى مفهوم التداولية بصفة عامة؛ هي دراسة اللغة أثناء الاستعمال– وهو تعريف جامع وعام– بمعنى أنها تدرس اللغة في سياقها المرجعي المقامي لعملية التخاطب التي يحققها المتكلم والسامع؛ المتكلم من خلال استخدامه عبارات لغوية وغير لغوية لإبلاغ معنى معين وهذه تسمى الوظيفة التعبيرية، وهذا

[1] الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة: محمد يحياتن، دار المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون . الجزائر، ص01.

[2] نفسه، ص01.

[3] نواري سعودي، في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء، بيت الحكمة، سطيف– الجزائر، ط1– 2009م، ص07، 08.

المعنى يفهم من خلال سياق هذه العبارات والموقف الذي أنتجت فيه، والسامع من خلال الوظيفة التأثيرية– ردة الفعل– بإنجازه لفعل معين.

وبهذا نستطيع القول إننا نلمس علاقة تربط بين الجذر(دول) والمعنى الاصطلاحي للتداولية من خلال مفهوم التبدل والتحول والانتقال، من جهة التداولية تدرس اللغة أثناء الاستعمال؛ أي حين انتقالها وتداولها بين الناس وتبدلها من حال إلى حال، وتحول معانيها باختلاف استعمالاتها، وهذا ما تظهره التداولية المدمجة، أي تحول اللغة من المعاني المعجمية إلى معان جديدة يحددها السياق المقامي.

2– لمحة عن نشأة التداولية

كان الظهور الأول للسانيات التداولية في السبعينيات من هذا القرن– مغذاة من الفلسفة التحليلية– إذ عدّت اتجاها جديدا من دراسة اللغة باحثة عمّا أهملته اللسانيات من مشاكل، ونتيجة تعدد هذه المشاكل تنوعت جذورها؛ فأصلها الأول من الجذر(pragma) ومعناه الفعل (Action)، ثم استعملت منه الكلمة اللاتينية (pragmaticus)، والكلمة الإغريقية (pragmaticas)، وهكذا باستعمال اللاحقة للجذر صارت الكلمة تطلق على كل ما له نسبة للفعل أو التحقق الفعلي.[1]

بدءا بالجانب الفلسفي الذي كان الأول في المساهمة في نشأة التداولية يمكن أن نلمسه في بحوث الفلسفة التحليلية على يد الفيلسوف الألماني فريجه الذي "فصل بين اللغة العلمية واللغة العادية "[2] بالإضافة إلى ما جاء به الفيلسوف النمساوي فيتجنشتاين

[1] نواري سعودي، في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء، ص18.

[2] محمد محمود السيد أبو حسين، الدرس التداولي في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة دار الفكر العربي، مصر، (د، ط)، 2010م، ص08.

wittgentein الذي نظّر للجانب الاستعمالي للغة من خلال فكرته "الألعاب اللغوية" التي تدرس الاستخدامات المختلفة للجملة الواحدة.

أما منشؤها اللساني نجد في الواجهة "شارل ساندرس بيرس"، حيث يقول الجيلالي دلاش: «لقد كان للعالم السيميائي ش.س.بيرس اليد الطولى في المنعطف الذي حصل صوب اللسانيات التداولية.»[1].

إضافة إلى نظرية أفعال الكلام التي أنتجها أوستين وطوّرها تلميذه سيرل والتي كان فحواها هو الإجابة عن السؤال ؛ كيف ننجز الأفعال بالأقوال؟. وهذا بعد تيقنهما أن الغاية من الكلام ليست دائما الإخبار، ومطابقة لما نتلفظه، فقد نقصد غير ما نقول،وهذا هو محل نظرية الأفعال الكلامية. وكذلك لا ننسى جهود بول غرايس في مبدأ الاستلزام التخاطبي الذي يقوم على مبدأ التعاون.

إذن ما يمثل صميم الدرس التداولي هو فلسفة اللغة العادية التي هي إحدى اتجاهات الفلسفة التحليلية، حيث انبثقت منها نظرية الأفعال الكلامية، وهذه الأخيرة أهم بعد للتداولية الذي تولدت منه فيما بعد عدة أبعاد ساهمت في بناء الدرس التداولي أهمها: القصدية، الاستلزام الحواري، متضمنات القول، نظرية الملائمة...

أما شيوع هذا المصطلح – التداولية– وظهوره في العالم العربي يعود الفضل فيه إلى الأستاذ المنطقي والفيلسوف المغربي طه عبد الرحمن وذلك سنة 1970م.[2]

[1] الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص08.

[2] ينظر، إدريس مقبول، الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، أربد– الأردن، ط1– 2007، ص262.

3- مقومات التداولية

لكل علم مرتكزات وأسس يقوم عليها، والتداولية كعلم إجرائي تفصح عن خلفيتها التداولية الابستيمية، وبوصفها نظرية ذات خلفية تصويرية فكرية في مقاربة تحليل الخطاب عموما والأدبي خصوصا، لذا فهي تستعين بمقوماتها في هذه المقاربة وهي ثلاثة مفاهيم:

أ- الفعل: ومعناه أن اللغة ليست دائما تستعمل لتمثيل العالم - أي الإخبار- وإنما تستعمل أيضا لإنجاز أفعال؛ ومعنى هذا أن التداولية قائمة على الكلام، لأن الكلام هو إنجاز اللغة، ونظرا أن التداولية تدرس الملفوظات فكل ملفوظ يكون متبوعا بفعل، يقول أوستين : «عندما نقول كلاما معناه أننا نقوم بفعل، أي إن القول ليس مجرد كلمات فقط وإنما عندما نقول فإنك أنجزت فعلا.»[1] ، ومن خلال هذا التصور جاء أوستين بنظرية أفعال الكلام؛ التي هي نموذج ثنائي التركيب مكون من أفعال إنجازية وأفعال تقريرية أو واصفة، فهذه الأخيرة عبارة عن أقوال لها دلالة عن عمل كألفاظ العقود: بعت، أعتقت، زوجت...والأفعال الإنجازية هي خمسة جاء بها أوستين وطورها تلميذه سيرل بعده، وسيكون الحديث عنها مطولا ومفصلا في الفصول القادمة.

ب- السياق: ويعني به الموقف الفعلي الذي توظف فيه الملفوظات والمتضمن بدوره لكل ما نحتاجه لفهم وتقييم ما يقال.[2] فانطلاقا من أن التداولية هي دراسة اللغة أثناء الاستعمال؛ أي جعل اللغة داخل إطار المقام. وقد استعانة التداولية بما جاء به فيرث

[1] ينظر، نواري سعودي، في تداولية الخطاب الأدبي، ص26-27.

[2] نفسه، ص29.

في النظرية السياقية خاصة في دلالة بعض الكلمات من خلال السياق... فبهذا التداولية ترى أن السياق سابق للخطاب.

ج- الكفاءة: وهي حصيلة إسقاط محور الفعل على محور السياق (أي إنجاز الفعل في السياق). هذا الإسقاط الذي يختلف المتكلمون في مستوياته ودرجاته، وبناء عليه تتحدد كفاءتهم التواصلية.[1]

فالكفاءة تختلف باختلاف أطراف التخاطب والتواصل لأن المتكلم يسعى إلى إنجاز أعمال وإنتاج ملفوظات و يحرص على أن تكون مفهومة عند المستمع، وعلى قدر تحكم المتكلم في طريقة توصيله للكلام كان أثرها في المتلقي، ووجدت عنده استجابة، في حين وجوب وجود كفاءة لدى المستمع.

إذن فالكفاءة هي شرط في العملية التواصلية وليتم الفهم و الإفهام مع وجوب تقارب هذه الكفاءة بين أطراف المحادثة.

4- مهام التداولية

تتلخص مهام التداولية في مجموعة من العناصر منها؛ دراسة استعمال اللغة فهي لا تدرس البنية اللغوية ذاتها، ولكن تدرس اللغة حين استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي باعتبارها كلاما محددا صادرا عن متكلم محدد وموجها إلى مخاطب محدد بلفظ محدد في مقام تواصلي محدد لتحقيق غرض تواصلي محدد.[2] كما تحاول شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات[3]، وتسعى إلى الوصول

[1] نواري سعودي، في تداولية الخطاب الأدبي، ص30.

[2] حافظ إسماعيل علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، أربد- الأردن، ط2، 2014م، ص40.

[3] نفسه، ص40.

لأفضلية التواصل الضمني غير الحرفي مقارنة بالتواصل الحرفي المباشر، إضافة إلى دراسة كل قواعد الاستدلال التي تمكن المتكلم من إحكام صياغة عباراته اللغوية و ما نحو به من أفعال بما يستجيب لأغراضه ومقاصده في المقامات التواصلية التي يكون فيها.

وأبرز مهمة للتداولية في محصولها العام الإجابة عن التساؤلات، من قبيل:ماذا نصنع حين نتكلم؟ ولأجل من؟ وماذا علينا أن نعلم حتى يرفع الإبهام عن جملة وأخرى؟ كيف يمكننا قول شيء آخر غير ما كنا نريد قوله؟ هل يمكننا أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟ ما هي استعمالات اللغة؟[1]

ثانيا: النحو العربي

كان العرب يتكلمون بالسليقة لم يحتاجوا معها أن يبينوا قواعد نظمه، وبعد مجيء الإسلام ومخالطتهم الأعاجم مالت ألسنتهم إلى اللحن، والخروج عن أصول الكلام التي ورثوها عن أسلافهم، فتسرب اللحن إلى ألسنتهم. وبعد نزول القرآن الكريم وتوسّع نطاق الدولة الإسلامية... وحرصا منهم على الحفاظ على لسانهم والقرآن الكريم الذي هو وعاء للرسالة الخاتمة، عملوا على وضع نحو ينحوه كل دخيل على اللسان ويلتزم به أبناء العربية.

[1] ينظر، فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ص11.

1- تعريف النحو

أ. لغة

ترجع معاني النحو إلى عدة معان منها: القصد، والتحريف، والجهة، وأصل هذه المعاني هو القصد.

يقول ابن فارس: «النون والحاء والواو كلمة تدل على قصد...ولذلك سمي نحو الكلام ؛ لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به.»[1]

كما يدلّ عليه أيضا كلام ابن منظور في لسان العرب؛ إذ ذهب إلى هذا المعنى بقوله: «والنحو القصد والطريق... نحاه ينحوه وينحاه نحوا، وانتحاه، ونحو العربية منه... وهو في الأصل مصدر شائع؛ أي: نحوت نحوا؛ كقولك قصدت قصدا، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم.»[2].

ب.اصطلاحا

تعددت التعريفات الاصطلاحية للنحو، وأقدمها تعريف ابن السراج (316هـ) الذي يقول: «النحو إنما أريد به نحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة.»[3]

وعرفه ابن جني (392هـ) بقوله: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه؛ من إعراب وغيره؛ كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك،

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار النشر، 1399هـ-1979م، ج5، ص403.(نحو).

[2] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3- 1414هـ، ج15، ص310. مادة (نحو).

[3] ابن السراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ج1، ص35.

ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها، ردّ به إليها.»[1]

ويقول الصبان في حاشيته: «وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ في الكلام، وفائدته معرفة صواب الكلم من خطئه.»[2]

وبهذا نلاحظ أن النحو هو عبارة عن أداء مثالي يحاول المتكلم الوصول إليه متبعا في ذلك قواعد وقوانين تضبطه، إذا كان السبب الأساس في ظهوره هو اللحن؛ أي فساد الأداء، ولا فرق أن يتعلق هذا الفساد بالنص القرآني، أو يتعلق بالكلام العربي عموما، فالواضح أن بداية الفساد كانت من الكلام العربي. ثم انتقلت إلى القرآن الكريم... وبما أن الخطأ يكون في الكلام، والكلام يكون في الأداء والحوار والحديث... وهذا من سمات التداول، فالنحو في الحقيقة ليس مجرد ضبط كلمة أو علامة إعرابية، بل له أبعاد أخرى دلالية واجتماعية، ودينية، وسياسية... وبهذا فالسبب الرئيس لنشوء النحو هو في حقيقته تداولي، وسيأتي التفصيل فيه لاحقا.

وقد تزامنت نشأة النحو مع نشأة المدرسة البصرية ثم تلتها مدارس أخرى فيما بعد منها: الكوفية، البغدادية، المصرية، الأندلسية... حيث كان لكل مدرسة علماؤها وبيئات خاصة بها وأسس ومبادئ وآراء اختلفوا فيها ... والحديث آت عنها.

---

[1] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ط2، ج1، ص34.

[2] محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1417هـ– 1997م، ج1، ص22.

2- أشهر المدارس النحوية

قلنا في تعريفنا للنحو العربي أن نشأته كانت نشأة للمدارس في حد ذاتها، فبداية النحو مع أبي الأسود الدؤلي (69هـ) ومعه هي نفسها نشأة للمدرسة البصرية، وسببا غير مباشر كذلك لنشأة المدرسة الكوفية، حيث كان زعماؤها تلاميذ عند شيوخ المدرسة البصرية. والحديث عن المدارس النحوية يطول إذا ما أردنا التفصيل فيها، ولكننا لسنا في مقام يسمح بذلك؛ لأن البحث في المدارس هو بحث في تاريخ النحو العربي الذي يمتد من منتصف القرن الأول للهجرة إلى القرن الرابع، ويشمل كذلك بيئات مختلفة؛ كالبصرة والكوفة وبغداد و... لكن سنكتفي بذكر أهم مدرستين – البصرة والكوفة- وما يميز كل واحدة منها، بما أنهما كانتا سباقتين في الظهور، ولما لهما من صلة بموضوعنا.

أ. المدرسة البصرية

تقع البصرة (على حافة الصحراء) فقد كانت حاضرة عراق العجم وهو إقليم يمتد شرقا إلى خرسان.[1] فقد كانت البصرة موطن العلوم العقلية، حيث نشأ فيها علم الكلام وظهر بها الدعاة الأوائل لمذهب المعتزلة... وبحكم هذه الامتيازات فقد اعتمدت البصرة تحكيم المنطق وإخضاع الأصول إلى إحكام العقل، وهذا كله بسبب اختلاط البصرة بالثقافات المختلفة عن طريق الترجمة والتعريب، وهذا ما استفادته من ثقافات الأعاجم، ونتج عن هذا أسبقية البصرة للبحث اللغوي، بدءا من أبي الأسود الدؤلي (69هـ)، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(117هـ)، وعيسى بن عمر الثقفي(149هـ)، وأبي عمرو بن

[1] تمام حسان، الأصول- دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو. فقه اللغة. البلاغة، عالم الكتب، أمير للطباعة، القاهرة، 1420هـ-2000م، ص39.

العلاء(154هـ)، ويونس بن حبيب(182هـ)، والخليل بن أحمد(175هـ)، وسيبويه(180هـ)، والمبرد(285هـ)... فهؤلاء هم أوائل من أسس المدرسة البصرية.[1]

ومن أهم ما ميز هذه المدرسة هو تحديد زعمائها لبيئات خاصة وقبائل بعينها تؤخذ منها اللغة، مع اعتماد ما هو مستعمل مطرد، ونجد سيبويه يحدد ست قبائل وهي؛ أسد وتميم وقيس وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، كما وقفوا من القرآن موقف المدافع عما يرد في الكتاب العظيم فقاسوا على آياته ما أجازوه من قواعد[2]، في حين لم يعتمدوا على الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، لأنه روي بالمعنى وروي باللفظ، إضافة إلى هذا نجد خصائص بارزة جدا اعتمدها البصريون في استنباط قواعد النحو وأحكامه وتمثلها دعامتان أساسيتان:

– من حيث الرواية (النقل) اعتمدوها معينا يستلهمون منه قواعد العربية في حين اشترطوا فيها الفصاحة فلا يقبلون غيرها، والكثرة يؤثرونها على القلة، والاطّراد فالشاذ مطروح عندهم ولا يقاس عليه.

– من حيث القياس: قاسوا على العلة وتوسعوا في التعليل فلم يكتفوا بالعلل الظاهرة بل بحثوا في ما وراء ذلك.

ومن مصادر الدراسة عند البصريين:

لقد دل الاستقراء على أن البصريين قد اعتمدوا طائفة من المصادر وهي:

[1] ينظر، صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومة، الجزائر، ط2، 2008م، ص146، 147.

[2] خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، اربد– الأردن، ط3، 1422هـ–2001م، ص77.

1- القرآن: لقد اعتمد البصريون لغة التنزيل أصلا أقاموا عليه نحوهم، وهو أحد المصادر التي توثقوا بها مما أسسوا من نحوهم. ولا يعني هذا أن الكوفيين لم يحفلوا بالقرآن.

2- الشعر الجاهلي والإسلامي: لقد اعتمدوا الشعر الجاهلي أصلا من أصولهم، وقد تجاوزوه إلى الشعر الإسلامي فكان لهم من شعر الفرزدق وجرير وأراجيز العجاج ورؤبة وأبي النجم مادة اعتمدوها في نحوهم.[1]

ب. المدرسة الكوفية

افتتن الكوفيون في أول عهدهم بالفقه والقراءات؛ فكأنما تركوا للبصريين الاشتغال بالنحو واللغة لذلك فقد اشتهرت الكوفة بقرّائها الثلاثة عاصم وحمزة والكسائي ... وقد أُتُّفق بأن تأسيس المذهب الكوفي كان على يد الكسائي(189هـ) وتلميذه الفراء(210هـ) فهما اللذان رسما صورته ووضعا أسسه وأصوله وجعلاه متميزا بشكل واضح عن النحو البصري.

وقد عرفت مدرسة الكوفة بأنها كانت موطن الروايات والأخبار والأشعار وكثر فيها رواة الحديث وكذا المفسرون وأهل القراءات... لكن حين التفاتهم للنحو ولدراسة اللغة وجدوا أن البصريين سبقوهم لهذا العلم فما كان عليهم إلا أن يخالفوهم في بعض الأمور وكان من بينها الأسس التي قامت عليها المدرسة البصرية، فاتخذت المدرسة الكوفية لنفسها منهجا خاصا وأسسا مخالفة؛ كما توسعوا في الرواية ولم يتشددوا، ويسمعون عن العرب كلهم باديهم وحاضرهم حتى إنهم لم يحصروا الفصاحة في قبيلة دون أخرى بل يأخذون عن الجميع.

[1] إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1987م، ص20، 21.

كما توسعوا في القياس بما أنه مرتبط بالرواية؛ فما دام في الرواية متّسع ففي القياس كذلك، إذ يجوز عند الكوفيين القياس على الشاذ، فالقياس عندهم على منقول لا ينفي القياس على ما يخالفه بعد ذلك، حتى قيل إنهم جعلوا من بيت واحد في جواز شيء مخالف للأصول أصلا وبوّبوا له... وهذا ما جعلهم يخالفون البصريين فيما جاؤوا به استعانة بالشاذ وبرفض ما سمعه البصريين وقد اعتدّوا بكل القراءات القرآنية حتى الشاذ منها...

وقد ضبطت خديجة الحديثي خصائص المدرسة الكوفية في نقاط:[1]

1- كان مرجعهم النحو البصري؛ كما تلقوه من عيسى بن عمر والخليل ويونس بن حبيب والأخفش... وكما وجدوه في كتاب سيبويه الذي كان لا يفارقهم، حتى إن الفراء ينام وهو تحت وسادته.

2- احتجاجهم بما احتج به البصريون من لغات القبائل، إضافة إلى لغات القبائل التي بجوار الكوفة كتميم وأسد ونزار ومن جاور بغداد من أعراب الحطمية وغيرهم، وما جمعه الكسائي من بوادي الحجاز ونجد وتهامة مما لم يسمعه البصريون.

3- احتجاجهم بالشعر العربي الذي احتج به البصريون من شعر شعراء الطبقات الثلاث الأولى؛ الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، مضيفين إليه ما يروى من أشعار القبائل التميمية أو النزارية.

4- الاحتجاج بالقراءات القرآنية مطلقا متواترها وشاذّها، وهذا يدخل في منهجهم المبني على التوسع في الرواية.

[1] ينظر، خديجة الحديثي، المدارس النحوية، ص138، 139.

3- سمات التداولية في النحو العربي:

كانت اللغة العربية مستقرة في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، يتكلمها أهلها على السليقة يتصرفون فيها كيفما يشاؤون، يتفنون فيها ويتفاخرون... ويظهر ذلك جليا من خلال أشعارهم وخطبهم وأمثالهم وحكمهم وفي كل ما وصلنا منهم، حيث بلغوا فيها مبلغا عظيما إلى أن نزل القرآن الكريم بأسلوبه المعجز فكان تحديا لهم فيما تفوقوا فيه.

فحينئذ احتاجوا إلى معرفة معاني ألفاظه حتى يتم لهم فهم آياته وما جاء به، وكان فهمهم لهذه الألفاظ يتطلب البحث في لغات القبائل العربية، خاصة في أشعارهم التي جسدت صور الحياة في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام.

وبهذا يتضح أن ما دعا لنشأة الدرس اللغوي العربي هو فهم القرآن الكريم والسعي إلى حفظه، لأنه أصبح كتاب شرعهم، إضافة إلى حرص أبناء العربية المتحمسين لها على إظهار جمالها ودقتها وفصاحتها في تحليل وكشف أسرارها على جميع مستوياتها خاصة البنية والأسلوب، ورغبة في تعلمها وإتقانها.

وعند اتساع الدولة الإسلامية ودخول غير العرب في دين الله أفواجا وجب تعليمهم العربية ليؤدوا بها تعاليم هذا الدين وما فرض عليهم من صلاة ودعاء وقراءة القرآن، ومع هذا خفي عنهم الكثير من أساليب القرآن و أعاريبه ومعاني بعض ألفاظه، فبدأ الفساد ينخر اللغة ويتسلل إليها تدريجيا، إلى أن وصل الفساد إلى القرآن الكريم في حد ذاته، ومما يذكر في هذا الشأن: عندما أخطأ رجل في قراءة قوله تعالى:﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥۚ ٣﴾[1]، وقرأ رسوله بالكسر عطفا عن المشركين، فدعا هذا الأمر الجلل كل من له غيرة على أن يضع له حدا قبل أن يتفشى هذا الداء العضال، فكانت البداية على يد أبي الأسود الدؤلي الذي وضع نقط الإعراب للقرآن الكريم ثم نصر بن

[1] التوبة/3.

عاصم الليثي (89هـ) نقط الإعجام... ثم جاء تأليف الكتب في مجال النحو ومعه نشأت المدارس النحوية، وكان عملهم بداية بالخروج إلى البوادي وجمع اللغة من أفواه العرب الأقحاح ، ومن هنا ينطلق الحديث عن سمات التداولية في النحو العربي؛ أي من خلال تعامل المدارس وعلمائها مع اللغة حين جمعها والتقعيد لها. وعليه فالأمر يتطلب منا أن نتعرض إلى أهم مرتكزات التداولية باختصار؛ لأن الفصول القادمة سيكون لنا المجال فيها للتوسع والتفصيل.

فمن أهم المرتكزات التي سنتناولها هي؛ القصدية، والملفوظية، والحجاجية، والاجتماعية التواصلية.

أ- **القصدية**: وهي الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه؛ أي مقاصد كلام العرب، وعليه تكون مراعاة الغرض من الكلام، في عرف أغلب النحاة، قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة... وهي ما تعارف عليه المعاصرون باسم القصدية[1]، الذي يقول عنه طه عبد الرحمن؛ مقتضاه أنه لا كلام إلا مع وجود القصد وصيغته هي: الأصل في الكلام القصد[2] ، ويلاحظ أن هذا المبدأ قد جمع بين قيمتين تداوليتين هما غرض المتكلم من الكلام وإفادة المخاطب وفهمه لمراد المتكلم.

ومثال ذلك ما ورد عن لسان سيبويه في كتابه حين كلامه عن التقديم والتأخير حيث قال: «ولا يبدأ الكلام بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانا حليما أو كان رجل منطلقا، كنت تُلبس، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا،

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 200، 201.

[2] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان (التكوثر اللغوي)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المملكة المغربية، ط1- 1998م، ص 103.

فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس. وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام.»[1]. إذن نستظهر هنا من كلام سيبويه أمرا مهما وهو مدى أهمية مراعاة قصدية الكلام؛ بعيدا عن التعقيد واللبس والغموض، وأن يقال ما هو مفهوم وما يسهل فهمه عند المخاطب، لينجح المتكلم في إيصال غرضه من الكلام ، وتحصل الفائدة لدى السامع. وهذا هو ما ترمي إليه التداولية من خلال مبدأ القصدية.

ونضيف شاهدا آخر عن وجود القصدية في النحو العربي، ما جاء في بيت الشاعر– ومنهم من ينسبه للفرزدق–

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

وهذا البيت قال فيه الجرجاني : «قدم خبر المبتدأ وهو معرفة، وإنما دل على أنه ينوي التأخير المعنى ولولا ذلك لكانت المعرفة إذا قدمت هي المبتدأ لتقدمها...»[2]، فنلحظ هنا أن مقصود المتكلم هو ما جعله يقدم الخبر على المبتدأ، وذلك مراعاة لغرض المتكلم في الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم، وليس الغرض أن يخبر عن بنيهم بأنهم يشبهون بني أبنائهم، فلما كان المراد إفهام المتكلم وإفادته كان ذاك، وبهذا فالقصدية هي الأساس من هذا كله.

ب– الملفوظية: إن الدراسات الحديثة لم تستطع أن تضع حدا دقيقا للملفوظ؛ فقد أرادوا به مصطلحات ومفاهيم متعددة، منها: الجملة، التراكيب، الخطاب، الكلام، الكفاءة، الأداء...وهي كلمات تدور حول فلك الملفوظ؛ فجورج مونان ينصّ على أن الجملة عبارة

[1] سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3– 1408هـ، 1988م، ج1، ص48.

[2] الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: رشيد رضا، تعليق وترتيب، ياسين الأيوبي، صيد الليروت، المكتبة المصرية،2000م ، ص 360.

عن التعبير عن فكرة أو شعور بواسطة كلمة أو كلمات تستخدم بصورة معينة لنقل المعنى المقصود.[1]

وتبقى التعاريف نسبية وغير دقيقة، فتشومسكي مثلا يعتبر الجملة تنتمي إلى الكفاءة، وهو ما يعادل اللغة عند ديسوسير، والملفوظ ينتمي إلى الأداء أو الإنجاز الفعلي للكلام.

في حين نجد النحاة العرب اتفقوا على أن الملفوظ هي الجملة المؤلفة من المسند والمسند إليه.[2] والتي تؤدي معنى يحسن السكوت عليه وهذا ما أشار إليه سيبويه في مستهل كتابه، وسمي بالكلام.

فالملفوظات هي ما يضمن التواصل بين المتكلمين ، فمثلا أفعال الكلام هي ملفوظات تقتضي إنجازا عمليا لا مفهوما فكريا. ومن الأمثلة التي نجدها في التراث النحوي العربي قول العرب : «أتميميا مرة وقيسيّا مرة أخرى؟ وهو كلام يقال لمن كان يتلون ويتنقل من حال لأخرى، فهنا هذا الملفوظ لا يقصد به السؤال عن أمر هو جاهل به ليُفهِمَه ويخبره به المخاطَب، ولكنه يوبخه بذلك.»[3] فمن خلال هذا الكلام نجد معنى الصيغة السؤال، والقول المضمر التثبيت، والناتج عن القول التوبيخ.

ج- الحجاجية (الإقناعية): الحجاج من المرتكزات الأساسية للتداولية، يعرفه طه عبد الرحمن: «أنه كل منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة، يحق له الاعتراض عليها.»[4] ومعنى هذا أن العملية الحجاجية يشترط فيها مدّعٍ (المخاطِب) ومعترض (المخاطَب) وحجج منطوق بها، وهذا الأمر يظهر بشكل جلي وقوي في النحو

[1] ينظر، جورج مونان، مفاتيح الألسنية، تر: الطيب البكوش، المؤسسة التونسية للكتاب، 1981م، ج1، ص01.
[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.
[3] نفسه، ج2، ص257.
[4] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان (التكوثر اللغوي)، ص226.

العربي من خلال المناظرات النحوية والخصومات والنزاعات بين النحاة، ومن أقوى الأدلة التي تثبت الحجاج النحوي التداولي ما جاء في كتاب الإنصاف، حيث كل مسألة ذكرت لا تخلو من الحجاج، ولنا في مسألة «أصل القول في الاشتقاق الفعل هو أو المصدر؟»[1] مثال؛ فقد ساق الكوفيون مجموعة من الحجج لتأكيد زعمهم القائل أصل الاشتقاق الفعل ومنها:

– المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله.

– سمي المصدر مصدرا لأنه مصدور عن الفعل.

– المصدر يذكر تأكيدا للفعل، والمؤكَّد قبل المؤكِّد...

في حين رد البصريون بحجج لادعائهم مخالفة الكوفيين في أن أصل الاشتقاق المصدر فقالوا:

– المصدر يدل على زمن مقيد.

– المصدر اسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل ، والفعل لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم.

– المصدر يدل على شيء واحد وهو الحدث بينما الفعل بصيغته يدل على شيئين؛ الحدث والزمان[2]...

[1] أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه الانتصاف من الإنصاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ج1، ص235.

[2] أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ج1، ص237.

وحجج البصريين عديدة، ومما يبرز وجود الحجاج بقوة في هذه المسألة هو اعتماد كلا الطرفين على القياس العقلي واستظهار ملكته العقلية، فالشواهد النقلية قليلة وحججها شبه منعدمة.

وبهذا يمكن القول إن الحجاج موجود في النحو العربي وبقوة خاصة في المناظرات والمشاحنات مثل تلك التي كانت تجري بين أبي إسحاق الحضرمي والفرزدق، وفي التقعيد النحوي بين علماء المدرسين البصرية والكوفية.

د- الاجتماعية التواصلية: ليس هناك شك كون التواصل يمثل الوظيفة الأساسية للغة، فهي تربط بين الذوات وهي جسر يمر منه المعنى من المتكلم إلى السامع، حيث يتوجب انتماء الطرفين إلى مجتمع لغوي واحد كما يقول ابن خلدون "اعلم أنّ اللّغة في المتعارف هي عبارة المتكلّم عن مقصوده. وتلك العبارة فعل لسانيّ ناشئ عن القصد بإفادة الكلام فلابدّ أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها وهو اللّسان وهو في كلّ أمّة بحسب اصطلاحاتهم."[1] فقصد ابن خلدون بقوله: "وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم" أن اللغة ظاهرة اجتماعية بالنسبة له.

فنجد من بين ما يبرز مبدأ الاجتماعية التواصلية في النحو العربي ظاهرة الحذف؛ فهي ظاهرة لغوية عامة، تقع في أكثر اللغات، والحذف من سنن العرب في كلامهم ،لذا تنبه النحاة إلى هذه الظاهرة وناقشوا كثيرا من مسائلها ، وأكدوا على أنها ظاهرة مشتركة بين المتكلم والمخاطب، لأن المتكلم لا يحذف إلا ما كان معلوما لدى المخاطَب، فقال سيبويه في باب اللفظ للمعاني «واعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام

[1] ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، تح: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2- 1408هـ، 1988م، مج1، ص753.

غير ذلك ، ويحذفون ويعوّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا...»[1]

ومن حيث أن الحامل على الحذف والإضمار هو التواصل مع المخاطب تواصلا أغنى عن الذكر بجامع المعاني بين المتخاطبين، فنجد في التراث العربي النحوي صورا متعددة للحذف نذكر منها ما ذكره سيبويه في "باب ما يُنْصَبُ من المصادر

على إضمارِ الفعل غير المستعمل وإظهاره"

«وإنما يَنتصب هذا وما أشبهه إذا ذُكر مذكورٌ فدعوتَ له أو عليه، على إضمار الفعل، كأَنّك قلت: سَقاك الله سَقياً، ورَعاك " الله " رعياً، وخيبك الله خيبة. فكل هذا وأشباهه على هذا يَنتصب.

وإنَّما اختُزل الفعلُ ها هنا لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، كما جُعل الحَذَرَ بدلا من احذرْ. وكذلك هذا كأَنَّه بدلٌ من سَقاك اللهُ ورَعاك " اللهُ "، ومِن خَيَّبَك الله... وأمّا ذكرُهم " لك " بعد سَقْياً فإنّما هو ليبيِّنوا المعنَّى بالدعاءِ. وربَّما تركوه استغناءً، إذا عَرَفَ الدّاعِي أنّه قد عُلم مَنْ يَعنى. وربَّما جاء به على العلم توكيداً، فهذا بمنزلة قولك: " بِكَ " بعد قولك: مَرْحَباً، يَجريانِ مَجْرًى واحداً فيما وصفتُ لك.»[2]

ومن خلال هذا المثال نلاحظ أن العرب كانت تحذف بعضا من كلامها حين يكون السامع على علم بمجريات الحديث، إضافة إلى شرط معرفته بعادات وتقاليد أفراد المجتمع القاطن فيه وطرائق وأساليب الكلام عندهم. إلى أن أصبح بعض الحذف ثابتا

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص23، 24.

[2] نفسه، ج1، ص312- 313.

في عبارات مخصوصة متعارف عليها بين أفراد البيئة الواحدة كما ورد في المثال السابق مثلا: سقيا بمعنى سقاك الله، ورعيا رعاك الله...

وبعد هذا البحث القصيرة في التراث العربي النحوي لاستظهار بعض من ملامح التداولية، نستطيع أن نقول إننا قد بيّنا جانبا من التداولية في كلام العرب، يمكن من خلاله أن نبني بحثا نستظهر وجود التداولية في النحو العربي وبقوة.

أما نحن وبما أننا مقيّدون بالمسائل الخلافية الكوفية في كتاب الإنصاف فإن بحثنا سيكون مؤطّرا ومحددا داخل هذا المجال فقط، ولا نخرج عن هذه المسائل إلا إذا لم تتوفر الظاهرة التداولية فيها. وسنحاول استخراج كل ما هو من ملامح التداولية وإظهاره وتوضيحه.

الفصل الأول: الاستلزام الحواري وأفعال الكلام في النحو الكوفي من خلال مسائل (الإنصاف)

أولا– الاستلزام الحواري

ثانيا– أفعال الكلام

توطئة

* التعريف بأبي البركات[1]:

– نسبه: هو أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد محمد بن الحسن بن سليمان الأنباري، الملقّب كمال الدين، النحوي.

– مولده: ولد في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث عشر وخمسمائة بالأنبار، وسكن بغداد من صباه إلى وفاته.

– شيوخه: تفقّه على مذهب الشافعي على ابن الرزّاز بالمدرسة النظامية، وقرأ اللغة على أبي منصور ابن الجواليقي، وقرأ النحو على النقيب أبي السعادات ابن الشجري وغيره ... واشتغل عليه خلق كثير وصاروا علماء، وسمع بالأنبار من أبيه، وخليفة بن محفوظ، وببغداد من عبد الوهاب الأنماطي وأبي منصور بن خيرون ... وغيرهم.

– تلاميذه: مما كان لأبي البركات من منزلة عالية وشأن كبير وعلم واسع، واشتغاله الإقراء في المدرسة النظامية، منحه فرصة أن يتتلمذ على يديه بعض الطلبة، ومنهم

---

[1] راجع ترجمته مفصَّلة في:

– جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط1، 1406هـ، 1982م، ج2، ص169.

– أبو العباس شمس الدين أحمد ابن خلكان البرمكي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت –، ط1، 1971م، ج3، ص139، 140.

– شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ، 1985م، مج21، ص113، 114.

– جلال الدين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، ج2، ص86.

علي بن منصور الخطيبي والمبارك بن المبارك النحوي الضرير، ومكي بن ريان ومصدق بن شبيب ...

– صفاته وأخباره: قال ابن النجار روى لنا عنه أبو بكر المبارك بن المبارك النحوي ... كان ثقة عفيفا، ورعا، زاهدا، عابدا، تقيا، لا يقبل من أحد شيئا ... وقال عنه الموفق عبد اللطيف: «الكمال شيخنا، لم أر في العباد المنقطعين أقوى منه في طريقة، ولا أصدق منه في أسلوبه، حدٌّ محض، لا يعتريه تصنّع، ولا يعرف الشرور، ولا أحوال الناس، كان له دار يسكنها، حانوت ودار يتقوَّت بأجرتهما، سيَّر له المستضيء خمس مائة دينار فردَّها، وكان لا يوقِد عليه ضوءا، وتحته حصير قصب وثوبا قطن، وله مائة وثلاثون مصنّفا – رحمه الله تعالى –»، وقيل إنه انقطع في آخر عمره في بيته مشتغلا بالعلم والعبادة، وترك الدنيا ومجالسة أهلها، ولم يكن يخرج إلا لصلاة الجمعة.

– جهوده العلمية وثقافته: درس بالمدرسة النظامية، وبرع في المذهب الشافعي، وتبحر في الأدب، وقرأ الخلاف، وأعاد بالنظامية، ووعظ، كان إماما ثقة صدوقا، فقيها، مناظرا، غزير العلم ... كان من الأئمة المشار إليهم في علم النحو، كانت له عدة مؤلفات أشهرها: الْإِنْصَاف فِي مسَائِل الْخلاف بَين الْبَصرِيين والكوفيين، الإغراب فِي جدل الْإِعْرَاب، ميزَان الْعَرَبيَّة، حَوَاشِي الْإِيضَاح، مَسْأَلَة دُخُول الشَّرْط على الشَّرْط، نزهة الألباء فِي طَبَقَات الأدباء، تَصَرُّفَات لَو؛ حلية الْعَرَبيَّة، الأضداد، النَّوَادِر، تَارِيخ الأنبار، هِدَايَة الذَّاهِب فِي معرفَة الْمذَاهب ... لمع الْأَدِلَّة ... الْبلْغَة فِي الْفرق بَين الْمُذكر والمؤنث ... وأَسرَارُ العَرَبِيَّة ...

– وفاته: توفي أبو البركات – رحمه الله – في ليلة الجمعة في التاسع من شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة هجرية (577هـ)، ودفن بتربة الشيخ إسحاق الشيرازي – رحمه الله تعالى –

*** كتابه : الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**

كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين صنفه الإمام الحجة والعالم الثبت كمال الدين أبو البركات، والإنصاف يعتبر أقدم كتاب وصل إلينا في الفصل بين البصريين والكوفيين في المسائل الخلافية النحوية، وقد جمع أبو البركات الأنباري في الإنصاف مشاهير المسائل النحوية والأصولية التي اختلفت فيها المدرستين البصرية والكوفية، وقد نصّب نفسه حكما بين الطرفين ليرجّح وينتصر ويفصل بينهم ...

– ضم الإنصاف إحدى وعشرين ومائة مسألة خلافية في النحو واللغة، تصدّرتها مسألة الأصل في اشتقاق الأسماء، وختمتها مسألة القول في رُبَّ. والمسائل لا تخرج عن محاور النحو وأبوابه فمنها ما ترجع إلى العامل، ومنها ما يرجع إلى تقدير الإعراب، ومنها ما يرجع على ترتيب أجزاء الجملة والعامل، ومنها ما يعود إلى العلل ...

وقد تفرّقت المسائل الإحدى والعشرون والمائة على ثلاث جهات، فمنها ما أيد فيها أبو البركات البصريين وهي مائة واثنتا عشر مسألة، وسبع مسائل أيد فيها الكوفيين، وكان له مذهبه الخاص في مسألتين.

– وكان منهج أبو البركات في كتابه الإنصاف، تحكمه الدقة والثبوت؛ ودليل ذلك قوله في مقدمة الكتاب: «وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق.»[1]

[1] كتاب الإنصاف، مقدمة المؤلف.

– الحياد والتزام الموضوعية في أحكامه، وخير دليل على ذلك قوله في مقدمة الإنصاف:«... واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبل الإنصاف، لا التعصب والإسراف»

– يعرض المسألة في البداية ثم يقدّم رأي الكوفيين أولا؛ بقوله: « ذهب الكوفيون إلى ...» ويطرح احتجاجهم في المسألة، ثم رأي البصريين واحتجاجهم، ثم يرد على من يراه بعيدا عن الصواب؛ إما برد شواهده أو توجيهها توجيها مخالفا، وغالبا ما يعتمد على اعتراض الخصم لرد أقوال الآخر. ثم ينتصر للرأي الذي يميل إليه. أو مذهب خاص به وقد فعل ذلك في مسألتين؛ الخامسة والرابعة والثمانين.

– والملاحظ أن كتاب الإنصاف لم يشتمل على جميع المسائل الخلافية النحوية وإنما على المشهور منها، وقد صرح أبو البركات الأنباري بذلك في مقدمته: «سألوني أن ألخص لهم كتابا لطيفا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويِّي البصرة والكوفة.»

وبهذا الخصوص علينا أن ننبه على أننا اعتمدنا في هذه الدراسة على النسخة التي نقّحها محمد محي الدين عبد الحميد، والسبب الذي جعلنا نختار هذه النسخة بالذات لامتيازها بالدقة والوضوح ولما أضافه عليها من زيادة في الشرح والتفصيل. وقد زاد على العنوان حيث أصبح كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف.

أولا: الاستلزام الحواري

يعد الاستلزام من أهم أنماط الدرس التداولي، وهو مصطلح أطلقه الفيلسوف الأمريكي غرايس على ظاهرة الفعل اللغوي غير المباشر، فقد شغلت هذه الظاهرة جلّ اهتماماته، ومحاضراته، وجاءت معالجته لهذا الموضوع متميزة ومختلفة عن معالجة سيرل.

فكانت نقطة الانطلاق عند غرايس؛ ملاحظته أن الحوار يستوجب التعاون بين المتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف من الحوار الذي دخلا فيه،فقد يكون هذا الهدف محددا قبل دخولهما في الكلام أو يحصل تحديده أثناء هذا الكلام.[1] وبالتالي ظهر مبدأ التعاون الذي ينبني أساسا على مقاصد المشاركين في عملية المحادثة، لكن هذه المقاصد ليست في الواقع صريحة بين أطراف التبادل. وهذا الذي شغل غرايس، وهو كيف يكون ممكنا أن يقول المتكلم شيئا ويُفهم شيئا آخر؟[2] فكانت نتيجة هذا التساؤل أن وضع غرايس مفهوم مبدأ التعاون.

وقد ضبط غرايس مبدأ التعاون في أربع قواعد وهي:

– مبدأ الكم: اجعل إسهامك في الحوار بالقدر المطلوب من دون أن تزيد عليه أو تنقص منه.

– مبدأ الكيف: لا تقل ما تعتقد أنه غير صحيح، ولا تقل ما ليس عندك دليل عليه.

– مبدأ المناسبة: اجعل كلامك ذا علاقة مناسبة بالموضوع.

---

[1] طه عبد الرحمن، مفهوم التخاطب بين مقتضى التبليغ ومقتضى التهذيب، مجلة كلية الآداب، ملال، ط1، العدد1– 1994م، ص43، 44.

[2] أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002م، ص34.

– مبدأ الطريقة: كن واضحا ومحددا: فتجنب الغموض، وتجنب اللبس وأوجز، ورتب كلامك.

هذه هي المبادئ التي يتحقق بها التعاون بين المتكلم والمخاطب وصولا إلى حوار مثمر، لكن سرعان ما لاحظ غرايس أنه لا يمكن أن تتوفر هذه القواعد دائما في الخطاب؛ لأن الخطاب الذي تتوفر فيه كل هذه المبادئ يكون مثاليا، في حين خطاباتنا في حياتنا اليومية دائما ما يكون فيها انتهاكا لمبدأ التعاون، وهذا ما ولّد الاستلزام التخاطبي. فالاستلزام آلية من آليات إنتاج الخطاب كما أنه يعطي تفسير قدرة المتكلم على أن يعني أكثر مما يقول بالفعل.[1]

وعموما فالاستلزام الحواري ينجم عن العدول عن إحدى القواعد المتحكمة في الحوار اللغوي مع التشبث بمبدأ التعاون. حيث يشترط غرايس لتحقيق الاستلزام الحواري أن يأخذ المتكلم بعين الاعتبار المعطيات الآتية:

– المعنى الحرفي للكلمات المستعملة، وتعريف العبارات الإحالية.

– مبدأ التعاون والقواعد المتفرعة منه.

– السياقان اللغوي وغير اللغوي للخطاب.

– عناصر أخرى تتصل بالخلفية المعرفية.

[1] ينظر، العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، دار الأمان – الرباط، (منشورات الاختلاف)، ط1، 1432هـ، 2011م، ص19.

– يجب على المساهمين في الحوار أن يكونا على علم بالمعطيات الآنفة الذكر، وأن يصدر أثناء عملية التحاور عن افتراض هذه المعطيات.[1]

ويرى غرايس أن هناك نوعان من الاستلزام:

أ– الاستلزام العرفي (الحرفي): والذي يقوم على ما تعارف عليه أهل اللغة الواحدة من دلالات ومعان لألفاظ معينة ثابتة لا تتغير ولا تتحول مهما تغيرت السياقات والتراكيب، ومن أمثلتها في اللغة العربية لفظة "لكن" حيث تستلزم أن يكون ما بعدها دائما مخالفا لما يتوقعه السامع.

ب– الاستلزام الحواري: وهو متغير دائما ويأخذ المعنى حسب السياقات التي يرد فيها.[2]

وهذا مثال لإيضاح المثالين:

– هل الجو بارد في الخارج؟

– عليك بارتداء معطفك.

فهذا التركيب حامل لمعنيين اثنين في الآن نفسه؛ فالمعنى الحرفي هو المتضمن نصيحة (ب) لـ (أ) بأن يرتدي معطفه عند الخروج، والمعنى المستلزم هو الإجابة المتضمنة للسؤال المطروح (الجو بارد في الخارج)

وللاستلزام الحواري عند غرايس خواص تميزه وهي:

[1] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، ص104.

[2] ينظر، محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص33.

1- يمكن إلغاؤه من خلال إضافة قول من طرف المتكلم ينكر ما يستلزم من كلامه ويحول دونه.

2- الاستلزام متصل بالمعنى الدلالي للتركيب، لا بالصيغة اللغوية ذاتها، وذلك أنه لو غيرنا مفردات وعبارات بأخرى ترادفها لا ينقطع الاستلزام.

3- أنه يتغير بتغير السياقات التي يرد فيها، فالتعبير الواحد يمكن أن يؤدي عدة استلزامات مختلفة في سياقات متغايرة.

4- يمكن تقدير الاستلزام؛ أي يمكن للمخاطب أن يصل للاستلزام عن طريق مجموعة من الاستنتاجات أو العمليات الذهنية بناء على ما سمعه من كلام.[1]

وبالرغم من الجهد المعرفي الطيب الذي قدمه غرايس للدراسة التداولية، من خلال القواعد التي أضافها للمجال التداولي إلا أنه لم يسلم من الانتقادات والاعتراضات، ومن أهم هذه الانتقادات هو الإقرار بأن هذا النموذج الحواري الذي أتى به قد أهمل المعاملات اليومية والسلوكات العادية خاصة في الكلام اليومي العادي الذي يحمل دلالة أكبر لما يبحث فيه هذا المبدأ الحواري الذي قدمه، إضافة إلى أنه أسقط الجانب التهذيبي من اعتباره، واكتفى فقط بجانب التبليغ في التحاور.[2]

وبهذا يتضح أن غرايس لم يهتم كثيرا بالجوانب الأخرى التي تصاحب الحوار، لذا وجد من جاء بعده ما يضيفه لما اقترحه غرايس، ومن بين هذه الإضافات نجد ما أضافته "روبين لاكوف" وأطلقت عليه مبدأ التأدب[3] واعتبار جانب التهذيب، حيث اعتبرته أحد

[1] محمود أحمد نحلة ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص38، 39.

[2] طه عبد الرحمن، مفهوم التخاطب بين مقتضى التبليغ ومقتضى التهذيب، ص45.

[3] ينظر، طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص240.

الافتراضات المنطقية والتداولية المكملة لسياق التلفظ، والمساهمة في نجاح عملية التواصل بين طرفي الخطاب ، ويضم تحته قاعدتين متماثلتين في الأثر، وهما كن مؤدبا وكن واضحا.

ويتفرع عن مبدأ التأدب ثلاث قواعد سمتها لاكوف بقواعد تهذيب الخطاب وهي:

أ- قاعدة التعفف: ومقتضاها لا تفرض نفسك على المخاطب، ولا تتدخل في شؤونه الخاصة، ولا تحمله على ما يكره.

ب- قاعدة التشكيك: لتجعل المخاطب يختار بنفسه، واتخاذ قراراته بنفسه وإبقاء خياراته مفتوحة.

ج- قاعدة التودد: ومقتضاها

لتظهر الود للمخاطب؛ أي إنشاء علاقة وطيدة وحميمة بين طرفي الخطاب عن طريق التودد بينهما، لأن هذا الأمر يولد شعورا بالارتياح والطمأنينة والرفع من قدر المخاطب.

وتقول لاكوف أن قواعد التأدب هي كاملة مكملة وموجودة عند كل المجتمعات البشرية، وتتعامل بها مختلف الجماعات اللغوية داخل المجتمع الواحد.[1]

وبعدما أنهينا الحديث عن كل ما يتعلق بالاستلزام الحواري، ننتقل إلى الجانب التطبيقي الذي نبحث فيه عن الأشكال التي دعت لوجود الاستلزام في كلام الكوفيين، وذلك من خلال كسرهم لأحد قواعده، والخروج عنها.

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص241.

1- قاعدة الكم:(Maxim of quantity)، تعتبر حدا دلاليا القصد منه الحيلولة دون أن يزيد أو ينقص المتحاورون من مقدار الفائدة المطلوبة وتتفرع بدورها إلى:

أ- لتكن إفادتك للمخاطب على قدر حاجته.

ب- لا تجعل إفادتك تتجاوز حد المطلوب.[1]

ومن المواضع الاستلزامية التي وردت في هذه المسائل والتي كسر فيها الكوفيون قاعدة الكم المسألة رقم (26) والتي تناولوا فيها قضية القول في اللام الأولى في (لعل) زائدة أو أصلية. فهذه المحاورة دارت مجرياتها بين البصريين والكوفيين -كما هو معلوم- وقد نهض التواصل الكلامي هنا على مبدأ التعاون لأن طرفي الحوار متشاركان ومتفاعلان، فكان كلام الكوفيين مبنيا على تصورهم لرأي البصريين حيال هذه المسألة، فهم يرون أن اللام الأولى في (لعل) زائدة، فعند تتبع كلام الكوفيين وهم يستظهرون رأيهم ويبثون حججهم نجد قولهم: «إنما قلنا إن اللام أصلية لأن لعل حرف، وحروف الحروف كلها أصلية؛ لأن حروف الزيادة التي هي الهمزة والألف والياء والواو والميم والتاء والنون والسين والهاء واللام والتي يجمعها قولك اليوم تنساه، ولا أنسيتموه، وسألتمونيها إنما تختص بالأسماء والأفعال فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال ...»[2] ، والذي يظهر فيه تكرار وزيادة على قدر حاجة السامع، ففي قولهم: حروف الحروف كلها أصلية...فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة...حروفها كلها بأنها أصلية، ولو اكتفوا بقول واحد من هاته الأقوال لكان

[1] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، ص99.

[2] الإنصاف، ج1، ص219.

أخفَّ على القول وأقل تكرارا؛ التي كانت تفي بالقدر المطلوب في إثبات أن الحرف مهما كان لا يمكن أن يكون هناك زيادة في حروفه.

ولكن يمكن أن يكون للكوفيين غرض آخر من هذا التكرار والمبالغة في التوضيح والشرح، فهم أرادوا تمرير مقولتهم بأصلية اللام الأولى من لعل، ومع ذلك فقد خالفوا قاعدة الكم بتجاوزهم الحد المطلوب في الإجابة عن قولهم في هذه المسألة.

وكذلك نلحظ في كلامهم عن حروف الزيادة، تجاوزا للقدر المطلوب من الإفادة؛ حيث ذكروا حروف الزيادة مفصلة كل حرف على حدة في قولهم: الهمزة والألف والياء والواو والميم والتاء والنون والسين والهاء واللام ، ثم جمعوها في كلمات وهي: (اليوم تنساه)، (لا أنسيتموه)، (سألتمونيها)، فهنا أيضا نجدهم قد خرقوا قاعدة الكم؛ إذ لم يكن هناك داع لذكرها مفصلة ولا لذكر كل الكلمات التي جمعت فيها، وكان يكتفى بالمشهورة وهي كلمة (سألتمونيها)، علما بأن المخاطب هنا هم النحاة البصريون فما كان هناك من لزوم لهذا الكم الزائد من الكلام، الذي لا طائل منه إذ لم يزد ولم ينقص من دقة الإجابة.

والملاحظ أن خرق الكوفيين لهذه القواعد مردّه سد باب الانتقاد والتأويل الخاطئ، وغلق منافذ التشكيك والتنقيص من صحة إجابتهم؛ لذا ذكروا جميع الاحتمالات التي يمكن إدلاؤها في إطار الحديث عن هذه المسألة، إضافة إلى تقوية رأيهم وإبراز حجتهم، ورغبتهم في التغلب على البصريين في هاته المناظرات بإقناع أبي البركات بالحكم لهم إذا ما اعتبرناه قاضيا بينهم وقد وفقوا في هذا الأمر بالنسبة لهذه المسألة والمسائل التي سنعالجها.

ولازلنا مع مبدأ الكم؛ فلقد جاء في كلام الكوفيين أيضا في مجريات المسألة رقم (70) والتي تم فيها معالجة موضوع "منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر"[1]، حيث قام الكوفيون بضخ كمية كثيرة من المعلومات والشواهد الشعرية التي كان المرسل إليه – البصريون– في غنى عنها؛ لأنهم على علم بكل هذه الشواهد فهم في هذا المقام لابد أن يكونوا على اطّلاع بجميع ما يخص هذه المسألة فهم في مواجهة نحوية تتطلب العلم بجميع الشواهد التي لها علاقة بهذه المسألة، لذا ما كان على الكوفيين الإكثار من الشواهد الشعرية فقد استشهدوا بحوالي أربع وعشرين بيتا شعريا في جواز منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وهذا خرق واضح لمبدأ الكم الذي يتطلب قول بمقدار الفائدة المطلوبة؛ أي أن تكون إفادة المخاطب على قدر حاجته، وأن لا تتجاوز حد المطلوب.[2] وقد أضاف الكوفيون كذلك شواهد من القرآن الكريم، ولعل زيادة الكوفيين أكثر مما هو مطلوب راجع إلى التنويع في الشواهد وكذلك ردا على من يقول إنهم يستشهدون ويبنون القاعدة على بيت واحد أو شاهد واحد، وأحيانا يكون شاذّا ومجهول قائله، لذا عددوا شواهد كثيرة ولشعراء مختلفين، فهذا بيت للأخطل يقول فيه:

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت ... بشبيبَ غائلة الثغور غدور

والشاهد هنا أنه ترك صرف (شبيب) وهو في الأصل منصرف.

وكذا قول حسان بن ثابت الأنصاري:

نصروا نبيهم وشدوا أزره ... بحنينَ يوم تواكل الأبطال[3]

[1] ينظر، الإنصاف، ج2، ص493.

[2] ينظر، العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، ص99.

[3] الإنصاف، ج2، ص493، 494.

ويتضح من هذا المثال كذلك أن حنين منصرفة والشاهد على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنكُمْ شَيْـًٔا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾[1]، في حين نجد حسان بن ثابت يترك صرفها.

والشواهد التي ذكرها الكوفيون كثيرة ولشعراء كبار من بينهم الفرزدق وزهير وعدي بن الرقاع العاملي...وهذا ما يثبت أن الكوفيين أرادوا دعم وتقوية حجتهم وإثبات بأن رأيهم هو الصواب، وهذا ما يبرر إسهابهم في الحديث والاستشهاد لهذه المسألة.

ونجد أيضا موضعا آخر تم فيه خرق مبدأ الكم وذلك في المسألة رقم (101) والتي تعالج اختلاف الكوفيين مع البصريين في مراتب المعارف، حيث كان الرأي الصائب لصالح الكوفيين بحكم أبي البركات؛ فنلحظ في هذه المسألة إكثار الكوفيين من الوصف والمبالغة في الشرح فيما يخص هذه المسألة وذلك ما نجده في قولهم: «ألا ترى أنك تقول مررت بزيد الظريف وزيد آخر ومررت بعمرو العاقل وعمرو آخر وكذلك إذا ثنيت الاسم العلم أو جمعته نكرته نحو زيدان والزيدان وعمران والعمران وزيدون والزيدون وعمرون والعمرون ...»[2]؛ فالملاحظ أن الكوفيين قد أكثروا من الأمثلة في حين كان يمكنهم الاكتفاء بمثال واحد، وبهذا فقد خرقوا قاعدة الكم؛ أي تجاوزوا الحد المطلوب منهم في هذه المسألة في جانب التمثيل لها.

لكن في نفس المسألة نجدهم قد أجابوا بقدر غير كاف حين كلامهم في المراتب، فقد تكلموا عن نوعين فقط وأهملوا الحديث عن باقي الأنواع، فاهتموا بالتفصيل في الاسم

[1] التوبة/25.

[2] ينظر، الإنصاف، ج2، ص708.

المبهم بأنه أعرف من الاسم العلم، ولم يذكروا المعرف بالألف واللام، والمضمر وما أضيف إلى هذه المعارف...

وبهذا فقد كسروا قاعدة الكم لأن إجابتهم لم تفد المخاطب على قدر حاجته وهي ناقصة. ولعل حجتهم في ذلك أن اهتمامهم كان منصبا في أي المعارف يكون في المرتبة الأولى، أما بقية المراتب فلا تهم ...وهذا أيضا ما نجده في إجابة البصريين فهم كذلك ركزوا في ردّهم على الحديث عن المرتبة الأولى والثانية فقط.

2- قاعدة الكيف: (Maxim of quality)، القصد منه منع ادعاء الكذب أو إثبات الباطل. ولهذا يُطلب من المتكلم ألا يورد من العبارات سوى التّي وقف على دليل يثبت صدقها، وقد تم تفريعها إلى:

أ- لا تقل ما تعلم خطأه.

ب- لا تقل ما ليس لك عليه دليل[1].

كما هو معروف فمبدأ الكيف يظهر من خلال تحقق أحد العنصرين، لا تقل ما تعلم خطأه، لا تقل ما ليس لك عليه دليل.

وبالنظر للمسائل التي بين أيدينا والتدقيق فيها، وتتبع كلام الكوفيين فإننا نجد قاعدة الكيف حاصلة من خلال توفر عنصر، لا تقل ما ليس لك عليه دليل والذي ورد في المسألة رقم (70) التي عالجت وقائع الحديث عن منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر[2] ، حيث استشهد الكوفيون ببيتين أو ثلاثة أبيات معلومة القائل لإثبات رأيهم ،

[1] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، ص99.

[2] الإنصاف، ج2، ص493.

في حين يمكن اعتبارها شاذة من أقوال العرب، ثم بعد ذلك يسردون أشعارا مجهولة القائل، إذ نجدهم تارة يقولون : قال الآخر وتارة قال الشاعر، وكلاهما غير معلوم وهذا لتدعيم الحجة الأولى بحجة ناقصة من خلال سوقهم لأدلة ليست ذات مصداقية وقد أكثروا منها في هذه المسألة لإقناع السامع بأن هذه الظاهرة ليست شاذة، بل هي مطردة، وهذا الأمر يثبته ذكرهم لبيت زهير وآخر للأخطل ، وهما مما يعتبره البصريون من الأبيات الشاذة، وبما أنهم يرون دليلهم هذا ناقصا ويحتاج إلى إثبات دعّموه بأدلة أخرى وهي مجهولة القائل... وبهذا فهم قد خرقوا قاعدة الكيف عند قولهم ما ليس لهم عليه دليل يدعمه. وما كانت أدلتهم إلا من شاذّ أو مجهول القائل وهذا متعارف بين الناس أنه ليس بدليل كاف.

وبما أن أبا البركات حكم للكوفيين في هذه المسألة، إلا أنها احتوت على كسر لقاعدة الكيف من طرفهم، ولعل ما يشفع لهم دعم رأيهم بأدلة ناقصة إضافة إلى حكم الأنباري لهم؛ هو تحليلهم المنطقي للمسألة وطريقتهم في الإقناع وقرب رأيهم من الصواب على حساب رأي البصريين الذي افتقر للتحليل المنطقي وضعف الحجة.

والمقام تخاطبي والسياق المقامي الذي أحاط بهذا الحوار، جعل الكوفيين يخرجون على ما تعارفت عليه العرب ؛ وهو الاستشهاد بالشاذ وجلب دليل ناقص لتدعيم الرأي، وأحيانا ما يكون الشاهد من صناعتهم الشعرية، ومفاد ذلك التغلب على الخصم وإثبات الظاهرة المتنازع فيها. وهو ما ساعد في تحقق الاستلزام الحواري من خلال خرق واضح لقاعدة الكيف.

في حين لإثبات خرق قاعدة الكيف من طرف الكوفيين من حيث جهة أنهم يقولون ما يعلمون خطأه، فهذا لا يتوفر في المسائل التي حكم فيها أبو البركات لهم، لأنهم في هذه

المسائل هم يقولون ما يعلمون أنه صواب، ولهذا اضطررنا إلى البحث في المسائل التي حكم فيها للبصريين وذلك لإثبات الظاهرة التي خرق فيها قاعدة الكيف. ويرجع هذا الأمر للمخالفة التي هي من أسباب نشأة المدرسة الكوفية، لأن همّهم مخالفة ما جاء به البصريون والتغلب عليهم. وهي المسائل التي توفرت على كسر قاعدة الكيف من جهة أنهم يقولون ما يعلمون خطأه، عند تعنّتهم وإصرارهم على رأيهم في حين يعلمون أنه خطأ ومع ذلك يحاولون دعمه بشواهد وأدلة؛ إلا أنهم سرعان ما يكشفون إما عن طريق الأنباري أو من طرف البصريين.

ومن المسائل التي كشف فيها أبو البركات الأنباري الكوفيين لكسرهم لقاعدة الكيف من حيث يقولون ما ليس لهم عليه دليل، ما جاء في المسألة رقم (16) التي تحمل القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان[1]، فبعد قول الكوفيين رأيهم حول المسألة وإدلائهم بحججهم لدعم رأيهم عن طريق شواهد شعرية لشعراء مجهولين، إضافة لحمل الأبيات لصفة الشذوذ، وعند الرد عنهم من طرف أبي البركات الأنباري قال لهم عبارة تدل على أنهم على علم بفساد ما يقولون؛ إلا أنهم مصرون على الخطأ، وعبارته هي قوله: «وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياسا واستعمالا»[2]؛ بمعنى أنه شاذ وتعلمون هذا لأن الأبيات التي استشهدتم بها شاذة ومجهولة القائل وكذا ما قستم عليه ما يصلح للقياس، وهو كذلك شاذ لا يقاس عليه، إلا أنكم تصرون على ما تعلمون خطأه من باب مخالفة رأي البصريين ومحاولة التغلب عليهم. وكذلك قياس الكوفيين كان على الشاذ حين قاسوا على الضرورة الشعرية، والضرورة لا يقاس عليها.

[1] الإنصاف، ج1، ص148.

[2] نفسه، ج1، ص152.

وفي قول الأنباري أيضا في نفس المسألة ما يؤكد تخطئته لكلام الكوفيين بأنهم يعلمون أنهم يقولون الخطأ مع الإصرار عليه، حين قال: «... فكذلك ها هنا فسقط الاحتجاج به». ومعنى هذا أنكم تعلمون بخطأ رأيكم ومع ذلك تصرون عليه بالاحتجاج والاستشهاد بما هو شاذ، ولم يطّرد على ألسنة العرب. وبهذا لا يصلح كشاهد وحجة، وأنه لا يجوز للعرب أن تستعمله في كلامها إلا من قبيل الشذوذ.

كما نجد أيضا تصريحا مباشرا من طرف الأنباري بخرق الكوفيين لقاعدة الكيف. في قولهم لما يعلمون خطأه، وهذا يظهره كلامه الوارد في المسألة رقم (90) التي خاض فيها الكوفيون والبصريون القول في معنى "إنْ" ومعنى اللام بعدها، حيث قال الأنباري رداً على الكوفيين: «فما جاء للفرق وإزالة اللبس جعلتموه سببا للبس وإزالة الفرق. وهذا غاية الجور عن الصواب والحق»[1]؛ فعبارة هذا غاية الجور عن الصواب والحق فيها ما يدل ويثبت أن الكوفيين على خطأ ويعلمون هذا الخطأ إلا أنهم تعنتوا وأصروا على القول به واعتباره صوابا.لا لشيء إلا أنهم يخالفون رأي البصريين بالدرجة الأولى ورغبة في التغلب عليهم بالدرجة الثانية مع إقناع كل من يسمع لرأيهم بأن قولهم هو الصواب، وهاهي شواهده أمامكم تثبت ذلك.إلا أن أبا البركات تفطّن لهم وعرف من خلال ذكرهم لهاته الشواهد وتحليلهم لها أنهم يعلمون خطأ رأيهم. حين اعتبروا أن اللام التي تلحق "إنْ" المخففة بمعنى "إلا"، و"إن" بمعنى "ما"، ودعّموا دليلهم بورودها في كتاب الله وكلام العرب بكثرة، وذكروا الآية:﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٧٦﴾ ﴾[2] ؛ فقالوا هي بمعنى وما كادوا إلا ليستفزونك وقد ذكروا آيات كثيرة، وذكروا شاهدا إلا أنه لا يكفي وهو قول الشاعر:

شلّت يمينك إن قتلت لمسلما *** كتبت عليك عقوبة المتعمّد

[1] الإنصاف، ج2، ص643.

[2] الإسراء/ 76

بمعنى ما قتلت إلا مسلما. وجاء في حاشية الصبّان أن لا يقاس عليه نحو: إن قام لأنا، وإن قعد لزيد... خلافا للأخفش والكوفيين وأندر منه.[1]

فكان ردّ أبي البركات عليهم بأن ما جاؤوا به لا حجة لهم عليه، لأن "إن" مخففة من "إنّ" الثقيلة واللام لام التأكيد، وردّ عليهم أن "إن" التي بمعنى "ما" لا تأتي اللام معها كما في قوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِۚ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾[2] ... ولسنا في مجال يسمح بالاستفاضة في شرح المسألة أصوليا وإنما لإثبات الظاهرة تداوليا. وقد أثبت الأنباري أن الكوفيين على خطأ وأنهم يعلمون هذا الخطأ، وبهذا قد كسروا قاعدة الكيف من خلال هذا الخرق السالف الذكر.

وعليه فقد احتوى كلام الكوفيين في هذه المسائل على ما يثبت مبدأ من مبادئ التعاون التي تم خرقها فتشكل على إثرها الاستلزام التخاطبي بهذا الخرق، وقد ظهر ذلك من خلال كفِّ الأنباري لهم حين أصرّوا على الخطأ مع علمهم بذاك، ولعلّ ما دعا الكوفيين إلى هذا هو رغبتهم في التغلّب على البصريين، ودعم حجّتهم بما يعلمون خطأه لعلّهم يفلحون في ذلك، إلّا أنّهم في كلّ مرّة إمّا يُكشَفون من طرف الأنباري أو خصمهم البصريون .

وبعد البحث في المسائل النحوية لإثبات أن كلام الكوفيين يحتوي على استلزام حواري من خلال خرقهم لقاعدة الكيف، فقد وجدنا أن كل المسائل التي هي محل الدراسة ما يثبت جانبا من الجوانب التي تكسر فيها قاعدة الكيف، وهي قول ما ليس لهم عليه دليل، أما من جانب أنهم يقولون ما يعلمون خطأه فهذا الجانب لم يتوفر في المسائل

[1] أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1417هـ، 1997م، ج1، ص427.

[2] الملك/20.

الأساسية التي هي محل الدراسة، فعليه اضطررنا إلى البحث في المسائل الأخرى لإثبات الظاهرة في هذا الجانب يتّضح جليّا إما من خلال كلام الأنباري في ردّه على جوابهم أو رأي البصريين حول المسألة. وقد ظهر الخرق في كلام الكوفيين واضحا وبهذا نقول إن الجانب التداولي المذكور سلفا قد توفر في المسائل وقد أثبت أن المصطلح التداولي " قاعدة الكيف" متوفر فيها.

3- قاعدة العلاقة أو الورود أو الملائمة: (Maxim of relevance)، وهي بمثابة حد مقصدي، الهدف منها منع المتكلم من أن ينزلق إلى مقاصد أخرى مخالفة لتلك التي استهدفها الخطاب، أي يراعي علاقة المقال بالمقام. وتقول هذه القاعدة " ليناسب مقالك مقامك"[1] بمعنى المشاركة في موضوع الحوار تكون مناسبة وفي الصميم.

وقد ظهرت ملامح هذه القاعدة في المسألة رقم (10) التي كان الجدال فيها بين الكوفيين والبصريين حول ما "العامل في الاسم المرفوع بعد لولا".

حيث نلحظ كسرا لمبدأ الملائمة ضمن كلام الكوفيين، وذلك بأن أصل المسألة هو الحديث عن ما يخص الاسم الذي يلي "لولا" وأصله الرفع، ولكن الإشكال كان حول العامل الذي رفعه. فالكوفيون يرون أن "لولا" تنوب عن فعل محذوف والذي لو ظهر لرفع هذا الاسم، في حين كان للبصريين رأيٌ مخالفٌ.

والشاهد هنا على خرق الكوفيين لمبدأ الملائمة هو كلامهم عن موضوع بعيد عن موضوع المسألة المتنازع فيها، ويظهر ذلك جليا عند استشهادهم بقول الشاعر:

أبا خُراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الضَّبُعُ

[1] العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، ص99، 100.

فهذا البيت فيه شاهد عن حذف الفعل (كنت) أي "أن كنت ذا نفر" وزيادة (ما). وكذلك استشهادهم بألف اليماني التي عوّضت إحدى ياءي النسب، وأيضا (حينئذ الآن) التي تقديرها واسمع الآن... والملاحظ أنهم بهذا الاستشهاد ابتعدوا بعض الشيء عن صميم الموضوع المتجادل حوله وهو كما ذكرنا آنفا العامل الذي كان سببا في رفع الاسم بعد لولا، وهو خرق واضح لمبدأ الملائمة الذي ينص على التزام المشاركين بإفادتهم لما له علاقة بالموضوع، وألا يكون تدخلهم في الحوار خارجا عن الموضوع المتحاور فيه.

إلا أن هذا الانزياح والخرق الذي قام به الكوفيون كان لهم به مصلحة، فبإمعان النظر تظهر الصلة الرشيدة بين مثالهم المستشهد به ومطلبهم الحجاجي الرئيس، فهم استحضروا هذه الأمثلة لتقريب الصورة ولتوضيح رأيهم، دفعا للشك ودرءا للانتقاد لما يرونه صوابا، وهو أن "لولا" تنوب عن الفعل الذي رفع الاسم بعدها، وأن هذا الفعل قد حذف و"لولا" عوضته، لذا كان أقرب الأمثلة التي تخدمهم في حجتهم هي التي حذف فيها العامل وعوض بآخر نائبا عنه، كما في بيت الشاعر المذكور سالفا.

4- قاعدة الجهة أو الكيفية: (Maxim of manner)، والتي تنص على الوضوح في الكلام وتتفرع إلى ثلاث قواعد فرعية:

أ- ابتعد عن اللبس.

ب- تحرّ الإيجاز.

ج- تحرّ الترتيب.[1]

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص34.

ومن المواضع التي حملت استلزاما تخاطبيا في قول الكوفيين من حيث خروجهم عن قاعدة الكيفية في بعض المسائل، تم ذلك من وجهين؛ إما من خلال عدم تحرّيهم للّبس، واحتواء كلامهم على الغموض الذي سبّب تعسّر الفهم. أو عند إهمالهم للتقيّد بترتيب الكلام على النحو المطلوب، ذكرهم لغير المهم قبل المهم للمهم قبل الأهم، وهذا الأمر يجعل السامع مرتبكا متعسّرا في فهم المقول، هذا الأخير يحمل على صعوبة سير التواصل وعدم التفاهم في بعض الأمور وأحيانا يصل إلى عدم اقتناع الطرفين بكلام الآخر والاحتفاظ برأيه لا لشيء لأن الرأي الآخر غامض غير مفهوم الحجة بعيد عن ما يرمي إليه مبدأ التعاون من فوائد لتيسير عملية التواصل حين التقيّد بشروطه والعمل بها من قبل أطراف المحادثة.

والمسائل التي احتوت على خرق لقاعدة الكيفية من جهة أن المتكلم لا يتحرى الترتيب، وهو ما جاء في المسألة رقم (70) والتي تناول فيها طرفا الحوار القول في منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر[1]، حيث كان موضع الشاهد حين تكلم الكوفيون بجواز هذه المسألة ثم بدؤوا بذكر الشواهد التي تثبت صحة قولهم، لكنهم لم يتحروا الترتيب في ذكرها، فهم بدؤوا بشواهد معلومة القائل إذ يمكن الاعتماد عليها لولا شذوذها، ثم يذكرون بعد ذلك شواهد مجهولة القائل في مثل قولهم: قال الشاعر، قال الآخر... ثم يعودون لذكر شواهد معلومة القائل؛ فهنا يظهر عدم التزامهم بترتيب الأدلة من أقواها إلى أضعفها ليكون كلامهم مرتبا وواضحا، ويدعو إلى الطمأنينة من حيث صحته وثقتهم في رأيهم؛ إذ كان لهم أن يضعوا في البداية الأدلة المعلومة القائل والآراء التي لهم عليها حجج مع أقوال نحاة لهم باع في النحو وأصوله، لكي تظهر قوة حجتهم وصحة كلامهم

[1] الإنصاف، ج2، ص493.

وترتيبه. كما ذكر محمد عبيد من أهم شروط المناظرة؛ أن يهدف كلا المتخاصمين إلى تنميق حجته وترتيب أدلته.[1]

وعليه فهذا الأمر هو الذي جعل الكوفيين يكسرون قاعدة الكيفية ولا يلتزمون بالشروط التي تساهم في وضوح الكلام وتجلّيه لدى السامع؛ ولعل قيام الكوفيين بهذا الأمر كان متعمّدا مقصودا لإيهام السامع –الأنباري والبصريين– بأن كلامهم ورأيهم لديهم عليه دليل يثبت اطّراده في كلام العرب، وأنه متداول بينهم، وذلك من خلال الأشعار التي ذكروها حين أكثروا بقولهم: قال الشاعر، قال الآخر... لكنهم لو ذكروا شاهدين أو ثلاثة معلومة القائل ثم دعّموها بما لا يعلم قائله، فظهر أن أدلّتهم التي تعتبر قوية باتصافها بشهرة قائلها قليلة ولا يمكن الاعتماد عليها وأن ما ذكر بعدها ناقص وضعيف. قد جاؤوا به لإيهام السامع وحمله على اعتبار ما قالوه مطّرد وشائع. فعمدوا إلى خلط الأدلة المعلومة بغير المعلومة والذي يحمل على الغموض في الكلام من جهة تشتيت عملية الفهم لدى السامع. وهذا خرق لقاعدة الكيفية في هذه المسألة.

أما من ناحية خرق الكوفيين لقاعدة الكيفية في عدم تحرّيهم للّبس ووقوعهم في الغموض، فيظهر ذلك في كلامهم الذي ورد حول المسألة رقم (97) التي عالجت القول في هل يقال (لولاي) و(لولاك)؟ وموضع الضمائر.[2]

فنلحظ حين كلام الكوفيين حول الياء والكاف في أي موضع هي لام يفصّلوا فيها، وإنما انتقلوا مباشرة إلى الحديث عن عسى وعملها في الضمير بعدها، ثم حملوها على لعل...

[1] محمد عبيد الحمزاوي، فن الحوار والمناظرة في الأدبين الفارسي والعربي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ط1، 2001م، ص05.

[2] الإنصاف، ج2، ص687.

وقد توسّعوا في الكلام عن عسى. في حين معلوم أن عسى فعل وقد مثّلوا بها على لولا وهي حرف، فحملوا الحرف على الفعل مما جعل كلامهم يعتريه بعض التعقيد وإفراط في إعمال العقل، مما أحدث غموضا على الحديث الذي أدى إلى صعوبة الفهم.

وما نقله الكلام في هذه المسألة من غموض ولبس على السامع؛ من قياس وتمثيل وحمل الحرف على الفعل، وكذلك خلو المسألة من شواهد وأدلة ملموسة عدا أنها قياس منطقي مقنع، وضرب بالحجج، مما يؤدي إلى استمالة السامع لكي يذعن للرأي ويتقبّله ولو من غير فهم؛ إلا أن العقل قبل بها والقياس أجبر على تحقق النتيجة المراد الوصول إليها. وهي أن موضع الضمير بعد (لولا) لا يكون في موضع نصب ولا جرّ، وإنما في موضع رفع مطلقا.

وعليه نقول إن الكوفيين جعلوا كلامهم يشوبه اللّبس والغموض الذي نتج عنه كسرهم لقاعدة الكيفية، التي أدت بدورها إلى الاستلزام الحواري الذي يؤدي بشكل ما إلى البعد عن مبدأ التعاون الذي يحمل على تيسير عملية التواصل. وهذا الغموض المتعمد من طرف الكوفيين في كلامهم يرغم السامع على إنعام التفكير، والتركيز، والتدبر في الكلام أكثر؛ مفاده جعل السامع يسلّم برأيهم ويقبل بحجّتهم وقد نجحوا في ذلك إلى حد أن حكم أبو البركات لهم بالرأي الأصوب.

وبعد البحث في المسائل الكوفية لإثبات ظاهرة الاستلزام التخاطبي من جميع قواعدها– الكم، الكيف، المناسبة، الجهة– واللجوء إلى المسائل البصرية في عدم توفرها وقد اضطررنا إلى ذلك في قاعدة الكيف فقط من جهة قول الكوفيين ما ليس لهم عليه دليل. ومن خلال استظهارنا للمواطن التي حدث فيها الاستلزام الحواري وكسر قواعد مبدأ التعاون الذي يمثّل أساس التواصل الجيد والسليم عند غرايس. فقد ظهرت ملامح

التداولية عند العرب عامة والنحاة الكوفيين خاصة من حيث هم عيّنة تنوب عن العرب قاطبة؛ وبما أن الاستلزام من أهم مفاهيم التداولية فقد ظهر بشكل جليّ في هذه المسائل وهذا ما نسعى للوصول إليه.

إذ نلحظ وجود الاستلزام في المسائل الكوفية، وبما أن أي كسر لقاعدة من القواعد الأربعة يشكّل إعاقة ولو جزئية للحوار؛ إلا أن الكوفيين كان لهم في كل مرة بعدا وهدفا سلكوا لأجله هذا المسلك، تقويةً لحججهم، وإثباتًا لرأيهم.

وبما أن الحوار التواصلي قائم على مبدأ التعاون بحيث يحاول فيه طرفا الخطاب إقامة اتصال سليم ويسير يفهمه الطرف الثاني؛ إلا أنه غالبا ما يكسر فيه قاعدة من القواعد ليخرج بذلك إلى الاستلزام التخاطبي، فيصبح المخاطب يترتّب عليه شروط كعلمه بنوايا المتكلم وبوقائع الموضوع المتحاور فيه... بمعنى شروط تحكم الحوار وتلزم المتكلمين. والمعلوم أن سياق هذه المسائل على شكل تحاور بين الكوفيين والبصريين يشرف عليه أبو البركات الأنباري في توزيع الأدوار، فقد كان أساسه هو التواصل الجيد فاشترط عليهم اتّباع كل ما يساعد في ذلك؛ إلا أنهم غالبا ما يكسرون مبدأ التعاون الذي يحمل على الحوار المثالي. فلا تكاد تخلو مسألة من المسائل من استلزام حواري.

مع العلم أن الاستلزام الذي ورد في المسائل الكوفية لم يأت من فراغ وإنما ارتكز على أمور من بينها الافتراض المسبق بين الأطراف لجوهر المسائل الخلافية، ومستوى الأطراف، والسياق الذي دار فيه الحوار...

ومع هذا يمكن القول إن التواصل بين الأطراف ظلّ مغلقا لم تفتح دائرته على جوانب خارجية التي بإمكانها إقصاؤه وقطعه، فقد كان يدور في نفس الفلك حتى في المواضع التي تطرقت فيها أطراف التواصل من الإفادة المباشرة والمعاني الحرفية البسيطة

والظاهرة إلى ما هو عقلي منطقي وما هو ضمني غير مباشر الذي يفرض على المخاطب الخروج إلى عالم التأويل... وهذا بفضل التزام الأطراف بقواعد اتصال التخاطب وتحرّيهم لها، مما ساهم في الحفاظ على بقاء الاتصال وثيقا بين الملفوظات وصلب الموضوع وجوهر الخلاف.

وبهذا نقول إن مرتكزا من مرتكزات التداولية قد تم إثبات وجوده في المسائل النحوية الكوفية، مما يحمل على القول بأن هذه الجزئية برهنت على توفّر سمة من سمات الدرس التداولي الحديث في النحو العربي القديم.

ثانيا: أفعال الكلام

بلغت التداولية أوجها (كمنهج تحليلي) حين انتهت إلى نظرية أفعال الكلام، فقد مثلت الحلقة الأخيرة لهذا المنهج ... كونها نظرية ذات بعد فلسفي ومنطقي، كان لـ "فيجنشتاين" فضل السبق في ظهورها، ثم تبناها " أوستين" وتعمق في دراستها تلميذه "سيرل" مطورا لعدد من المفاهيم فيها...

إن نظرية أفعال الكلام من أهم ركائز التداولية الحديثة، ومجال خصب لدراسة مقاصد المتكلم ونواياه، فالمقصد يحدد هدف المرسل من وراء سلسلة الأفعال اللغوية التي يتلفظ بها، وهذا ما يساعد المتلقي على فهم الخطاب، ومن ثم يصبح توفر القصد والنية مطلبا أساسيا، وشرطا من شروط نجاح الفعل اللغوي، الذي يجب أن يكون متحققا، ودالا على معنى[1]

[1] ينظر: فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، ط1،1997م، سوريا، ص38.

1) أوستين ونظرية الأفعال الكلامية

يعتبر جون أوستين (1911م- 1960م) المؤسس الفعلي لنظرية أفعال الكلام، وهو من رواد "الفلسفة التحليلية"، التي انبثق عنها تيار "فلسفة اللغة التحليلية" بزعامة "فيتجنشتاين" الذي يؤكد على أن اللغة هي أداة الفلسفة لحل جميع مشكلاتها، وأن الاستخدام هو الذي يُكسب تعليم اللغة واستخدامها... ثم طور أوستين من خلال أعماله "كيف ننجز الأعمال بالكلمات" ورسم مسالك جديدة للدراسة التداولية، انطلاقا من أن «إنشاء جملة لسانية هو في حد ذاته فعل لغوي ينتمي إلى نظرية اللغة، التي تعد جزءا لا يتجزأ من نظرية الفعل، حيث يحقق فعل القول في إطارها أفعالا اعتقادية من قبيل: التأكيد أو الأمر أو النهي أو الاستفهام أو التعجب...»[1]

ويرى أوستين أن مهمة الفعل اللغوي أكثر من الوصف والأخبار، وذلك في قوله: اللغة ليست مجرد أداة للإخبار والوصف، بل وسيط لبناء الواقع والتأثير فيه وتحويله، وعليه فموضوع البحث يرتكز على ما نفعله بالتعابير التي نتلفظ بها (أفعال الكلام)[2]

وقد ميز أوستين الأقوال إلى صنفين:

أ) إخبارية تقريرية تصف العالم الخارجي ويحكم عليها بالصدق أو الكذب...

ب) أدائية إنجازية؛ تؤدى بها أفعال في ظروف ملائمة، ويحكم عليها بالإخفاق أو التوفيق...

---

[1] عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير. مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، إفريقيا الشرق . المغرب، (د.ط)، 2006م، ص65.

[2] حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، إفريقيا الشرق . المغرب، 2004م، ص123.

وقد وضع أوستين شروطا تكوينية لتحقق الأفعال الإنجازية سماها شروط الملائمة، تضبط نجاحها أو فشلها وهي:

1) وجود إجراء عرفي مقبول اجتماعيا، كالزواج، والطلاق...
2) تضمن الإجراء نطق بكلمات معينة من طرف أشخاص معنيين في ظروف معينة.
3) أن يكون الشخص مؤهلا لإنجاز الفعل، وأن يكون تنفيذه صحيحا وكاملا.[1]

وأضاف لها "بول غرايس" شروطا قياسية فيما بعد، وهي شروط ليست لازمة لأداء الفعل، وإنما ليكون موفقا، كصدق نية المتكلم ومشاعره والتزامه بما ألزم نفسه به... لأن عدم الصدق في الإنجاز يخل باستخدام الفعل الكلامي.

ثم تبين لأوستين أن هذا التمييز غير حاسم، فتراجع عن تصنيفه، محاولا وجود حل لسؤال جوهري: كيف ننجز فعلا بالقول؟. فرأى أن المتلفظ بأي جملة في أي لغة طبيعية يقوم غالبا بإنجاز ثلاثة أنواع من الأفعال اللغوية.[2]

وهذه الأنواع ما هي إلا فروع، لفعل واحد كامل.وهذه الأفعال هي:

– فعل القول (النطقي) تمثله الأصوات النطقية في سلسلة كلامية وفق تأليف نحوي.

– الفعل المتضمن في الفعل (الإنجازي) يمثله المعنى الإضافي الذي خلف المعنى الأصلي.

[1] ينظر، أحمد نحلة، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص44، 45.

[2] يحي بعيطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو،"مقال ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة"، عالم الكتب، أربد . الأردن، ط2، 2014م، ص97.

– الفعل الناتج عن القول (التأثيري) الأثر الذي يحدثه الفعل الإنجازي.

ثم رأى أوستين من خلال هذا التقسيم؛ أن عامة الجمل لا تكون إلا بأفعال الكلام، ولكنها قد تخلو من التأثير كالإشارة باليد، والرأس، وغيرها... فصب اهتمامه بالفعل الإنجازي لأنه يرتبط ارتباطا وثيقا بمقصد المتكلم، فكان هو أساس النظرية، واستنادا إلى قوتها الإنجازية قام أوستين بتصنيف الأفعال اللغوية إلى خمسة أصناف وهي:

– الحكميات (أفعال القرار) تتمثل في الحكم، نحو التبرئة والإدانة، وإصدار الأوامر والتشخيص والوصف... إلخ.

– التنفيذيات (أفعال التنفيذ) وتعني أعمالا مثل الطرد والعزل والتوجيه والوصف...

– الوعديات (أفعال الوعد) وهي التي تلزم المتكلم بالقيام بطريقة ما، مثل الوعد والموافقة والتعاقد والعزم والقسم... إلخ.

– السلوكيات (أفعال السلوك) وهي أعمال تتفاعل مع أفعال الآخر، نحو الاعتذار والشكر والتهنئة والرأفة والتعفيف والترحيب والكره والتحريض... إلخ.

– العرضيات (أفعال العرض) وهي أعمال تختص بالعرض، مثل التوكيد والتمني والإصلاح والحاجة... إلخ.[1]

ورغم جهود أوستين في دراسته لأفعال الكلام ضمن نظرية شاملة، فقد لاقت انتقادات كثيرة من الباحثين، وعلى رأسهم تلميذه "سيرل" الذي حاول فيما بعد بلورة أعمال أستاذه، وإتمام ما لم تُلم به نظريته. من الواضح أن تقسيم أوستين للأفعال قائم على أساس

[1] قدور عمران، البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2012م، ص59.

الوظيفة التي يؤديها المنطوق اللغوي في المواقف الفعلية للكلام، لا على أساس النواحي الشكلية، والتي تبين أنها غير كافية في تحديد هذه المنطوقات، وقد اعترض كثير من الباحثين على هذا التقسيم، وعلى ما بين الأقسام من تداخل، وقد اعترف أوستين نفسه بهذا، ومع ذلك فنحن نرى أن نظريته قوية وما تزال تثير الجدل بين اللغويين والفلاسفة، بل ونقول مطمئنين أنها: جزء هام من التراث الفلسفي واللغوي المعاصر، ولا يمكن لباحث في وظيفة اللغة، ومناهج البحث العلمي أن يتجنبها، أو ألا يستفيد منها.[1]

2) سيرل: وتطويره لنظرية الأفعال الكلامية

يرجع الفضل في تطوير نظرية الأفعال اللغوية إلى الفيلسوف اللغوي التحليلي "جون سيرل" – من مواليد (31 يوليو/ تموز 1932م) ولا يزال على قيد الحياة – كونه من أبرز الفلاسفة في هذا العصر، والعصور التي سبقته، خاصة "القصدية" انشغالا وتأليفا، في كتابه "كيف نفعل الأشياء بالكلمات" وذلك بمنحها بعدا تداوليا، من خلال اهتمامه بقدرة العقل على تمثيل الواقع، ومن خلال ربطه للفعل الإنجازي في نظرية أفعال الكلام بالقصد. وسيرل من أوضح فكرة أوستين السابقة وشرحها أكثر بتقديمه شروط إنجاز كل فعل، إلى جانب بيانه شروط تحول فعل من حال إلى حال أخرى، وآليات ذلك، وتوضيح خطوات استنتاج الفعل المقصود.[2]

فقد أعاد سيرل بفضل تعديلاته صياغة نظرية أستاذه، خاصة مفهوم الفعل الإنجازي والقوة الإنجازية للأفعال الكلامية، وأكد على أن الفعل اللغوي ينقسم إلى لغوي مباشر وغير مباشر، فالفعل المباشر هي الأقوال الحقيقية التي يطابق معناها المعنى الذي

[1] محمد عبد العزيز، علم اللغة الاجتماعي، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009م، ص324.
[2] ينظر: فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ص66، 67، 68.

يرمي إليه المتكلم ويفهمه المخاطب، أما الأفعال الغير مباشرة، فعلى العكس من ذلك، فعمل اللغة غير المباشرة عبارة عن عمل محقق بطريقة غير مباشرة لتحقيق عمل آخر، إذن هو فعل مزدوج يحوي فعلا أوليا مطابقا للرغبة الأولية للمتكلم، وفعلا ثانويا مطابقا للمعنى الأدبي، والذي هو ليس إلا وسيلة تعبير عن الرغبة الأولى، وهذا التضارب يؤدي إلى تساؤل حيوي؛ كيف يفهم المخاطَب ما يطلبه منه المخاطِب؟[1]

اهتم سورل في دراسته للأفعال اللغوية بالفعل غير المباشر، والذي ينتقل فيه المعنى الحقيقي إلى معنى مجازي، مما يتطلب تأويلا يوضح القصد المنجز منها، وجعل لها شروطا:

- شرط المحتوى القضوي: فعل في المستقبل مطلوب من المخاطب.
- شرط التمهيد: المخاطب قادر على إنجاز الفعل، والمتكلم على يقين من قدرة المخاطب على إنجاز الفعل.
- شرط الإخلاص: المتكلم يريد حقا من المخاطب أن ينجز هذا الفعل.
- الشرط الأساسي: محاولة المتكلم التأثير في المخاطب لينجز الفعل.[2]

وبعد تحديده لتلك الشروط، وضع جملة من المقاييس والشروط لنجاح الفعل الإنجازي تصل إلى اثنتي عشر شرطا

1- اختلافات في توجيه الترتيب بين الكلمات والأشياء، حتى تلائم المضمون القضوي للواقع.

[1] ينظر: الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص29.

[2] ينظر: أحمد نحلة، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص49.

2- اختلافات في غاية الفعل أو وجهته (أمر، نهي، ترجي، التماس...)

3- اختلافات تمس الحالات النفسية المعبر عنها، فالمتكلم لابد أن يعد بإنجاز وفي نيته ذلك، فيمتلك مضمون قضوي في فعله الإنجازي.

4- اختلافات في شدة الالتزام المعبر عنه في تقديم وجهة الإنجاز، فالتعبير يقدم بقوة مختلفة...

5- اختلاف مقياس أو وضعية المتكلم والمستمع في تحديد وجهة إنجاز الفعل...

6- اختلاف في العلاقة بمجموع الخطاب والسياق الخطابي، فهناك تعابير تربط القول والسياق والخطاب بالمحيط، وأخرى تؤكد قضية، أو تشير لوضعيتها داخل الخطاب.

7- اختلافات في الطرق التي يرتبط بها القول بمصالح المتكلم والمستمع، فالتهنئة تمس مصالح المتكلم والتعزية تمس مصالح المستمع.

8- اختلافات المضمون القضوي التي تحددها علامات أو طرق تشير لقوتها الإنجازية؛ كالاستذكار للماضي أو الاستشراف للمستقبل...

9- الاختلافات بين الأفعال: كأفعال لغة دائمة، وأخرى تنجز كأفعال لغة دون خضوع لما هو مطلوب.

10- الاختلافات بين الأفعال التي تتطلب مؤسسة (خارج لسانية) فكثير من الأفعال الإنجازية لا تتم إلا بوجود مؤسسات أخرى كإعلان الزواج، إعلان الحرب ...

11- اختلافات بين الأفعال الإنجازية المطابقة لإنجاز فعل ما، وغير المطابقة، فلا ينجز التهديد مثلا بكلمة أنا أهدد...

12- اختلافات في أسلوب إنجاز الفعل الإنجازي، فالوعيد يختلف عن التهديد...[1]

ثم أعاد سيرل تقسيم أوستين للأفعال الكلامية المنجزة فجعله في أربعة أقسام:

- فعل القول (التلفظ ببنى صرفية وكلمات وجمل)
- فعل الإسناد (ربط الصلة بين المتخاطبين بإحالتنا على الأنا والآخر)
- فعل الإنشاء (القصد المعبر عنه في القول، تحذير، وعد، تهديد...)
- فعل التأثير (يحصل بتغيير فعلي في سلوك المرسل إليه، بتغير في أفكاره، ومعتقداته، كتحقيق المطلوب منه مثلا).[2]

هذا ولم يكن سيرل مقتنعا بتصنيف أستاذه للأفعال اللغوية لما يكتنفه من الغموض والتداخل، فأعاد ذات التصنيف، والذي يقوم على ثلاثة أسس منهجيه:

- الغرض الإنجازي
- شرط الإخلاص.
- اتجاه المطابقة.

وقد رصدها سيرل في خمسة أصناف، خلافا لتصنيف أستاذه، ومن خلال هذه الأصناف ستكون محاولتنا في البحث عن ملامحها، ما أمكن لنا ذلك في مسائل الخلاف التي انتصر فيها أبو البركات للكوفيين...

[1] ينظر: فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ص84، 85.

[2] ينظر: الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص25.

1- أفعال الإثبات (Assertifs): تجعل المتكلم ينخرط في حقيقة القضايا المعبر عنها ليصبح مسؤولا عن وضع الأشياء، مثل: التأكيد والوصف والتحديد...

2- أفعال التوجيه (Dhrectifs): وجهة الإنجاز فيها هي قيام المستمع بما يقوله المتكلم، مثل الاقتراح، أو الدعوة للقيام بفعل ما، أو الأمر...

3- أفعال الالتزام: هي التي تكون فيها وجهة الإنجاز انخراط المتكلم في فعل مستقبلي كالوعد والعقد...

4- أفعال التعبير: تتمثل في أفعال التعبير عن الحالات النفسية الخاصة، ضمن شروط الإخلاص مثل: الشكر، التهنئة، الترحيب...

5- أفعال الإعلان: غايتها إجراء تعديل في العالم الخارجي، ويتمثل الإنجاز الناجح في هذا الصنف من الأفعال في تحصيل أحد أعضائها على التقارب المطلوب بين المضمون القضوي وبين الواقع.[1]

من خلال ما سبق ذكره؛ نخلص إلى أن نظرية أفعال الكلام لا تنبأ عن ما قدمه الفيلسوف الألماني "فيتجنشتاين" عبر نظرية ألعاب اللغة، باعتبارها المحور الأساس الذي بنى عليه مذهبه في التحليل اللغوي، واهتمامه بالمعنى، إذ لا يوجد نمط واحد لاستخدام جملة ما، ولكن هناك عدد غير متناه من الجمل... ولاعن ما أسسه "أوستين"، ورسم معالمه، في كون الفعل اللغوي وسيلة للتغيير في الواقع، وبلورته والتأثير فيه، وليس مجرد أداة للوصف والإخبار، فبالقول قد ننجز أفعالا... ولا عن ما طوره وعدله

[1] فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ص68.

"سيرل" في تصنيفه، من خلال اهتمامه بقدرة العقل في تمثيل الواقع، وكذا مفهوم الفعل الإنجازي وربطه بالقصد... والقوة الإنجازية للأفعال اللغوية...

فقد أعطت نظرية أفعال الكلام للكلام معناه، بعيدا عن دلالة الصيغ، وحدودها اللفظية، مما تطلب تخمينا جديدا، ودراسة أعمق للغة، مبنيا على السياق والموقف الكلامي، فحولتها من أداة للوصف، إلى مادة أساس للتغيير في الواقع...

سنتطرق في الجزء التطبيقي، إلى تحصيل ما أمكننا تحصيله، من الأفعال الكلامية التي رصدها "سيرل" والتي وردت في المسائل الخلافية التي غلب فيها أبو البركات الأنباري رأي الكوفيين على رأي البصريين ... وسنحاول جاهدين أن نبين مدى أهمية الأفعال الكلامية، واستعمالاتها المختلفة، وما تتضمنه من أغراض، وما تحمله من أبعاد إنجازية، للوصول إلى أهداف معينة...

1) الإخباريات (الحكميات):

هي صنف الأفعال التي تتصل بالأحكام والتصريحات التي تصدر من المتكلم نحو المتلقي، أو بيان ما يعتقده من خبر أو قضية ما،يسعى لكي يجعلها مطابقة للواقع... ومنها أفعال مباشرة كالوصف والتقرير و الإخبار... وأفعال غير مباشرة كالمدح والذم والتمني... ويمكن دخول الجوانب الانفعالية كالافتخار والتشكي وغيرها.

نجد في افتتاحية كل المسائل فعلا صريحا يمثل حكما عاما، كتوكيد لما يرونه صحيحا في تقديرهم وذلك في قولهم "إنما قلنا... "وعمل "إنما" كما نعلم يفيد التوكيد والحصر والقصر والتخصيص لما بعدها، أما الفعل المنجز الذي تضمنه الفعل فقد يراد منه **الإثبات والتوكيد**، وحمل المتلقي على الأخذ برأيهم...

1- جاء في مسألة "القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا"عند قولهم: «إنما قلنا: إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم...»[1]

نلاحظ أن هناك فعلا عاما صريحا ظاهره **الإخبار** بوجهة النظر التي يراها الكوفيون صحيحة من منظورهم، بأن "لولا" تملك عاملية الرفع في الاسم الذي يقع بعدها، وذلك على العكس مما قاله البصريون في عدم عملها، بأن الاسم يرتفع بالابتداء دونها... وقد تضمن هذا القول غير فعل إنجازي :

- **الإثبات و التوكيد:** على صحة رأيهم، بأن "لولا" قد قامت مقام الفعل وعملت عمله وهو الرفع، والدليل المثال: (لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك) هو تقدير لقولك: (لولا زيد لأكرمتك) نرى أن الذي رفع الفاعل هو الفعل، وإنما حذف الفعل ليكون القول أخف على اللسان، وأضيفت "لا" إلى "لو" فصارا كحرف واحد، فهم يثبتون بقولهم على أن "لولا" نابت عن الفعل، وقد تواردت أدوات التوكيد "إن" و"أن" و"لام التعليل" لبيان صحة قولهم.

- **الاستنتاج:** من خلال ما تضمنه الفعل نرى أن الكوفيين استنتجوا أن هناك فعلا محذوفا، فهو مقدر في الكلام، والسبب في حذفه هو عدم جواز الجمع بين المعوض والمعوض منه، وأن ذلك في كلام العرب، والدليل عليه ما ورد في كلامهم شعرا ونثرا، وأن الحذف لغرض دلالة الحال، وكثرة الاستعمال، وهذه بعض الشواهد التي ساقوها:

-أبا خراشة أما أنت ذا نفر... تقدير الكلام: إن كنت ذا نفر... حذف الفعل، وعوض بالحرف "ما".

[1] الإنصاف، ج1، ص71.

– أما أنت منطلقا انطلقت معك... تقدير الكلام: إن كنت منطلقا انطلقت معك ...

– فطلقها فلست لها بنِدّ وإلا يعل مفرقك الحسام[1]

الشاهد: حذف الفعل تطلقها، فالأصل: وإلا تطلقها يعل...

2– ورد في ذات المسألة السابقة، عند قولهم: «والذي يدل على أن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أن "أن" إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة نحو قولك " لولا أن زيدا ذاهب لأكرمتك" ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة؛ فلما وجب الفتح دل على صحة مما ذهبنا إليه.»[2]

ظاهر القول حسب السياق، يحمل صيغة **إخبار** بأن "لولا" ترفع الاسم الذي يقع بعدها ...

التوجيه: تضمن فعلا إنجازيا؛ الغرض منه توجيه السامع وإرشاده إلى ما يثبت حكمهم هذا، ولفظة "يدل" تعمل على تدعيم القوة الإنجازية للفعل الكلامي، فهم يرون أن "لولا "عملت في "إن" والدليل على ذلك أنها ترد مفتوحة بعدها، فلو لم تكن عاملة فيها، لكانت مكسورة، والأصل فيها عند الابتداء أن تكون بالكسر لا الفتح.

– **التحدي:** تضمن القول كذلك تعجيزا للمخاطب بإقامة الحجة عليه، بأن "إن" لا تقع في ابتداء الكلام إلا مكسورة، فكيف عندما سُبقت بـ"لولا" وردت مفتوحة، فهدا يعني أنها ليست في موقع ابتداء كما يدعي البصريون، ولفظة "وجب" في هّذا السياق المقامي

[1] الإنصاف، ص71، 72.

[2] نفسه، ص73.

تعمل على دعم القوة الإنجازية في إرغام المخاطب وإفحامه والتأثير فيه، وحمله على الاعتراف بأن رأي الكوفيين هو الأصح ...

3- ورد في مسألة " القول في تقديم خبر ليس عليها " عند قولهم: «إنما قلنا لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن "ليس" فعل غير متصرف؛ فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت "كان" مجراه لأنها متصرفة...»[1]

- **استنتاج:** من خلال ما تضمنه الفعل من دعوة لإعمال النظر في قواعد الأفعال، وذلك أن "ليس" الجامدة، الغير متصرفة في نفسها، لا تعمل عمل "كان" المتصرفة في نفسها، فيتصرف عملها بذلك، وهذا دليلهم (ألا ترى أنك تقول: كان يكون فهو كائن وكن، كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب، ولا يكون ذلك في ليس) والفعل الذي لا يتصرف في نفسه، فلا يتقدم معموله عليه.

كذلك "ليس" تحمل معنى "ما" وتعمل عملها، و "ما"لا تتصرف ولا يتقدمها معمولها، فليس كذلك...

4- جاء كذلك في نفس المسألة عند قولهم: «وإذا ثبت أنها لا تتصرف وأنها موغلة في شبه الحرف فينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها، ولأن الخبر مجحود فلا يتقدم على الفعل الذي جحده على ما بيّنّا »[2]

- **توجيه:** تضمن الإخبار فعلا إنجازيا هو **إرشاد** السامع، ودعوته للتبصر وعدم الحكم المسبق، وهذا يكون بالتثبت و إعمال النظر، فالذي لا يتصرف و يوغل في شبه

[1] الإنصاف، ص161.

[2] نفسه، ص162.

الحرف، لا يتقدمه خبره، كذا إن الخبر مجحودا... وأعطوا أمثلة عن ذلك من كلام العرب، وقد عملت لفظة "لا يجوز" على تدعيم القوة الإنجازية، بالنهي غير المباشر.

تقرير: تضمن الإخبار فعلا إنجازيا كان الهدف منه تقرير حكم يراه الكوفيون هو الأصح، وهو عدم تجويز تقديم خبر ليس عليها، لأنها حملت من الصفات ما ذكرنا سلفا، وللفظة "إذا ثبت" من القوة الإنجازية ما يعمل على تقوية السياق في تقرير حكمهم، و لفظة "فينبغي" لها من القوة في البت في هذا الحكم.

التوكيد: وقد يظهر على مستوى أدوات التوكيد، والتعليل "أنها" "لأن"

5- ورد في مسألة "القول في لام "لعل" الأولى، زائدة هي أو أصلية عند قولهم: « إنما قلنا إن اللام أصلية لأن "لعل" حرف، وحروف الحروف كلها أصلية...»[1]

- **الإثبات والتوكيد:** تضمن الإخبار فعلا إنجازيا يحاول الكوفيون من خلاله إثبات أن اللام ليست زائدة في "لعل" وبما أنها حرف فلا يدخلها شيء من حروف الزيادة، وفي لفظة "قلنا" قوة إنجازية في تقرير حكمهم، وقد حملت أدوات التوكيد أيضا قوة في دعم إنجاز الفعل، كذلك هناك توكيد معنوي في قولهم "حروف الحروف كلها أصلية".

- **الوصف:** تضمن الفعل كذلك وصفا وتوضيحا لظاهرة أن حروف الزيادة المتمثلة في "سألتمونيها" تختص بالأسماء والأفعال دون الحروف، وبما أن "لعل" حرف كباقي الحروف فلا تلحقها هذه الزيادة، كذلك الأمر في "يا" و "ألا" لا يحكم عليها بالزيادة والقلب، وبينوا الحالات الشاذة التي تجوز فيها زيادة اللام.

[1] الإنصاف، ص219.

6- جاء في مسألة "القول في ترك منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر" قولهم: «الدليل على أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيرا في أشعارهم»[1]

- **الإثبات:** تضمن هذا القول فعلا إنجازيا، الغرض منه هو تثبيت ودعوة للسامع للتسليم بالرأي بأن ظاهرة عدم صرف ما ينصرف في الضرورة الشعرية، ليست أمرا ممنوعا ولا جديدا، فقد ورد هذا في أشعار العرب، ومنهم الأخطل وحسان بن ثابت وغيرهم ممن يستحسن شعرهم، ولفظة "يجوز" تعمل على تدعيم القوة الإنجازية للإثبات، كذلك الفعل "قد جاء ذلك كثيرا"عمل على ضمان هذا الإثبات...

- **الوصف:** نرى أن هذا الفعل الإخبار قد تضمن فعلا إنجازيا هو الوصف لظاهرة لا تعاب فيها اللغة، بحكم أنها ضرورة اضطر لها الشاعر ربما ليستقيم وزن أبياته ليس إلا، فلا عجب في وجود ذلك...

7- جاء كذلك في المسألة السابقة أيضا عند قولهم: «بل الرواية الصحيحة ما رويناه، ولو قدرنا أن ما رويتموه صحيح فما عذركم عما رويناه مع صحته و شهرته؟»[2]

- **التعجيز:** تضمن هذا الفعل الخبري فعلا إنجازيا، كان الغرض منه هو تحدي المخاطب ومحاولة تبكيته، و إقامة الحجة عليه بما أوردوه من شواهد صحيحة ومشهورة لشعراء لا يستهان بشعرهم، وقد تركوا صرف ما يجوز صرفه ...

[1] الإنصاف، ج2، ص493.

[2] نفسه، ج2، ص500.

- **التهكم:** قد تضمن الفعل أيضا في طياته نوعا من التهكم و الاستهجان لما رواه البصريون، وقد دل عليه الفعل الإنجازي "ولو قدرنا" وهذا نوع من التشكيك وعدم الموافقة التامة للرأي الآخر...

8- جاء في مسألة "القول في هل يقال "لولاي" و "لولاك" ؟ وموضع الضمائر" قولهم: «إنما قلنا إن الياء والكاف في موضع رفع لأن الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبنا، وبالابتداء على مذهبكم؛ فكذلك ما قام مقامه»[1]

التوكيد: حملت الصيغة الخبرية فعلا إنجازيا يهدف من خلاله الكوفيون إلى تثبيت وتقرير لصحة قولهم، وأدوات النصب عملت على تدعيم القوة الإنجازية لفعل التوكيد، إضافة إلى قولهم "فكذلك ما قام مقامه" يؤكدون على أن ما يقوم مقام الاسم الظاهر"معمول لولا" يقوم على "الياء" و "الكاف" ولا غرو في ذلك.

- **توضيح وتعليل:** تضمن الإخبار فعلا إنجازيا الغرض منه إيضاح وتبيين لما ذهب إليه الكوفيون ،فهم يرون أن "لولا" عاملة في ما بعدها وهذا مذهبهم،وإذا كان كذلك فالذي يقوم مقامه يجري عليه ما يجري على الأسماء بعدها, أما البصريون فيرون أن "الياء" و "الكاف" في موضع جر...

9- جاء في مسألة "القول في مراتب المعارف" قولهم: «إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم ، وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين: بالعين والقلب، وأما الاسم العلم

[1] الإنصاف، ص687.

فلا يعرف إلا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد»[1]

– **التوكيد والإثبات** : تضمن الكلام فعلا إنجازيا يراد منه التوكيد على صحة قولهم، على أن الاسم المبهم (اسم الإشارة) أعرف من الاسم العلم، لأنك تدركه بالقلب وبالعين، على العكس مما يراه البصريون في أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم .

– **التعليل:** تضمن الكلام أيضا فعلا إنجازيا غرضه التعليل، فبما أن الاسم المبهم يعرف بالعين والقلب (حسيا ومعنويا) ، فهو أعلى مرتبة في التعريف بالشيء من الذي يعرف بالعين دون القلب...

10– جاء في نفس المسألة في الصفحة نفسها قولهم: «والذي يدل على صحة ذلك أن الاسم العلم يقبل التنكير»

– **تعجيز:** يلاحظ من خلال الكلام فعلا إنجازيا؛ يهدف إلى تحدي وتعجيز البصريين عندما قالوا أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، فرد الكوفيون بأن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم، لأنه لا ينكركما ينكر الاسم العلم.

– **التقرير والإثبات:** وقد تضمن الفعل الكلامي العام تقريرا وإثباتا لحالة تطرأ على الاسم العلم، فتحط من مرتبته في التعريف دون الاسم المبهم...

11– جاء في مسألة القول "هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بـ أل الساكن ما قبل آخره؟" قولهم: «أجمعنا على أنه جاز هذا في المرفوع والمخفوض نحو "هذا البكُر، و مررت بالبكِر" ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف...»[1]

[1] الإنصاف، ج1، ص708.

– **التقرير والإثبات:** يلاحظ من خلال هذا الخبر الذي صرح به الكوفيون، أنه تضمن فعلا إنجازيا غرضه الإقرار والإثبات لما اتفقوا عليه، وهو إجماعهم على جواز نقل الحركة على المرفوع والمخفوض رغم الاختلاف على ذلك في المنصوب.

– **التعليل:** كذلك تضمن القول فعلا إنجازيا، الغرض منه هو تعليل سبب اتفاق المدرستين في تجويز نقل الحركة على المرفوع والمخفوض، لأنها هي نفسها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل، والغرض من ذلك هو لعدم التقاء الساكنين...

2) التوجيهيات (الطلبيات):

هي تلك الأفعال التي يريد المتكلم من خلالها أن يقوم السامع بفعل شيء ما، وتقوم على الإخلاص في إرادة المتكلم، مع قدرة المخاطب على القيام بهذا الفعل، وغرضها الإنجازي هو توجيه المخاطب بهذا الفعل والتأثير فيه، ومن هذه الأفعال ما تكون فيه القوة الإنجازية مباشرة كالاستفهام والنداء والأمر والنهي وقد تحمل دلالات ضمنية أخرى، ومنها ما تكون الإنجازية فيه غير مباشرة كالتمني والإرشاد والالتماس والنصح والاقتراح والتعظيم والتحقير ...

نستطيع القول إن استخدام الكوفيين لأفعال التوجيه عموما لغاية أساسية ورئيسة؛ وهي توجيه البصريين وحملهم إلى ما ذهب إليه الكوفيون، وعلى هذا الأساس نجد الكوفيين قد نوّعوا وعدّدوا في هذه الأفعال فقد استعملوا الاستفهام، والنفي، والتعجيز ...

1– ومن بين الأفعال التوجيهية التي وظّفها الكوفيون لتوجيه البصريين، العبارة التي وردت في مسألة القول في لام "لعل"، زائدة أو أصلية؟[2] وقد جاءت العبارة بصيغة

[1] الإنصاف ، ج2، ص731، 732.

[2] نفسه، ج1، ص219.

الاستفهام فقالوا: «ألا ترى أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة، ولا يجوز أن يحكم عليها في ما ولا ويا بأنها زائدة أو منقلبة، بل نحكم عليها بأنها أصلية؛ لأن الحروف لا يدخلها ذلك، فدلَّ على أن اللام أصلية.»[1] فالاستفهام في ظاهره يحيل على **الاعتراف والاقتراح**؛ فالكوفيون اقترحوا هذا التعليل وهو معروف عند جميع النحاة، ليحملوهم على الاعتراف بما ذهب إليه الكوفيين.

– أما الفعل الإنجازي المتضمن فهو **التنبيه والتوجيه**، فكلام الكوفيين تضمن فعلا إنجازيا غرضه تنبيه البصريين للقضية التي يرونها صحيحة؛ وهي أن الألف في الحروف "ما ولا ويا" أصلية ولو حذفت لما صار للحرف معنى. وتنبيههم بأنه إذا ما وردت الألف في الأسماء أو الأفعال فهي إما زائدة أو منقلبة. وقد وظّف الكوفيون الفعل (ألا ترى) كفعل إنجازي مباشر ليحمل معنى التنبيه، إضافة إلى ذلك فسياق الكلام يدفعنا إلى فعل إنجازي يقترن بالتنبيه؛ وهو محاولة توجيه البصريين وإرشادهم بما تحمله العبارة "بل نحكم عليها بأنها أصلية" من توضيح لما فات من تنبيه، وقد أفاد الفعل الإنجازي الذي تضمنته عبارة "بل نحكم عليها بأنها أصلية" الإضراب على جميع الآراء التي تنافي ما أقرّه الكوفيون، ومنها الإضراب على أن الألف قد تكون زائدة أو منقلبة في الحروف. ونجدهم وظفوا كذلك عبارة " فدل على أن اللام أصلية" التي بدورها تحمل فعلا إنجازيا ساهم في محاولة إنجاح هذا التوجيه والتأثير في البصريين.

– وقد حمل كذلك هذا القول فعلا إنجازيا في كلامهم مفاده **التعجيز والتحدّي**. فالكوفيون بقولهم هذا يضعون البصريين في موقف الخصم فحاولوا تعجيزهم من خلال كلام منطقي وقاعدة صحيحة متعارف عليها من قبل النحاة؛ وهي أن الألف إذا ما كانت في الاسم أو الفعل فهي لا تخرج عن حالين؛ إما زائدة عن حروفه الأصلية أو منقلبة عن

[1] الإنصاف،ج1، ص219.

حرف آخر، أما الحروف فلا زيادة تدخلها، وقد تحدّى الكوفيون البصريين بهذه القاعدة ليثبتوا ما ذهبوا إليه، وهو تحدٍّ صريح وحجة قاطعة بُهِت بها البصريون.

2- جاء في مسألة "القول في هل يقال لولاي ولولاك وموضع الضمائر" في كلام الكوفيين فعلا إنجازيا نرصده في عبارتهم (ولا يجوز أن يقال "هذا يبطل بعسى؛ فإن عسى تعمل في المظهر الرفع وفي المكنيِّ النصب" لأنا نقول: الجواب على هذا من ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنا لا نسلم أنها تنصب المكني، وإنما هو في موضع رفع بـ "عسى"، فاستُعِير للرفع لفظ النصب في عسى، كما أُستُعِير لفظ الجر في "لولاي، ولولاك" وإليه ذهب الأخفش من أصحابكم. والوجه الثاني: أن الكاف في موضع نصب بـ "عسى"، وأن اسمها مضمر فيها.)[1]، وقد جاء هذا القول عبارة عن حجة ردوا فيها على اعتراض البصريين الذي يقول بأن الرأي الذي ذهب إليه الكوفيون يبطل بـ "عسى". أما الفعل الإنجازي المتضمن من قولهم هذا فهو عبارة عن فعلين إنجازيين:

أ. **النفي والإثبات:** تضمن القول فعلين إنجازيين يقترن الأول بالثاني والعكس؛ فالفعل الإنجازي "لا يجوز" تضمن معنى النفي المطلق لما قاله البصريين في عسى وإبطالها لعمل "لولا" عند اتصال الضمير بها ... أما قولهم: "فإن عسى ..." فقد تضمن فعلا إنجازيا يفيد الإثبات؛ حيث نجد أداة التوكيد تحمل معنى موجبا يتأكد به إثبات عكس ما تم نفيه قبلا وهذا فيه محاولة الكوفيين للتأثير في البصريين.

ب. ونلاحظ أن تقديم الكوفيين للفعلين الإنجازِيَّيْن "النفي والإثبات" كان غايتهم منه التمهيد ووضع البصريين في إطار الموضوع. وما يوضح ذلك هو حمل قولهم لفعل إنجازي يظهر بعد الأولين وهو **التوجيه والإرشاد؛** فالتوجيه هو الفعل الإنجازي المتضمن الذي من خلاله تم توجيه البصريين إلى استنباط قاعدة نحوية تبيّن عمل كلا

[1] الإنصاف، ج2، ص687، 688.

من "عسى" و"لولا" فيدرك من خلالها البصريون أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الأصح والأوجب في الاتباع.

3- كما نجد أيضا في نفس المسألة السابقة قول الكوفيين: «ألا ترى أن "عسى" فيها معنى الطمع، كما أن لعل فيها معنى الطمع، فأمَّا "لولا" فليس في حروف الخفض ما هو بمعناه فيحمل عليه، فبان الفرق بينهما.»[1] فهذا القول هو فعل كلامي عام يتضمن **تنبيها**، دلّ عليه الفعل المباشر "ألا ترى" الذي يبعث في السامع اليقظة والانتباه، وقد حمل الفعل الاستفهامي المباشر قوّة مدركة من خلال القول وقد خرج الاستفهام إلى دلالات أخرى فرضها المقام، وقد لزم هذا التنبيه توجيها للسامع وحمله على القياس والاستقصاء والتحقيق، وإعادة النظر في "عسى" ومعاني الحروف ودلالاتها.

وقد تضمن قولهم أيضا فعلا إنجازيا يتمثل في **التعجيز والتحدي** من قبل الكوفيين؛ حيث أرادوا تعجيز البصريين وتحدّوهم من خلال لفت انتباههم إلى قاعدة ثابتة تختص بها "عسى" و"لعل" وعلاقتهما بـ "لولا".

4- نلحظ في كلام الكوفيين في مسألة هل يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر[2]، كثرة شواهدهم الشعرية على الجواز في هذه المسألة؛ وقد كثر قولهم: قال الشاعر... وقال الآخر ... فترك صرف كذا ... وهذا الكلام يتضمن فعلا إنجازيا عاما **توجيهيا** للبصريين إلى أن رأي الكوفيين هو الأصوب لكثرة شواهدهم، وتنبيههم إلى أن ما اطّرد استعماله عند العرب تبنى عليه قاعدة، ويُؤَهّل للتداول في الاستعمال اليومي بين الشعراء وغيرهم، في حين هذا القول يحمل أيضا فعلا إنجازيا متضمنا مفاده **التحدّي**؛ بمعنى نحن الكوفيون جوّزنا ترك صرف ما ينصرف وهاهي أدلتنا وما أكثرها ومنها ما ينسب لأشهر شعراء العرب " الأخطل، الفرزدق، وزهير..." فأتوا بدليلكم وبرهانكم الذي يعرض أدلتنا إن استطعتم.

[1] الإنصاف، ج2، ص687، 688.

[2] نفسه، ج2، ص493.

5- وجاء في نفس المسألة قولهم؛ وقد ردّدوه مرات بعد عرضهم للشاهد الذي يروونه فقالوا: «لأنا نقول: بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه، على أنا لو قدرنا أنه قد روى رواية أخرى كما رويتموه فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها؟»[1] وقالوها بصيغة أخرى: «لأنَّا نقول؛ بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه، ولو قدرنا أن ما رويتموه صحيح فما عذركم عما رويناه مع صحته وشهرته؟»، «لأنَّا نقول: بل الراوية الصحيحة ما رويناه، ولو قدرنا ما رويتموه صحيحًا فما عذركم عما رويناه على ما بيّنّا؟»[2]، ففي قولهم هذا فعل إنجازي عام **توجيهي** فيه دعوة للبصريين بأن يعيدوا النظر في هذه الشواهد، وتأكيد على صحة ما ذهب إليه الكوفيون من الرواية، وإضراب على ما ذهب إليه البصريون من خلال قول الكوفيين "بل الرواية المشهورة الصحيحة" وهذا الفعل يتضمن تأكيدا على صحة وشهرة الرواية التي استشهدوا بها.

وكذلك يتضمن هذا القول فعلا إنجازيا يراد به **تحدّي وتعجيز** البصريين بكثرة الشواهد، وحاولوا تعجيزهم بقولهم "أن ما رويناه صحيح ومشهور" وإن كنتم يا بصريون تدّعون أن ما رويتموه صحيحا فما هو ردّكم على ما رويناه، وقد اشتهر واطّرد استعماله وصحّ سنده، وقد صاغوا قولهم على شكل استفهام يحمل فعلا إنجازيا تعجيزيا للبصريين، وعموما فالكوفيون أرادوا بهذه الأفعال توجيه البصريين إلى الرأي الذي ذهبوا إليه.

3) الالتزاميات:

هي صنف الأفعال التي يلتزم فيها المتكلم بفعل شيء ما في المستقبل، فهو المتعهد على القيام بفعل مستقبلي، قصد تغيير العالم الخارجي كي يكون مطابقا للكلمات، شرط الصدق والإخلاص في ذلك لنجاح محتواها القضوي، وهذا هو الغرض الإنجازي منها،

[1] الإنصاف ،ج2، ص500.

[2] نفسه، ج2، ص501.

وتُسمى كذلك "الغرض الوعدي" ومن هذه الأفعال: الوعد والوعيد، الترهيب والترغيب، التهديد والضمان والوصية...

1- جاء في مسألة القول "هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره؟" قولهم : «أجمعنا على أنه جاز هذا في المرفوع والمخفوض نحو "رأيت البكُر ، و مررت بالبكِر" ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف...»[1]

- **تعهد و التزام** : تضمن القول فعلا إنجازيا الغرض منه هو الالتزام بما اتفق عليه الكوفيون والبصريون في هذه المسألة، وهو تجويز نقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره، وقد جاء الفعل الكلامي "أجمعنا" بصيغة الماضي للدلالة على المستقبل ، فأعطى السياق قوة إنجازية أكثر فاعلية في هذا المقام، والنتيجة المرجوة من هذا الإلزام وضحها التعليل في قولهم "ليزول اجتماع الساكنين" وهنا يظهر تأثير الفعل الكلامي .

- **الضمان:** أراد الكوفيون كذلك من هذا الالتزام فعلا إنجازيا كنوع من الضمان لنجاح ما لم يختلفوا فيه، وقد دل على ذلك قولهم " ليزول اجتماع الساكنين".

2- جاء في ذات المسألة السابقة قولهم: «وإذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض، فكذلك أيضا في المنصوب؛ لأن الكاف في قولك "رأيت البكر" في حالة النصب ساكنة كما هي ساكنة في قولك: "هذا البكر، ومررت بالبكر" في حالة الرفع والخفض، فكما حركت

[1] الإنصاف، ج2، ص732.

الكاف في المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين، فكذلك ينبغي أيضا في المنصوب ليزول اجتماع الساكنين ...»[1]

– **تعهد:** تضمن الكلام فعلا إنجازيا غير مباشر، الغرض منه التعهد الذي ألزم الكوفيون به أنفسهم تجاه هذه القضية، واعتمدوا الجملة الاسمية لما فيها من الثبات والاستقرار والتأكيد على صحة قولهم، كما قرنوا ذلك بالشرط، ليكون جوابه هو غاية الفعل الإنجازي التعهدي، وهم يحاولون بهذا حمل غيرهم على الأخذ بهذا الرأي، وقولهم "إذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض" فعل كلامي تقريري ذو قوة إنجازية عمل على تدعيم القوة للإنجازية لهذا التعهد، فهم يعرفون بأنه يوقف بنقل الحركة على المنصوب، كما يوقف على المرفوع والمنصوب ولا فرق بينهما، ويوضح ذلك الفعل الكلامي "وكذلك ينبغي أيضا في المنصوب" فقد عمل تقوية السياق المقامي لمحاولة إنجاح هذا التعهد...

– **توصية:** تضمن الفعل الكلامي أيضا فعلا إنجازيا يراد منه توصية السامع، للأخذ بما يعتقده الكوفيون الأصح في رأيهم ...

4) الإفصاحيات (التعبيريات):

هي تلك الأفعال الكلامية التي يعبر بها المتكلم عن أحاسيسه وما يشعر به من حالات نفسية خاصة، ومواقف نفسية ذاتية، دون التأثير في العالم، ولا يكون إسماع الآخر فيها محتما عليه، والغرض الإنجازي منها: الامتنان، المدح، الشكر، التهنئة، الذم، الاعتذار، الاعتراف، التعجب، التحسر، التحقير، الحزن السرور...

[1] الإنصاف، ج2، ص735.

1- جاء في مسألة "القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا" عند قولهم: «ونحن وإن اختلفنا في أن "أن" ها هنا هل هي بمعنى إن الشرطية أو أنها في تقدير لأن فما اختلفنا في أن "ما" عوضا عن الفعل...»[1]

- **إفصاح:** لقد أفصح الكوفيون في هذا الفعل التعبيري عن موقفهم من الشواهد التي تدعم حجتهم، ومنها قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع

فإن لم يتوافقوا مع غيرهم، في "إما أنت" هل هي بمعنى "إن" الشرطية أو في معنى "أن"، فقد توافقوا على أن "ما" قد أدغمت في النون، ويلاحظ أن لفظة "وإن اختلفنا" لها من القوة الإنجازية ما يشحن السياق المقامي بالسلبية، إلا أنها أُعقبت باللفظة التي تقلب السياق بخلاف ذلك، "فما اختلفنا" فعملت على تدعيم القوة الإنجازية للفعل الكلامي، فكان شعورا يبعث على الرضى...

2- ورد في المسألة رقم 18 من الجزء الأول صفحة 162 "القول في تقديم خبر "ليس" عند قولهم «وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن لم تكن كافية في الدلالة على أنها حرف فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف، وهذا ما لا إشكال فيه»[2]

- **اعتراف:** يعبر الكوفيون هنا عن فعل إنجازي قد تضمنه قولهم، يراد به الاعتراف وعدم الإنكار لما أورده البصريون لوصفهم "ليس" بأنها ليست بحرف، برغم قول بعض النحاة على تغليب الحرفية عليها، فقد شُبهت ب "ما" وما حرف تنفي الحال، ولا

[1] الإنصاف، ج1، ص72

[2] نفسه، ج1، ص162

تتصرف في نفسها ولا يتقدمها معمولها، ما حكى "سيبويه" في كتابه كذلك، أن بعض العرب يجعلها بمنزلة ما، فلا تعمل في شيء، فتكون كحروف النفي...والكوفيون يقرون بأن ليس بأي وجه كانت دلالتها؛ سواء حرفا أو شبه حرف فلا إشكال في ذلك، والفعل الإنجازي "وعلى كل حال" يعمل على تدعيم القوة الإنجازية لأن المقام والموقف يتطلب الاعتراف بضعف الدليل على أن ليس قد لا تكون حرفا، على أن هذا الإقرار لا يؤثر على حجتهم؛ في عدم جواز تقديم خبر ليس عليها ...«وإذا ثبت أنها لا تتصرف وأنها موغلة في شبه الحرف فينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها»

3- جاء في مسألة القول "منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر" قولهم: «نحن لا ننكر الحمل على المعنى في كلامهم، ولا التنقل من معنى إلى معنى، وكان الظاهر ما صرنا إليه، لأن الحمل على اللفظ والمعنى، أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ، وجري الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى، فلما كان ما صرنا إليه أكثر في الاستعمال وأحسن في الكلام كان ما صرنا إليه أولى»[1]

- **الاعتراف:** يتضح من خلال ما أفصح عنه الكوفيين في المسألة، فعلا إنجازيا غير مباشر يعبر عن موقفهم بعدم إنكار ما استساغه الشعراء - كما يقول الكوفيون - لأنفسهم عند الضرورة أن يمنعوا المصروف من الصرف، فيحملون الكلام على اللفظ دون المعنى، فينقلونه من المعنى الأول إلى المعنى الثاني ، أما الأفضل عند الكوفيين أن يحمل الكلام على اللفظ والمعنى ...

[1] الإنصاف، ج2، ص510، 511.

– **التصحيح:** تضمن الفعل الكلامي أيضا فعلا إنجازيا، الغرض منه هو تصويب وتصحيح لما استساغه الشعراء في حمل الكلام على المعنى دون اللفظ، ليدعوا صرف ما يجب صرفه، فلا يختلف اثنان على أن الحمل على اللفظ والمعنى يُحسن في الكلام مع كثرة استعماله، و قولهم "كان ما صرنا إليه أولى" فعل إنجازي يراد منه إثبات صحة ما ذهبوا إليه.

5) الإعلانيات (الإيقاعيات):

هي صنف من الأفعال تنشأ عندما يُصرح بها من طرف أشخاص مُوكلين، أو جهة رسمية، يسعى من خلالها المتكلم إلى إحداث تغيير أو تعديل في العالم الخارجي، ويقترن نجاح هذه الأفعال في الواقع على التقريب بين مضمونها القضوي وبين هذا العالم، وأهم شروطها: أن يكون الكلام واضح الدلالة على ما يراد به، فلا يكون في ذلك لبس أو غموض، ضمن أعراف اللغة التي نُطق بها، فيكون تاما يعلمه كل من المخاطِب والمخاطَب، فيوافقان عليه، ومن هذه الأفعال:

أفعال العقود، إعلان الزواج، إعلان الطلاق، أفعال الشراء و البيع والاستيراد، الوصية، الإقرار، الدعوى ...

أعلن الأنباري حكمه في جميع المسائل بهذه الصيغ «والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون »، «والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون »، «والذي أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون»

– **الفصل:** تضمن الفعل الإعلاني العام في جميع هاته المسائل فعلا إنجازيا غرضه الفصل و الحسم في الخلاف الذي نشأ بين المدرستين، والتي حكم فيها للكوفة، فليس للسامع بعد هذا الحكم أن يعترض وقد فوض أبو البركات نفسه قاضيا فيها، فالفعلين

الإنجازيين "والصحيح عندي" و "الذي أذهب إليه" يحملان قوة إنجازية تطلبها السياق الكلامي، واستلزمها المقام ليقطع فيهما الأنباري الشك باليقين، على اعتبار أنه الجهة المخولة للبت في المسائل ، والفصل فيها...

– **الإقرار:** يقر الأنباري من خلال أحكامه بأن النحاة الكوفيين هم الأصح والأصوب، وهو ما يقول به ويتمذهب به، وهذا الفعل سيكون له التأثير على تلاميذه ومن ينحى منحاهم، في هذه المسائل.

–**الوصية:** تضمن قول الأنباري فعلا إنجازيا يُعتبر وصية لتلاميذه الذين طلبوا منه البحث والتحقيق في هذه المسائل، فحين يعرض عليهم وجهة نظره الصحيحة، أو يعلن لهم عن المسلك الذي سيسلكه فهو يوصيهم باتباعه، "الصحيح عندي" الذي أذهب إليه" هي أفعال ذات محتوى قضوي غير مباشر تحمل توصية للسامع، وقد كان لهذا الفعل الأثر الكبير وردة الفعل، وهو ما يتضح في المؤلفات، والشروحات التي أعقبت مسائل الإنصاف حتى يوم الناس هذا.

من خلال دراستنا للأفعال الكلامية وما تم تطبيقه على مسائل الخلاف، وجدنا أن نظرية الأفعال الكلامية قد أعطت الكلام معنى ورائيا ثانيا ، يغاير ما تظهره دلالة الصيغ اللفظية السطحية وحدودها الضيقة فقد عملت على تحويل اللغة إن خبرا، أو إنشاء، أو توجيها، أو تعهدا... إلى وسيلة فعالة للتغيير في واقع الأفعال بما تحمله دلالات باطنية مستترة... مما استدعي من القارئ تخمينا وفهما جديدا للغة التي وردت في المسائل وضمن السياق الذي وردت فيه، والمقام الذي تطلَّبَته، فقد تغيرت اللغة من أداة للوصف والإخبار إلى لغة تحاول تغيير الواقع بإعادة ترتيب المعلومات... وقد كان

لها دور كبير في الإقناع خاصة في التأثير على حكم أبي البركات الأنباري وفصله في هذه المسائل...

الفصل الثاني: الافتراض المسبق والحجاج في النحو الكوفي من خلال مسائل (الإنصاف)

أولا – الافتراض المسبق في النحو الكوفي في مسائل الإنصاف

ثانيا – الحجاج في النحو الكوفي في مسائل الإنصاف

أولا: متضمنات القول (القول المضمر والافتراض المسبق)

في كثير من المواقف التي يتعرض لها المتكلم، يلجأ إلى تضمين خطابه كلمات يسودها الغموض أحيانا، فيلزم السامع الذي ليس له سابق علم بالقوانين التي يجري عليها الخطاب بالتخمين في ما وراء هذه الكلمات الغير مصرح بها، ولا يكون ذلك إلا بواسطة عمليات استنتاجية تتحكم فيها معطيات السياق، كالتجربة، والمنطق...

ولنقل إن متضمنات القول هي قراءة لجمل محذوفة، أُجبر المتكلم على التلميح لها دون التصريح بها، لأسباب قد تكون سياسية، دينية، اجتماعية، أخلاقية، نفسية... مما ينعكس ذلك على اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية.

متضمّنات القول:

مصطلح تداولي يهتم بالقصديّة، وهو كل مضمرات خطابية يحملها القول في طيّاته، والتي قد لا تظهر على المستوى الحرفي للكلام، مما تساعد السياقات والظروف المختلفة في التأويل الصحيح لها، كي تضمن النجاح لعملية التواصل بين الأشخاص، تهدف إلى «رصد مجموعة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العام كسياق الحال وغيره»[1]

وقد يلجأ المتكلم إلى «استخدام متضمنات القول، خشية خدش مشاعر المخاطب، أو أن يكون "التلميح أبلغ من التصريح" ويتجلى مفهوم متضمنات القول في نمطين رئيسيين هما: الافتراض المسبق، والقول المضمر»[2]

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، ص32.

[2] عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف . الجزائر، ط1، 2003م، ص111، 112.

وبما أننا سنركز في بحثنا "مسائل الخلاف"على الافتراض المسبق بشكل أساس، فإننا سنعرض تعريفا ميسرا للقول المضمر في جزئه النظري ...

أ) القول المضمر:

هو كل قول يستنتج من السياق الكلامي ومن المقام الذي قيل فيه، «كل المعلومات القابلة للنقل عبر قول، معين، والتي يبقى تفعيلها خاضعا لبعض خاصيات السياق التعبيري الذي قيلت فيه»[1]

ويُعَرَّف كذلك بأنه «النمط الثاني من متضمنات القول، يرتبط بوضعية الخطاب ومقامه»[2]

ولا بد لمن يريد استخلاص ما يخفيه الكلام، أن يكون تداوليا بالمقام الأول إن صح التعبير«ويتم استنتاجه انطلاقا من الملكة البلاغية التداولية الموسوعية والمنطقية، للمستمع والمتكلم»[3] فالقول المضمر يعتمد على التأويل لأنه وليد السياق الكلامي.

ب) الافتراض المسبق:

«مفهوم تداولي وضعه الفيلسوف الألماني"غوتلوب فريجه" يرى فيه أن كل تواصل لساني ينطلق من معطيات وافتراضات سابقة، معترف بها ومتفق عليها، بين المخاطب

[1] أوركيوني (كاترين كيبر برات)، المضمر، ترجمة: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة . بيروت، ط1، كانون الأول . ديسمبر 2008م، ص74.

[2] عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، ص120.

[3] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص32.

والمستمع، وتشكل هذه الافتراضات المسبقة خلفية تواصلية ضرورية لتحقيق عملية التواصل»[1]

وتعرفه "أركيوني" هو تلك المعلومات التي لم يفصح، فإنها وبطريقة آلية مندرجة في القول الذي يتضمنها أصلا، بغض النظر عن خصوصيته.[2]

ولا يظهر الافتراض المسبق في كلام المتخاطبين مباشرة، ولكن بوجود مؤشرات له «فهي محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية العامة، فإذا قال رجل لآخر (اغلق النافذة) فالمفترض أن هناك نافذة، وأن هناك مبرر لإغلاقها، وأن المخاطب قادر على ذلك، وأن المتكلم في منزلة الآمر، وكل ذلك موصول بسياق الحال، وعلاقة المتكلم بالمخاطب»[3]

وأطلق عليه الدكتور "طه عبد الرحمان" مصطلح "الإضمار" وذلك عند قوله «عبارة عن طي بعض أجزائه طيا، تختص به الاستدلالات التي تدور في اللسان الطبيعي، وتنضبط بقواعد التداول فيه»[4]

وقد يضطر المتكلم إلى إضمار ما يعلمه المتلقي، خشية الملل الذي يحدثه التكرار...وقد ميز الباحثون بين نوعين من الافتراض المسبق:

أ) المنطقي والدلالي: مشروط بالصدق بين قضيتين، كون صدق الأولى يتطلب صدق الثانية.

---

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب ، ص30، 31.

[2] ينظر: الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص33

[3] أحمد نحلة، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص27.

[4] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان (التكوثر العقلي)، ص148.

ب) التداولي: لا دخل للصدق والكذب فيه، فالقضية الأساس يمكن أن تنفى دون أن يؤثر ذلك في الافتراض السابق[1]

وقد أكد "ديكرو"على أن علم المتخاطبين بالافتراض المسبق لا يحد من أهميته، ولا يقلل من قيمته، لأنه يمثل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها الخطاب في تماسكه العضوي، وذلك في قوله: «أما الافتراضات المسبقة فإن كان لها وظيفة، فهي تمثل الشرط الأساسي للتماسك العضوي للخطاب»[2]

فوظيفة الافتراض المسبق إذن، مهمة في حياة الناس؛ التواصلية والاجتماعية والعلمية (في تحصيل المعلومات)... «إن هذه الخلفية غير الصريحة في صلب التخاطب قد تمس الحياة اليومية، أو العالم المتخيل (عالم الجن والحور) والعالم (العلمي) بوجه عام، لذا فإن أهمية الافتراضات المسبقة في التبليغ بينة، وقد اعترفت صناعة تعليم اللغات Didactique بذلك مبكرا»[3]

نلاحظ مما سبق أن متضمنات القول وبخاصة الافتراض المسبق، ذات أهمية بالغة في حياة الناس العامة، بل وضرورة ملحة لا غنى عنها، في استعمالاتهم اليومية... فقد يحتم الموقف أو المقام أن لا نظهر أقوالا وجملا على المستوى الحرفي، فلا يعيه إلا من كانت له معطيات سابقة عن الموضوع ...

[1] ينظر: أحمد نحلة، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص27.

[2] حمو ذهبية، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، (د،ب)، (د،ط)، 2005م، ص179.

[3] الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996م، ص35.

تطبيق الافتراض المسبق على المسائل:

فالافتراض هو مجموعة المعارف والمعلومات المشتركة بين المتكلم والمخاطب تساعد المتكلم على بناء خطابه وتجاوز واختزال كثير من المعلومات، فهو يؤسس لبناء استنتاجات للمعنى لدى المخاطَب. وهو ما يسميه أرسطو بالمواضع، وتعتبر كل ما يمكن أن يجمع بين الخطيب والسامع، كمقدّمات يستعملها الخطيب لإدخال المتلقي في الاتجاه الذي يريده أن يذعن إليه إذا لم يكن موافقا على نقاط الانطلاق "المواضع" وقد تكون مصرّحا بها أو بين السطور. وهذا ما يظهر من خلال المسائل التي بين أيدينا حيث الافتراض واضح من خلال ما يقدمه أطراف الخطاب من مقدمات للدخول في مجريات المسائل، ويظهر أكثر في إطار القواعد النحوية وضمن أبواب النحو المتعارف عليها، ومن خلال الأصول النحوية كذلك ، وكل ذلك مرجعه كلام العرب ... وقد كان الخلاف أغلبه مرتكزا حول كيفية بناء القاعدة أو في كيفية تفسير الظاهرة أو من خلال تعميمها أو تخصيصها.

وبالرغم من وجود عدة افتراضات مسبقة في المسائل إلا أننا سنقتصر على الأساسية منها ورصد أهمها، من حيث توزيعها على المحاور الأساسية التي جاءت عليها في الإنصاف؛ كالتي تناولت الحديث عن العامل، والإعراب، والعلة، والأدوات ...

1- افتراض مسبق للعوامل النحوية:

ومن المسائل الخاصة بالعوامل النحوية مسألة العامل في رفع الاسم الواقع بعد "لولا"، فالعوامل النحوية هي أصل من الأصول الأساسية والمهمة التي قامت عليها الدراسات النحوية، حيث إن نظرية العوامل النحوية هي أساس من أسس التفكير النحوي حيث

كانت بمثابة الدعامة الأولى؛ والدليل على هذا ورود نظرية العوامل النحوية في كتاب سيبويه. وقبله أستاذه الخليل الذي كان له الدور الفعال في تثبيت هذه النظرية ومدَّ فروعها وأحكمها إحكاما بحيث أخذت صورتها التي تثبت على مر العصور.[1]

وعلى هذا نستطيع القول إن نظرية العوامل النحوية هي بمثابة الافتراض المسبق الأساسي بين الكوفيين والبصريين في مسألة القول في العامل في رفع الاسم الواقع بعد "لولا"، حيث كانت حججهم وأفكارهم وآراؤهم مبنيّة على ما لهم من علم حول هذا الأصل النحوي. وعلى هذا الأساس نلاحظ ذلك التنوّع والافتتان بين النحاة في الأخذ بالعوامل النحوية، وأصبح العامل عندهم شرطا أساسيا في التركيب الجملي، ولا يُتَصَوَّر وجود أي شكل إعرابي من غير عامل نحوي. فكان مدار الحديث في هذه المسألة حول العامل النحوي الذي رفع الاسم الواقع بعد "لولا" إذ تأسس الخلاف بين البصريين والكوفيين ابتداء من العامل ونوعه، وكثيرا ما نجد البصريين يلجؤون إلى العامل المعنوي في غياب العامل الحسي، ومن ذلك عامل الابتداء في المبتدأ والخبر. أما الكوفيون فلم يكن لهم ذلك الشطط والافتتان الكبير الذي كان عند البصريين.

ومن الافتراضات المسبقة أيضا التي نجدها أيضا في المسألة رقم (10): القول في العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا).[2]

– فالافتراض المسبق هو أن أي جملة عربية لا تخلو من عامل يعمل فيها إما رفعا أو نصبا أو جرّا أو جزما، وهذا ما جرى على لسان العرب وتعارفت عليه. وبهذا ينبغي أن يكون أطراف الخطاب على علم بنظرية العامل وما جاء من حديث حولها، حيث اتفقوا

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف – القاهرة، ط7– 1968م، ص38.

[2] الإنصاف، ج1، ص70.

على أن العوامل نوعان؛ لفظي ومعنوي. حيث نجد ابن جني يقول: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ لِيُرُوك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم، وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم.»[1]

وعليه فالافتراض المسبق المستخلص من عنوان المسألة بالدرجة الأولى متداول ومتعارف عليه عند النحاة العرب، من خلال حديثهم حول نظرية العامل، والتي كان الخلاف فيها حول العامل الذي رفع الاسم بعد لولا، التي على غرارها بُنيت العملية التداولية وجمعت أفكار وحديث أطراف التواصل في سياق واحد، مما مكّن من عدم العدول عن جوهر المسألة.

بالإضافة إلى هذا نجد افتراضا مرتبطا بموضوع العامل وهو اتفاق الكوفيين والبصريين على أن الاسم بعد لولا مرفوع، وهذا ما جرى على لسان العرب وتعارفت عليه ؛ إذ نلحظ تصريحا مباشرا لهذا الافتراض في عبارة "الاسم المرفوع بعد لولا". وما يثبت ذلك ما جاء في شرح المفصل قول الشارح: «إنّ الاسم الواقع بعد "لَولاَ" الظاهرَ يرتفع بالابتداء عند جماعةِ البصريين، فإذا كُني عنه، فينبغي أن لا يختلِف إعرابُه؛ لأن العامل في الحالَين شيءٌ واحدٌ. فكما أنه إذا كان ظاهرًا يكون مرفوعًا بالابتداء، فكذلك إذا كُني عنه، يكون في محل رفع بالابتداء، ويكون لفظُه من الضمائر المرفوعة

[1] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، ط2، ج1، ص110.

المنفصلة. هذا هو القياسُ، وعليه أكثرُ الاستعمال.»[1]، فهذا القول يدل على رفع الاسم الذي يلي لولا.

– الافتراض المسبق الثاني: أن العرب تحذف من كلامها للتخفيف. يندرج تحت هذا الحذف؛ حذف العامل وإحلال محله عاملا آخر. ولقد جرى على لسان العرب كثيرا من أنواع الحذف وذلك لأسباب عدّة، من بينها حذف ما يكثر في كلامهم إلى أن يصبح متعارفا عليه، لأجل التخفيف والتسهيل. فالافتراض المسبق يظهر ن خلال عبارات الكوفيين التي وردت حين عرض رأيهم أمام البصريين ومن بينها: «... إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا... ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال... والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يحصى...»[2] ، وقد تكلم النحاة كثيرا عن الحذف والإضمار في أمهات كتب النحو وما جاء في الكتاب في باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: «اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون ...»[3]. وهذا إن دلّ فإنما يدل على أن العرب كانت تحذف من كلامها ما كان موجودا في الأصل، إما لكثرة استعماله وجريانه على ألسنتهم أو للتخفيف وتسهيل الكلام. فهذا الافتراض المسبق ساعد الكوفيين على خوض المسألة بقوة والاستشهاد عليها مما قالته العرب، خاصة في حذف العامل الذي رفع الاسم بعد لولا وتعويضه بما يحل محله وقد دل عليه قول سيبويه بـ "يحذفون ويعوضون".

[1] ابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش، تق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م، ج2، ص342.

[2] الإنصاف، ج1، ص71، 72، 73.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص24، 25.

وبالتالي فالافتراض هنا قد خدم المسألة تداوليا حيث هيّأ للطرفين السياق المناسب للتحليل والمناقشة والبحث في أحداث المسألة، وهذا يُظهر مدى أهمية الافتراض المسبق في التواصل التداولي ووقوعه في المسائل وحاجة الكوفيين والبصريين إليه في المناقشة والتحليل دل على وجود مرتكز من مرتكزات التداولية في النحو الكوفي خاصة وعند نحاة العرب عامة.

2- افتراض مسبق في باب التقديم والتأخير:

يعتبر التقديم والتأخير بابا واسعا من الأبواب التي تناولها علماء النحو، حيث امتازت الجملة في اللغة العربية عن غيرها من اللغات العالمية الأخرى، واتَّصَفت بخاصية التقديم والتأخير، حيث نجد النحاة قد خاضوا في هذا الباب كثيرا إلى أن وصل بهم الأمر إلى الاختلاف في بعض مسائله، ولقد كانت هناك مواضع ذهبوا فيها إلى جواز أحد الوجهين ووجوب الآخر، أي جواز التقديم مثلا ووجوب التأخير، والعكس كذلك جواز التأخير ووجوب التقديم ...

وعلى هذا نقول إن الافتراض المسبق الذي يجب أن يتوفّر عند الطرفين (البصريين والكوفيين) هو ما جرى عليه لسان العرب من مواضع كان للتقديم والتأخير فيها دور في بناء الجملة وتوضيح معناها، ليكون حجة وشاهدا يستقون منه الدليل على ما ذهبوا إليه في المسائل التي تناولت التقديم والتأخير.

وعليه فقد ارتكز الحديث في المسألة التي اختلف فيها الكوفيون والبصريون حول جواز وعدم جواز تقديم خبر "ليس" عليها من منطلق الافتراض الذي تعارفا عليه وتعارفت عليه النحاة قبلهم؛ ليكون باب التقديم والتأخير هو اللبنة الأساسية التي بني بها الخطاب التداولي الذي جرى بين الطرفين في هذه المسألة، ومن أبرز مظاهر التداول في هذا

الخطاب هو الدور المهم الذي قدمه الافتراض المسبق للتقديم والتأخير من خلال استمداد الكوفيين وسوقهم للحجج والأدلة التي كان من دورها أن تحسم الخلاف لصالحهم.

وقد ضمت مسألة القول في تقديم خبر ليس عليها.[1] افتراضا مسبقا فيما يخص باب التقديم والتأخير في النحو؛ وهو أن كل فعل غير متصرّف لا يجري مجرى الفعل المتصرّف. وبما أن ليس فعل غير متصرّف فهي لا تجري مجرى الفعل المتصرّف مثل كان، وعلى هذا فما كان مفترضا في أذهان الكوفيين هو أن جميع الأفعال غير المتصرفة تسقط منها عدة خصائص تمتاز بها الأفعال المتصرّفة، وهذا الأمر أيضا معلوم لدى البصريين طرف الحوار الثاني، وما يثبت هذا الافتراض اتفاق العرب عليه والعمل به. وقد ذكروا بعض الأفعال التي تنتمي لهذا الصنف ومن بينها نعم وبئس كما جاء في شرح ابن عقيل عند كلامه عن شروط الفعل الذي يصاغ منه فعلا التعجب قال: «أن يكون متصرّفا فلا يبنيان من فعل غير متصرف، كنعم وبئس وعسى وليس.»[2]، وعليه فإن ما ساعد في عملية التواصل وشرح تفاصيل المسألة ؛ هي الفكرة الموجودة في أذهانهم والمتفق عليها من قبل الطرفين، وهي عدم تصرف "ليس" والذي أدّى إلى عدم عملها عمل الأفعال المتصرفة.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول إن الافتراض المسبق المتفق عليه من قبل طرفي الخطاب ساهم في تسهيل عملية التواصل والتفاهم في القضية المطروحة، وساعد في تحليل رأي الكوفيين وتوضيحه.

---

[1] الإنصاف، ج1، ص160.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث– القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400هـ، 1998م، ج3، ص154.

3- افتراض مسبق في التراكيب، والاستعمالات وبناء الجمل:

نجد من الأبواب النحوية ما تكلم فيه النحاة عن التراكيب والاستعمالات وبناء الجمل، فقد تناول النحاة أنواع تراكيب الجمل من ضمائر وعطف وإضافة ... واستعمالات ومن بينها متى يستعمل يصرف الممنوع من الصرف ومتى يمنع صرفه، وما هو متعلّق بالحروف والظرف ... وغيرها، وبناء الجمل من ناحية الاسمية والفعلية وعلاقة الأسماء بالحروف والأفعال...

فكان كل ما يخص هذه الأبواب، وما عالجه النحاة الأوائل حولها هو عبارة عن افتراض مسبق يرتكز عليه الحديث حول المسائل التي تندرج تحت هذه الأبواب، حيث ساقوا الأدلة والحجج والشواهد التي تؤيّد رأيهم من خلال علمهم بكل القضايا التي تناولتها هذه الأبواب.

ومن بين المسائل التي خاض فيها الكوفيون والبصريون شوطا كبيرا من الجدال والنقاش، مسألة القول في ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر.[1]

فالافتراض المسبق الذي ساهم في إثراء النقاش، وفصل الخلاف في هذه المسألة؛ هو الافتراض المسبق القائم على أن الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في غيره ويباح فيه كسر القاعدة، ومن بين المباح هو ترك ما ينصرف وكذا صرف ما لا ينصرف، وما حمل الكوفيين على هذا هو اعتمادهم على السماع دون حدود مع قبولهم للشاذ ولو خالف القاعدة، وقد جاء في أمهات الكتب ما يصدّق هذا الأمر فمل ذكره صاحب الحاشية قوله: «في منع المصروف أربعة مذاهب: أحدها الجواز مطلقًا الثاني المنع مطلقًا الثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار الرابع يجوز في

[1] الإنصاف، ج2، ص493.

العلم.»[1] وجاء في شرح المفصل: «وقد أجاز الكوفيون، والأخفش، وجماعةٌ من المتأخِّرين البصريين؛ كأبي عليّ، وابن بُرْهان وغيرهما، تركَ صرف ما ينصرف.»[2]

وبهذا يمكن القول إن العرب قد تداولت في أشعارها منع صرف ما لا ينصرف وصار عندها بالأمر الهيّن في الشعر فقط، وما يثبت هذا ما جاء في الكتاب: «هذا باب ما يحتمل الشعر اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف...»[3]، فمن خلال كلام سيبويه يتضح وجوب أن يكون في أذهان النحاة علم أنه يباح في الشعر ما لا يجوز في غيره. وهذا ما ساعد في تداول المسألة بين الطرفين والأخذ والرد فيها، الذي جعل أطراف الخطاب في سياق يسمح لهم بتحليلها والنظر في جميع جوانبها، واختيار الرأي الصائب من بين الاختيارات الأربعة التي ذكرها صاحب الحاشية فيما سلف، وطبعا طرفا الخطاب على علم بهذه الاختيارات. وعليه قام النقاش وتم التواصل.

ومن بين المسائل كذلك التي قامت على افتراض مسبق للتراكيب والاستعمالات وبناء الجمل مسألة القول في هل يقال لولاي ولولاك وموضع الضمائر.[4]

– نستطيع القول إن الافتراض المستخلص من قول الكوفيين في هذه المسألة هو الأساس في معالجة جميع المسائل الأخرى؛ وهو علم الكوفيين بمذهبهم وبآراء نحاتهم المخالفة لهم، وبالاطّلاع على مذهب البصريين. ويظهر هذا الافتراض من خلال

---

[1] محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط1، 1417هـ، 1997م، ج3، ص404.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص188.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص26.

[4] الإنصاف، ج2، ص687.

قولهم:«... الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رفع على مذهبنا وبالابتداء على مذهبكم فكذلك ما قام مقامه.» وهذا الأمر هو الذي يقوم عليه التواصل بالدرجة الأولى لأن الافتراض المسبق هو مجموعة معارف مشتركة بين المتكلم والمخاطب تساعد المتكلم على بناء خطابه وتجاوز واختزال كثير من المعلومات، لذا فمن البديهي إن يكون الكوفيون على علم بمذهب البصريين لأنه لا يمكن أن يقوم الحوار ويتم التواصل من غير علم بهذا، وكذا الأمر بالنسبة للبصريين؛ إذن فالافتراض الموجود في هذه المسألة هو المؤسس لعملية التواصل من أصلها وعليه قام الحوار.

فهذه مسألة تناولت إعراب الضمير بعد "لولا" ومحله الإعرابي، الذي يحمل على كون النحاة لديهم افتراض مسبق وقاعدة عامة أن كل كلمة في الجملة العربية تحمل إعرابا معيّنا ويجوز أن تعوّض بضمير ويأخذ هذا الأخير محلّها من الإعراب، فالافتراض المسبق هنا قائم أولا على علم الكوفيين بجميع المذاهب والآراء وكذا جميع الوجوه الإعرابية لهذه المسألة خاصة والمسائل الأخرى عامة.

4- افتراض مسبق في باب الأدوات وأثرها:

من بين أبواب النحو، باب الأدوات وأثرها وقد كان لهذا الباب نصيب في كتاب الإنصاف من خلال مسألة القول في لام لعل، وعليه فقد كان الباب هو المرتكز الأساس الذي استند عليه الكوفيون للرّد على البصريين في هذه المسألة؛ ليكون افتراضا مسبقا بين البصريين والكوفيين، وهو ما تعارفوا عليه فيما بينهم على أن الأدوات هي جزء من تركيب الجملة العربية ولهذا الجزء أثر في الجملة، وهذا ما ساعد في التحليل والتفصيل لحسم الخلاف في المسألة، وهذا دعا إلى أن يكون هناك افتراض آخر بينهم بخصوص حروف الزيادة واختصاصها.

فالافتراض المسبق الذي جعل الكوفيين ينتصرون على البصريين في مسألة القول في لام لعل الأولى، زائدة هي أو أصلية؟[1]؛ هو اتفاق الكوفيين والبصريين على أن حروف الزيادة مختصّة بالأسماء والأفعال. ومعنى هذا أن الاسم والفعل يشتركان في حروف الزوائد؛ أي هي تلحق كليهما، أما جانب الاختلاف بين الكوفيين والبصريين فقد كان حول إذا ما كانت تلحق الحروف أو لا، وبهذا فالافتراض المسبق المؤسس لدى الكوفيين والبصريين هو اتفاقهم وعلمهم بأن حروف الزيادة تلحق الأسماء والأفعال وهذا لا جدال فيه، وقد جمعوه في عدة كلمات مع أنهم اختلفوا في بعض الحروف؛ هل هي حروف زيادة أم لا. وقد ذكر ذلك صاحب شرح المفصّل في قوله: «اعلم أن زيادة الحروف مما يشترك فيه الاسم والفعل» وقال أيضا: «والحروف الزوائد هي التي يشملها قولك: "اليوم تنساه"، أو أتاه سليمان، أو سألتمونيها، أو السمان هويت.»[2]

وبتحقق الافتراض المسبق في كلام العرب من خلال استعمالهم لحروف الزيادة وخصّها بالأسماء والأفعال، كان هذا دافعا مساعدا ليركّز الكوفيون كلامهم عليه، ويستندون عليه لشرح المسألة وتحليلها، مما ساهم أيضا في التواصل الجيد مع البصريين حيال هذه المسألة.

5- افتراض مسبق في العلة النحوية:

تشتمل اللغة العربية في قواعدها على جملة من الأصول النحوية؛ ومن بين هذه الأصول ظاهرة العلة النحوي. وعند حديثنا عن الافتراض المسبق فإن العلة النحوية هي في حدّ ذاتها افتراض لابد أن يتواجد لدى النحاة البصريين والكوفيين، لأن كل ما يخص العلة النحوية يجب العلم به ومعرفته ليتأسس عليه الخطاب التداولي ويحمل عليه الكلام

[1] الإنصاف، ج1، ص218.

[2] ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص314.

... فنجد النحاة القدامى حتى قبل سيبويه يعلّلون لكل ظاهرة لغوية، ولعل هذا الأمر استمدّوه من الفقهاء والمتكلمين، فهذا السيوطي ينقل عن ابن جنّي: «اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك علل الفقه لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية بخلاف النحو فإن كله أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته ". قال سيبويه: " وليس شيء مما يضطرون إلا وهم يحاولون به وجها ".

نعم قد لا يظهر فيه وجه الحكمة.

قال بعضهم إذا عجز عن تعليل الحكم قال هذا تعبدي وإذا عجز النحوي عنه قال: هذا مسموع.»[1]، وبهذا نجد كتاب سيبويه لا يخلو من ألوان شتّى من العلل، فسيبويه هو أول من أصلها وثبّتها في مسائل النحو والصرف. ونجد كذلك أبو القاسم الزجاجي في كتابه "الإيضاح في علل النحو" يقسّم العلل إلى ثلاث: علة تعليمية، وعلة جدلية، وعلة قياسية.

وعلى هذا الأساس فظاهرة العلة النحوية هي افتراض مسبق، واجب العلم به عند نحاة المدرستين، والعلم بأنواع العلل ... وقد عُرِف هذا الافتراض عند الكوفيين والبصريين ودليل ذلك أن العلة النحوية صارت جزءا من التحكيم النحوي لديهم، إذ نجدهم يعلّلون لكل ظاهرة لغوية وكل باب من أبواب النحو ومن أبواب الصرف؛ من تقديم أو تأخير، أو إعراب أو بناء، أو حذف ...

– ومن المسائل التي كان مجرى الحديث فيها حول العلة النحوية وقد كان الخلاف في هذه المسألة على علة إعراب الفعل المضارع[2]، حيث خرجنا من دائرة المسائل الكوفية لنستعين بالمسائل التي حكم فيها الأنباري للبصريين وذلك لإثبات ظاهرة الافتراض

[1] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدّم له: علاء الدين عطيّة، دار البيروتي – دمشق، ط2 – 1427هـ، 2006م، ص96، 97.

[2] الإنصاف، ج2، ص549.

المسبق الذي يخص العلة النحوية، لأن الكوفيين لم ينتصر لهم الأنباري ولا في مسألة واحدة كان الخلاف فيها حول العلة النحوية. وقد كان الاتفاق بينهم على أن الأفعال المضارعة معربة، أما الاختلاف فكان حول علة إعرابها، وهذا ما حملهم على افتراض أن لكل فعل معرب علة لإعرابه، وفي هذا المقام استدلّ البصريون بحجة أقوى حيث حملوا الفعل المضارع على الاسم في مشابهته له، فدحضوا بذلك حجة الكوفيين. وقد تكلم أبو البركات الأنباري عن علة إعراب الفعل المضارع في كتابه "أسرار العربية" قال: «ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة أوجه:

الوجه الأوّل: أنه يكون شائعًا فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعًا، فيتخصص...

الوجه الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء، كما تدخل على الاسم ...

والوجه الثالث: أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة؛ كالعين تنطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك.

والوجه الرابع: أن يكون صفة، كما يكون الاسم...

والوجه الخامس: هو أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه...»[1]

أما الافتراض المتعارف عليه بينهم وهو معروف بين جميع النحاة؛ وهو وجود علة للمعرب جعلته معربا، قد ساهم في سير عملية التواصل بين لأطراف وساعدت الأنباري في الرد على ما ذهب إليه الكوفيون من قولهم إن علة إعراب الفعل المضارع هي دخوله في المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، حيث ردّ عليهم بأن الحروف تدخل أيضا في المعاني المختلفة وهي ليست معربة. وكذلك الفعل الماضي هو أطول زمانا، ولو كان ذلك يحكم به لكان الفعل الماضي معربا.

وبهذا فالافتراض الذي يشمل العلة وأحكامها كان معروفا لدى الطرفين مما ساعد على اختصار الكلام، والنفاذ مباشرة إلى الحجج التي ارتكزوا عليها ليسهل ذلك على أبي البركات الأنباري الحكم في المسألة، وترجيح الكفة التي قدّمت الحجة الأقوى.

[1] أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1 – 1420هـ، 1999م، ص49.

6- افتراض مسبق في المعارف والنكرات:

من بين الأبواب النحوية التي يضمّها النحو؛ باب النكرة والمعرفة وقد قسّم النحاة الأسماء إلى معارف ونكرات ولكل قسم أصناف تنتمي إليه، وقد كان هناك أخذ ورد بين النحاة حول المعارف من ناحية ترتيبها ومن ناحية المُعَرّفة لفظاً ومعنى ...

والمعرفة؛ معنى يدركه العقل سريعا، ويُفهم المراد منه بمجرّد سماعها. وقد كان لِزاماً على النحاة البصريين والكوفيين العلم بهذا الأمر، ليصبح من الافتراضات المسبقة عندهم، وهو الذي بنووا عليه خلافهم في المسألة التي اختلفوا فيها في مراتب المعارف.[1] لتتعدد الآراء والشواهد والأدلة.

ومن الافتراضات المسبقة التي وردت في مسألة مراتب المعارف، هو أن المعارف في العربية درجات وأعرفها ما كان قد اكتسب أكثر لسِمات تعريفية له، وقد تناولت هذه المسألة الحديث في معرفتين وهما؛ الاسم المبهم والاسم العلم بوجه الخصوص مع ذكر المعارف الأخرى إلا أن مقام الحديث ركز على الاسم المبهم والعلم. أما العبارة التي دلّت على هذا الافتراض هو قول الكوفيين: «وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد» فهذه العبارة تحمل افتراضا يرجع إلى أن العرب قد تعارفت على أن الأسماء معارف ونكرات، والمعارف أنواع وأعرفها ما كان يتّصف عن غيره بصفات تعرّفه أكثر من غيره لدى السامع، وهذا الافتراض كان يعمل به الكوفيون، في حين كان للبصريين رأي آخر ردّوا به على الكوفيين، ولكن حجة الكوفيين كانت أقوى. وهذا راجع لاعتماد الكوفيين على السماع أكثر من البصريين واستقرائهم لكلام العرب والأخذ به كله. وهو ما ساعدهم في الاحتجاج وطرح الأدلة والشواهد فيما يخص هذه المسألة، ويتداولونها بينهم.

[1] الإنصاف، ج2، ص707.

وبعد بحثنا وتتبعنا للمسائل الكوفية حاولنا رصد أهم الافتراضات المسبقة، وقد توصلنا إلى وجود عدة افتراضات مسبقة لدى الكوفيين وهي أيضا معروفة عند البصريين، لأن من شروط تمام عملية التواصل ونجاحها أن يكون الموضوع الذي يدور عليه الحوار معروف من كل جوانبه عند أطراف الخطاب ...

وبهذا يمكن القول إن المسائل الكوفية قد اشتملت على افتراضات مسبقة، وهذه الأخيرة هي من أهم مرتكزات التداولية اليوم، وكثيرا ما وجدنا هذه الافتراضات تقوم على ما تعارف عليه النحاة العرب؛ من تعليل نحوي وإعراب وأصول نحوية وعامل نحوي وسماع وقياس... بمعنى أن الافتراضات لم تخرج عن محاور وأبواب النحو العربي وأصوله التي ارتكز عليها التقعيد النحوي واُستُخلِصت منها القواعد النحوية، لذا فقد كان طرفا الخطاب على علم بهذه المحاور الأصولية والأبواب النحوي، وهذا ما يسّر العملية التواصلية وضمن سلامتها بين الأطراف، وساهم في نجاح تبادل الأفكار والآراء، وتفهُّم التوجّهات والمذاهب ومناقشة الحجج والاعتراض عليها ورد بعضها وقبول الأخرى.

ومن خلال هذا البحث القصير في هذا المبحث نصل على أن المرتكز التداولي؛ الافتراض المسبق متواجد في كلام الكوفيين من خلال المسائل الكوفية، وعليه فالتداولية موجودة في كلام العرب قديما من خلال جزئية الافتراض المسبق إلى حدٍّ ما.

ثانيا: الحجاج في النحو الكوفي في مسائل الإنصاف

هو أحد مرتكزات التحليل التداولي، وأقدم المفاهيم التي أخذت بالتحليل والدراسة، فمن البلاغة الكلاسيكية لفلاسفة اليونان الأوائل مع "أفلاطون" و"أرسطو" الذي تناول العديد من الظواهر المتعلقة بالممارسة الحجاجية، ومرورا بالدراسات الإسلامية مع "الفارابي" و"ابن رشد" و"ابن سينا"... إلى البلاغة الجديدة مع "بيرلمان" و "تيتيكا"وصولا إلى أصحاب الحجاج اللغوي (التداولية المدمجة) ومع انفتاح العالم على الديمقراطية، وحرية الإعلام، وتشجيعه لثقافة الحوار والنقاش، للتأثير في الآخر؛ يظل الحجاج وسيلة في الدفاع عن الآراء، ووجهات النظر، وغاية الحوار الهادف البناء...

الحجاج ميدان واسع طُرقت فيه أبواب الدراسة والبحث، وهذا لارتباطه بعلوم شتى ولهذا فمفهومه صعب الحصر والإحاطة، لكثرة العلوم التي تناولته، وعلى الرغم من أن مجاله تداولي فهو يشترك مع الكثير من العلوم الاخرى. وأيضا نجده متواترا في الأدبيات الفلسفية والمنطقية والبلاغية التقليدية، وفي الدراسات القانونية، والمقاربات اللسانية والنفسانية والخطابية المعاصرة.[1] وقد عُرف في موسوعة "لالاد" على أنه «طريقة عرض الحجج وترتيبها، أو هو سرد حجج تنزع كلها إلى الخلاصة ذاتها»[2]. والحجاج كما يرى الدكتور طه عبد الرحمان «كل منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها»[3] وبهذا نخلص إلى أن الحجاج هو «جنس خاص من الخطاب ، يبنى على قضية أو فرضية خلافية، يعرض فيها المتكلم دعواه

[1] محمد طروس، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2005م، ص06.

[2] أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، منشورات عويدات، بيروت . لبنان، المجلد الأول(A,G)، ط2، 2001م، ص93.

[3] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص24

مدعومة بالتبريرات، عبر سلسلة من الأقوال المترابطة ترابطا منطقيا، قاصدا إقناع الآخر بصدق دعواه والتأثير في موقفه أو سلوكه تجاه تلك القضية.»[1]

وقد يتداخل مفهوم الحجاج مع عدة مفاهيم أخرى اتفاقا واختلافا... كالجدل والحوار والإقناع والبرهان والمنازعة وغيرها، ونحن في مقام لا يسمح لنا بالتفصيل في هاته المفاهيم.

أولا: الحجاج عند أصحاب البلاغة الجديدة

يمثل هذه النظرية العالمان "بيرلمان" و "تيتيكا" ويتضح هذا من خلال كتابهما "مصنف في الحجاج –البلاغة الجديدة" خمسينات القرن الماضي ، وقد ضمنا فيه الحجاج الأرسطي والتجديد البلاغي بمنظور مغاير ، «يقدم بيرلمان تعريفا جديدا للحجاج، يجعله جملة من الأساليب تضطلع في الخطاب بوظيفة هي حمل المتلقي على الإقناع بما تعرضه عليه، والزيادة في حجم هذا الإقناع ، معبرا عن غاية الحجاج الأساسية ،إنما هي الفعل في المتلقي، على نحو يدفعه على العمل ، وتهيئته للقيام بالعمل»[2]. وبالعودة إلى فلاسفة اليونان نجد أرسطو ينطلق من كون الخطابة إنما هي الكشف عن الطرق الممكنة للإقناع ، وهذا الإقناع يتوقف عند أرسطو على ثلاثة أركان هي أولا "أخلاق القائل، وهو ما يمكن أن نسميه بحجة الأيتوس ETHOS ، وثانيا "تصدير السامع في حالة [نفسية] ما، وهو ما يمكن أن نسميه بحجة الباتوس PATHOS، وثالثا القول نفسه من حيث هو يثبت ، أو يبدو أنه يثبت "وهو ما يمكن أن ننعته بحجة اللوغوس

[1] محمد العبد، النص الحجاجي العربي دراسة في وسائل الإقناع، (مجلة فصول)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد60، 2002م، ص44.

[2] سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم، من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة . بنيته وأساليبه، عالم الكتب الحديث، أربد . الأردن، ط1، 1428هـ، 2008م ص27، 28.

LOGOS أي الكلام/ أو العقل.[1] أما "بيرلمان" و"تيتيكا" فقد ركزا على الكلام LOGOS وجعله في صدارة الحجاج والبلاغة، ونجد المؤلفين في مواضع مختلفة من مصنفهما يلحان على فكرة الاقتصار على دراسة الحجاج من خلال حضور الكلام مجردا من كل علاقة تواصلية بين الخطيب وجمهور سامعيه ، من ذلك قولهما "شُغل دراستنا الشاغل بنية الحجاج فلن نلح على دراسة الطريقة التي يتم بها التواصل مع الجمهور" ، أو قولهما : (.....) الحجج التي ليست عائدة إلى التقنيات البلاغية لا يهمنا أمرها في هذه الدراسة.[2] وقد قسما الحجاج بحسب نوع الجمهور إلى نوعين: إقناعي، واقتناعي، يقسم المؤلفان الحجاج قسمين بحسب نوع الجمهور، هما الحجاج الإقناعي، وهو يرمي إلى إقناع الجمهور الخاص، والحجاج الاقتناعي، وهو حجاج يرمي إلى أن يسلم به كل ذي عقل.[3]

وحسب "بيرلمان" و "تيتيكا" فالحجاج يتميز بخمسة ملامح رئيسية هي :

1- أن يتوجه إلى مستمع.

2- أن يعبر عنه بلغة طبيعية.

3- مسلماته لا تعدو أن تكون احتمالية.

4- ألا يفتقر تقدمه إلى ضرورة منطقية بمعنى الكلمة.

---

[1] عبد الله صولة، الحجاج في القرآن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، منشورات كلية الآداب، منوبة، سلسلة: لسانيات، مج13، تونس، 2001م، ج1، ص71.

[2] نفسه، ص75.

[3] نفسه، ص15.

5- ليست نتائجه ملزمة.[1]

وليصل الخطاب إلى الإقناع والإذعان لا بد من وجود وسائل منطقية، لغوية، بلاغية، وقد ضم "بيرلمان و "تيتيكا" هذه الوسائل في تقنيتين هما: الوصل والفصل الحجاجيين، لا اللغويين. فبيرلمان يحصر الأشكال والأساليب، أو الصور الحجاجية، أو الطرائق الحجاجية في اثنتين هما: الطريقة الاتصالية ، أو الوصل، والطريقة الانفصالية، أو الفصل، وهما مفهومان فلسفيان عنده.[2]

1) طرائق الوصل:

وتشمل ثلاثة أنواع من الحجج، تربط بين عناصر غير مترابطة في أصل وجودها :

أ- حجج شبه منطقية: نتائجها نسبية غير ملزمة، فهي تستمد طاقتها الإقناعية في مشابهتها للطرائق الشكلية، والمنطقية والرياضية في البرهنة، كالتناقض والتماثل التام أو الجزئي، قانون التعدية...[3] «وهذه الحجج خلافا للحجج المنطقية الخالصة يُمكن أن ترد بيسر بدعوى أنها ليست منطقية»[4] فهي إذن قابلة للاعتراض.

ب- حجج مؤسسة على بنية الواقع: «تقوم على الوقائع والأحداث وعلى تجارب ملاحظة ومعينة»[5] فإن الحجج القائمة على بنية الواقع تستخدم الحجج الشبه منطقية

---

[1] سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم، ص27، 28.

[2] عبد الله صولة، الحجاج أطره ومنطلقاته، وتقنياته من خلال مصنف في الحجاج . الخطابة الجديدة لبيرلمان وتيتيكا، (مقال) ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، إشراف حمادي صمود، (منشورات كلية الآداب)، منوبة . تونس، ص128.

[3] ينظر: محمد السالم الأمين طلبة، مفهوم الحجاج عند (بيرلمان) وتطوره في البلاغة المعاصرة، "مقال" (مجلة عالم الفكر)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . دولة الكويت، مج28، ع يناير، مارس 2000م، ص128.

[4] سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم، ص191.

[5] محمد طروس، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية ، ص33.

للربط بين أحكام مسلم بها، وأحكام يسعى الخطاب إلى تأسيسها وتثبيتها وجعلها مقبولة مسلم بها[1] ومنها حجة التبذير، وحجة الاتجاه، وحجة الشخص وعمله، وحجة السلطة...

ج- حجج مؤسسة لبنية الواقع: وهي حجج «تربطها صلة وثيقة بالواقع لكنها لا تتأسس عليه ولا تتبني على بنيته، إنما هي التي تأسس هذا الواقع وتبنيه، أو على الأقل تكمله، وتظهر ما نفي من علاقات بين أشياءه، أو تجلي ما لم يتوقع من هذه العلاقات، وما لم ينتظر من صلات بين عناصره ومكوناته.[2]

- ومنها الحجج التي تعتمد على الحالات الخاصة (الشاهد، المثال، القدوة...)، فهي تسعى لإثبات أو توضيح أو تقوية قاعدة معينة قائمة سلفا، وفي حال القدوة ستدعو إلى الاقتداء.[3]

- ومنها الحجج التي تعتمد على التمثيل، التشبيه، الاستعارة، التناسب، بنينة وقائع معينة قوامها التشبيه. فهي تقوم بتشكيل بنية واقعية تسمح بإيجاد أو بإثبات أو حقيقة عن طريق تشابه في العلاقات، فهو احتجاج لأمر معين عن طريق علاقة الشبه التي تربطه بأمر آخر.[4]

2) طرائق الفصل :

وهي التي تفصل بين عناصر الحد الواحد، أو البنية القولية الواحدة، أي أن يكون الفصل في العناصر التي تؤلف وحدة واحدة لأجل تجزئتها لغرض حجاجي ومنها:

---

[1] عبد الله صولة، في نظرية الحجاج، ص49.

[2] سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم، ص242.

[3] محمد الولي، الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية، منشورات دار الأمان . الرباط، المغرب، ط1، ص403.

[4] ينظر: سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم، ص255.

عناصر الربط والوصل والعطف النحوية، والجمل الاعتراضية... «إن الانفصال بين العناصر في الحجاج يقتضي وجود وحدة بينها، ومفهوم واحد لها، فهي عناصر عائدة إلى اسم واحد يعينها، وإنما وقع الفصل بينها لأسباب دعا إليها الحجاج»[1] هذا وقد «يتمثل دور الفصل الحجاجي بواسطة الطرائق اللغوية والكتابية، في حمل السامع أو القارئ مظهرين اثنين للشيء الواحد، أو المعطى الواحد، مظهر زائف ظاهري خداع براق، من حيث أنه أول ما تصادفه الحواس ويراه الفكر، ومظهر هو الحقيقة عينها، على أن طريقة الفصل هذه لا تعين السامع، أو القارئ على تمثل حقيقة الأشياء فحسب، بل هي تدعوه بإلحاح إلى معانقتها، فهي الحقيقة، وإلى ترك غيرها فهو الزيف»[2]

والهدف الذي ترمي إليه هذه التقنيات الحجاجية هو بعث روح الصدق والثبات في المواقف الحجاجية المختلفة... «وحصيلة هذه التقنيات الحجاجية كلها في نظر "بيرلمان و "تيتيكا" أن يكون الخطاب في الحجاج على قدر المقام، بحيث يتطابق موضوع الخطاب وأسلوبه فلا يظهر المحاجج في فترة لاحقة من خطابه إلى التراجع، أو تغيير المواقف أو المواقع »[3]

ثانيا: الحجاج اللغوي (التداولية المدمجة)

بدأت الدراسة الحجاجية في التداولية سبعينات القرن الماضي، مع "أزفالد ديكرو" و "أنسكومبر"، وأقرّا بتجذّر الحجاج في اللغة، فلا يمكن استغناء أحدهما عن الآخر. لقد

[1] عبد الله صولة، في نظرية الحجاج، ص61.

[2] عبد الله صولة، الحجاج أطره ومنطلقاته، ص346.

[3] محمد السالم الأمين طلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت . لبنان، ط1، 2008م، ص133.

انبثقت نظرية الحجاج في اللغة من داخل نظرية الأفعال اللغوية التي وضع أسسها أوستين و سورل، وقد قام ديكرو بتطوير أفكار و آراء أوستين بالخصوص، واقترح في هذا إضافة فعلين لغويين هما: فعل الاقتضاء وفعل الحجاج،[1] فديكرو له الفضل في وضع التداولية في اللسانيات...

ويقع الحجاج في بنية القول ذاته وليس في الوقائع التي يحملها القول: «إن كون اللغة لها وظيفة حجاجية يعني أن التسلسلات الخطابية محددة لا بواسطة الوقائع (Les faits) المعبر عنها داخل الأقوال فقط، ولكنها محددة أيضا و أساسا بواسطة بنية هذه الأقوال نفسها، وبواسطة المواد اللغوية التي تم توظيفها وتشغيلها»[2]

ويقوم المتكلم بالحجاج في هذه النظرية حسب "ديكرو" عندما يقدم القول ق1 وغايته في ذلك حمله على الاعتراف بقول آخر ق2 فهو إنجاز لعمليتين هما عمل صريح بالحجة من ناحية، وعمل بالاستنتاج من ناحية أخرى، سواء أكانت النتيجة مصرح بها، أم لا مفهومة من ق1.[3]

وقد ميز "ديكرو" بين معنيين من الحجاج؛ معنى عادي، ومعنى فني، وهذا الأخير يتوافق مع التداولية المدمجة، وهو عبارة عن إدماج ثلاثة جهات بعضها ببعض، الخطاب والتداولية والدلالة؛ أي ما هو دلالي فيما هو تداولي تخاطبي، فتُعطى الأهمية الأولى للمعطيات التداولية في إطار المعنى على أن الحجاج الفني هو «صنف مخصوص من العلاقات الموزعة في الخطاب، والمدرجة في اللسان ضمن المحتويات

[1] أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، العمدة في الطبع- المغرب، ط1، 2006م، ص15.

[2] نفسه، ص17.

[3] ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية- محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع . الجزائر، ط1، 2009م، ص111.

الدلالية، والخاصية الأساس للعلاقات الحجاجية أن تكون درجية، أو قابلة للقياس بالدرجات، أي أن تكون واصلة بين السلالم»[1] هذا وقد ميز ديكرو بين وظيفتين أساسيتين من وظائف اللغة: وظيفة حجاجية ووظيفة إخبارية، والوظيفة الإخبارية ثانوية بالنظر إلى الإحجاجية التي تقوم على البحث في ترابط الأقوال والقوة الحجاجية، وبحكم أن الحجاج لغوي، فهو يتقاطع مع وظيفة التواصل الذي يكون ذو فعالية ونجاعة بين المتحاججين. لذلك فإن التداولية المدمجة تبحث في القوانين التي تحكم الخطاب داخليا لاكتشاف منطق اللغة.[2] ووظيفة الحجاج عند " بيرلمان" و"تيتيكا" تتمثل في التوجيه؛ حتى أنهما حصرا دلالة الملفوظ في التوجيه الناتج عنه، ويحصل هذا التوجيه في مستويين: مستوى السامع ومستوى الخطاب، خاصة مع ما بين المستويين من تداخل، والآية في توجيه السامع، أننا حين نتكلم أنما نروم في العادة التأثير في هذا السامع أو مواساته، أو إقناعه، أوجعله يأتي عملا ما، أو إزعاجه أو إحراجه أو غير ذلك...[3] وكل هذا لا يتأتى إلا بالحجج اللغوية والتي تتصف بسمات نورد منها ما يلي:

– أنها سياقية: فالسياق هو الذي يُعطي الحجج طبيعتها الحجاجية، وقد تكون الحجة نتيجة في سياق أوسع...

– أنها نسبية: فبحكم أن الحجج مستويات، فقد يرد المتلقي بحجة أقوى من حجة المتكلم، والتي كان يُعتقد بقوتها وعدم دحضها.

---

[1] صابر الحباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية – قراءة في "شروح التلخيص" للخطيب القزويني، دار صفحات للدراسات والنشر، سورية – دمشق، الإصدار الأول،2011م، ص31.

[2] شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة، ضمن كتاب (أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم)، إشراف: حمادي صمود، منشورات كلية الآداب، منوبة – تونس، ص352.

[3] ينظر: عبد الله صولة، الحجاج في القرآن الكريم، ص35.

– أنها قابلة للإبطال: مهما كانت قوة الحجة فهي راضخة للدحض والإبطال والاعتراض، فطبيعتها مرنة تقبل الاعتراض...

ومع أن هذه النظرية تقدم الحجاج على الإخبار، فقد وضع أصحابها مفاهيم تقوم عليها، وسنذكر منها ما يتعلق بالآليات التي وردت في بحثنا (الإنصاف في مسائل الخلاف) وأهمها :

1) العلاقات الحجاجية: وهي التي تربط بين الأقوال الحجاجية الأقوال، بالأقوال الحجاجية النتائج، بين المتكلم والسامع.

2) المواضع الحجاجية، مبادئ مضمرة في ذهن المتكلم، يُفترض أن السامع يفهمها، وهي التي تضمن ربط الأقوال بالنتائج .

3) القسم الحجاجي: هو ارتباط عدد من الحجج في باب واحد، للوصول إلى نتيجة معينة، مما يدل ذلك على اختبار المتكلم ...

4) القوة الحجاجية: هو انضمام عدد من الحجج في علاقة ترتيبية في القسم الحجاجي الواحد، منها القوي والأقوى، والضعيف والأضعف، وذلك بحسب قربها من النتيجة المرجوة...

5) الاتجاه الحجاجي : هو الذي يوجه الاحتمالات الحجاجية ، تضييقا أو توسيعا إلى نتائج مسطر لها مسبقا ، ويظهر هذا التوجيه في القرائن الحجاجية التي اتخذتها الوسائل اللغوية التي يوظفها المتكلم في خطابه .

6) السلم الحجاجي: هو علاقة تراتبية لسلسلة من الأقوال الحجج ، والتي ستؤدي إلى نتيجة منتظرة من ذلك، عرفه الدكتور طه عبد الرحمان بأنه «عبارة عن مجموعة غير فارغة من الأقوال، مزودة بعلاقة ترتيبية وموفية بالشرطين التاليين :

أ) كل قول يقع في مرتبة ما في السلم يلزم عنه ما يقع تحته، بحيث تلزم عن القول الموجود في الطرف الأعلى جميع الأقوال التي دونه.

ب) كل قول كان في السلم دليلا على مدلول معين، كان ما يعلوه مرتبة دليلا أقوى عليه»[1]

وللسلم الحجاجي قوانين ثلاثة هي :

أ) قانون الخفض: الحجة التي تكون أقوى إثباتا للنتيجة، تحكم على أن يكون نقيضها في ما تحتها من المراتب «إذا صدق القول في مراتب معينة من السلم، فإن نقضه يصدق في المراتب التي تقع تحته »[2]

ب) قانون النفي: يعمل على تبديل السلم، فإذا كان القول دليلا على مدلول ما، فإن نقيضه دليل على نقيض مدلوله «إذا كان "أ" ينتمي إلى الفئة الحجاجية المحددة بواسطة "ن" فإن "ب" ينتمي إلى الفئة المحددة بواسطة "لا– ن"»[3]

ج) قانون القلب: يقوم بقلب الأقوى إلى الأضعف في حال النفي أو النقض، في التدليل على مدلول معين، وهذا القانون يُعتبر مكملا للنفي «إذا كانت إحدى الحجتين أقوى من

[1] طه عبد الرحمان، اللسان والميزان، ص277.

[2] طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء . المغرب، ط2، 2000م، ص105، 106.

[3] أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، ص22.

الأخرى في التدليل على نتيجة معينة، فإن نقض الحجة الثانية أقوى من نقيض الحجة الأولى، في التدليل على الحجة المضادة.»[1]

7) القرائن الحجاجية: هي أدوات نحوية، أو معجمية، تسهم تقوية الاتجاه الحجاجي قصد بلوغ نتيجة محددة، وهي نوعان:

أ) عوامل حجاجية: وهي عناصر إسنادية، نحوية أو معجمية تربط بين مكونات القول الواحد، كالحصر والنفي والشرط ... ووظيفتها هي حصر الإمكانات الحجاجية potentialites لمحتوى الملفوظات وتحويلها مثل صيغ peu/persque في اللغة الفرنسية.[2]

ومن هذه العوامل الحجاجية ما يلي :

- عاملية النفي (ما ، لا ، لن ، لم ، لما...)
- أدوات القصر والاستثناء (إنما، ضمير هو، أل الموصولية، النفي والاستثناء (إن ، لا ، ليس ، ما ...إلا)

فهذه العوامل «تأتي لتبين بطريقة أوضح مدى فاعلية هذا الإجراء في إكساب الملفوظ الذي تدخل عليه بعدا حجاجيا أعمق وأنجع في التوجيه نحو النتيجة الضمنية، إن العامل الحجاجي إذ يدخل على الملفوظ يحد من تلك المسارات المؤدية إلى تلك النتيجة...»[3]

[1] أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج ، ص22.

[2] ينظر: عبد اللطيف عادل، بلاغة الإقناع في المناظرة، دار الأمان – الرباط، 1434هـ، 2013م، ص100.

[3] عبد الله صولة، في نظرية الحجاج دراسات وتطبيقات، مسكلياني للنشر والتوزيع . تونس، ط1، 2011م، ص80.

ب) روابط حجاجية: عناصر لسانية تداولية تربط بين قولين فأكثر، لا تدل على أي معنى، ولكن مهمتها هي ربط الألفاظ المختلفة وإظهار العلاقات الموجودة بينها، يرى الدكتور أبو بكر العزاوي بأن هذه الروابط كثيرة في اللغة العربية كما في اللغات الأخرى «يمكن أن نذكر منها مايلي : بل، لكن، إذن، لاسيما ، حتى ، لأن ، بما أن ، إذ ، إذا ، الواو ، الفاء ، اللام ، كي ، حتى ....»[1]

ومنها الروابط المدرجة للحجج: (لكن، بل، حتى، فضلا عن، غني عن القول...) والروابط مدرجة للنتائج: (إذن، وأخيرا...)

من خلال ما سبق الخوض فيه، يتضح لنا أن الحجاج كمفهوم تداولي، قد ارتسمت معالم وجوده كعلم حديث من خلال شقين اثنين، رغم اختلاف وجهة كل منهما، فقد تمكنا من التقعيد والتأسيس لنظرية حجاجية واسعة المفاهيم، بعيدة الرؤى... تمثلها أولا أعمال "بيرلمان" و "تيتيكاه" (البلاغية) والتي أُعتبرت منبع إحياء وبعث للإرث اليوناني البلاغي القديم، ولكن بصورة أحدث وأتقن، فقد حاولا تخليص الحجاج من النظرة الضيقة، وسيطرة المنطق، وتحكم الخطابة والجدل....إلى رحابة العلوم الإنسانية، ليكون نظرية تدرس التقنيات الخطابية المختلفة، وضرورة إقناعية في الحوار.

والشق الآخر تجسده أعمال وجهود "ديكرو" (اللغوية)، فهو صاحب الفضل في دمج الحجاج في التداولية، ليسلك طريقه الصحيح في مجال اللسانيات، فتمخضت عنه التداولية المدمجة، فكان للحجاج الدور الأكبر إقناعا وبرهانا وحوارا وجدلا...تداوليا.

[1] أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، ص55.

وبعد توضيحنا الجانب النظري للحجاج والحديث عن أهم المعطيات التي تشكله، ننتقل إلى التطبيق عن هذا العنصر في المسائل، وقبل ذلك فمن باب وضع القارئ في سياق التحليل علينا التنويه إلى أن المدوّنة التي بين أيدينا – كتاب الإنصاف– تحمل طرحا خلافيا لغويا – في الغالب– بين مدرستين عريقتين، حيث أدت البصمة الخلافية إلى حمل الخطاب لصيغة فلسفية منطقية واضحة داخل هذا الطرح، الذي بدوره يستوجب استعمال الحجج بدرجة أولى والبراهين والاستدلالات والروابط الحجاجية وتعدد المصطلحات ... وعليه فخطاب الإنصاف هو خطاب حجاجي بامتياز، ويرجع ذلك لأهداف الطرفين – البصريين والكوفيين– وهو التغلب على الخصم وإلزامه الحجة داخل سياق الاستدلال ... مع التنويع في الحجج بما يناسب المسائل.

ومن خلال تحليل معاني الحجج والتعرف على أنواعها يمكننا الوصول إلى مقاصد أطراف التواصل وأهدافهم الإقناعية ومدى تمسّكهم برأيهم، وسيظهر ذلك جليّا من خلال الروابط الحجاجية اللغوية وشبه المنطقية والسلالم الحجاجية...

وعليه نستطيع تقسيم خطاب الكوفيين حجاجيا إلى قسمين: قسم الآليات الحجاجية اللغوية، وقسم الآليات الحجاجية شبه المنطقية.

1- الآليات اللغوية

يمكن القول إن الآليات الحجاجية اللغوية هي عبارة عن مؤشرات تربط بين الحجج والنتائج وتنظّم العلاقات بينها، ومن بينها العناصر اللغوية التي نجد من ضمنها "أدوات الربط " والمعروفة بالحروف عند النحاة؛ التي بدورها تربط جزئي الكلام، فهي أحيانا تكون في بداية الكلام كالشرط والاستفهام وأحيانا تتوسّطه كحروف الجر والعطف... والأدوات كثيرة أسماء وحروف.

أ- ألفاظ التعليل:

يعتبر التعليل ظاهرة من الظواهر الطبيعية التي يتّصف بها العقل البشري عموما، والتعليل هو الذي يحمل الإنسان على الاقتناع والاطمئنان على ما يرغب في الوصول إليه من نتائج، والذي يبعث إلى الرضا والقبول هو أن يستنتج المعلل من تعليله صواب ما يراه صحيحا. ونحن في هذه المسائل بصدد الحديث عن التعليل الحجاجي النحوي اللغوي في المسائل الكوفية والبحث عن الآليات والألفاظ التعليلية التي بفضلها توصل الكوفيون على الاطمئنان والاقتناع بما يرونه صوابا، وحمل الخصم والمتلقي إلى الاقتناع وقبول ما ذهبوا إليه.

كما هو واضح أن المسائل تضم طرحا خلافيا مليئا بالحجج والاستدلالات. والكوفيون في هذا المقام لديهم رأي واختيار لكل مسألة من المسائل فكان لزاما عليهم دعم هذا الرأي بالحجج لإثباته، وهذا يستلزم بطبيعة الحال تعليلا مقنعا لهذه الحجج، لذا نجدهم قد استعملوا الكثير من أدوات التعليل ونوّعوا فيها. كما يجب التنويه إلى أننا في هذا المقام لسنا بصدد إحصاء جميع ألفاظ التعليل التي وردت في المسائل الكوفية؛ وإنما الاستدلال ببعضها لإثبات الظاهرة الحجاجية في كلامهم. فمنها:

* **لأن:** تعتبر لأن من ألفاظ التعليل؛ إذ «يبدأ المرسل خطابه الحجاجي بها في أثناء تركيبه، وتستعمل لتبرير الفعل كما تستعمل لتبرير عدمه»[1]، وقد كثرت في كلامهم خاصة أن ذكرهم للرأي يستوجب عليهم تعليلا له.

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة تداولية لغوية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت – لبنان، ط1، 2004م، ص478.

فنلحظ في كلام الكوفيين في مسألة القول في تقديم خبر "ليس" عليها؛ كلما ذكروا حجة فيها دعم للرّأي القائل أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها عللوا ذلك، ومما ورد في المسألة قولهم: «إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك **لأن** "ليس" فعل غير متصرّف.»[1] ففي هذه العبارة نجد الكوفيين قد ذكروا النتيجة وهي رأيهم بعدم جواز تقديم خبر ليس عليها، ثم ذكروا الرابط "لأن" وتلته الحجة التي استندوا عليها وهي في حد ذاتها علة لاختيارهم؛ وهي عدم تصرّف ليس. ولم يكتفوا بهذا فقط بل راحوا يعلّلون له لعدم تصرّفه علما أن ليس من أخوات كان فكان لزاما أن تعمل بكل ما تعمل به كان، ولكن للكوفيين رأي مخالف في هذا الصدد وقد علّلوا لذلك في مخافته لـ "كان" بعدم تصرّفه في لأزمنة، في قولهم: «فلا يجري مجرى الفعل المتصرّف كما أجريت "كان" مجراه **لأنها** متصرّفة ألا ترى أنك ...ولا يكون ذلك في ليس.»[2] ثم عللوا بحجة أخرى وهي أن الفعل الذي لا يملك أن يتصرف في نفسه فكيف يتصرف في غيره.

وكذلك قولهم: «إن ليس في معنى ما؛ **لأن** ليس تنفي الحال كما أن ما تنفي الحال...»[3] حيث نجد في هذه العبارة ذكرهم للنتيجة؛ وهي أن ليس وما لهما نفس المعنى ثم أدرجوا الرابط لأن واحتجوا لذلك باشتراكهما في عدة علل وهي نفي الحال وعدم التصرف إلى تقدم معمولها عليها.

فمن خلال كلام الكوفيين في هذه المسألة يتّضح أن توجّههم وتمسّكهم بعدم جواز تقدم خبر ليس عليها قوي؛ وذلك من خلال تبريرهم لهذا الرأي فقد كانت حججهم قوية ومنطقية بما تتناسب مع تفكير البصريين، وقد تدرجوا في تعليلهم فانطلقوا من السبب

[1] الإنصاف، ج1، ص161.

[2] نفسه، ص ن.

[3] نفسه، ص ن.

الأول وهو عدم تصرف ليس مرورا بأن الذي لا يتصرف لا يجري مجرى المتصرف وصولا إلى أن النتيجة التي تقول بعدم تقديم معمول ليس عليها.

وقد ورد أيضا في مسألة القول في الاسم المرفوع بعد "لولا"[1] تعليل وتبرير بـ"لأن"؛ حيث ذكر الكوفيون رأيهم في المسألة القائل إن "لولا" ترفع الاسم بعدها ثم أوردوا الرابط الحجاجي "لأن" وبعدها ذكروا الحجة؛ إذ اعتبروا أن لولا نائبة عن فعل حذف ولو ظهر لكان هو عامل الرفع في الاسم الموجود، ثم عمدوا إلى توضيح هذه الحجة بضرب أمثلة لتبيّن مدى صواب رأيهم.

ومن خلال كلام الكوفيين يظهر أن التعليل واجب لتثبيت الرأي؛ فهو مدعّم للنتيجة ومقنع للسامع حيث يسحبه للقبول بالرأي، فتعليل الحجة أيضا يزيد من توضيح التوجّه وخاصة إذا ما كان هذا التعليل منطقيا يخضع للقياس وإعمال العقل...

وكما هو ملاحظ فقد استمدّ الكوفيون حججهم من الواقع النحوي المتداول وهو حذف العامل وإحلال عامل آخر محلّه.

* **لفظ دليل**: وهي من ألفاظ التعليل التي تربط بين الحجة والنتيجة، وقد يرد بزمن الماضي "دلّ" أو المضارع "يدلّ" ومن بين المواضع التي استعمل فيها الكوفيون لفظ "دليل" قولهم: «فلو كانت مما يخفض لما كان يخلو أن يجيء ذلك في بعض المواضع أو في الشعر الذي يأتي بالمستجاز، وفي عدم ذلك **دليل** على أنه لا يجوز أن يخفض اسمها ظاهر أو مضمر.»[2]

[1] الإنصاف، ج1، ص71.

[2] نفسه، ج2، ص688.

فنلحظ في هذا الكلام أن الرابط الحجاجي "دليل" قد علّل النتيجة وربطها بالمقدّمة (السبب)؛ وبما أن الكلام يخصّ الحديث عن "لولا" فالمقدمة هي عدم وجود ولو موضع واحد فيه خفض للضمير بعد "لولا" فحملت هذه الحجة على أنه لا يجوز لها أن تخفض لا اسما ظاهرا ولا مضمرا، وذلك من خلال توظيف الرابط دليل، ليكون دليلا على الجمع بين الحجة والنتيجة، والوظيفة الحجاجية من ذلك كله إلجام البصريين الحجة على أن الضمير في موضع رفع، لا جر.

* **لئلا**: ونجد أيضا من ألفاظ التعليل التي استعملها الكوفيون لفظ "لئلا" أي لأن لا. وهي رابطة بين الحجة والنتيجة، وقد وردت في حديثهم عن تعويض الفعل بما يحل محلّه فقالوا: «والذي يدل على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها؛ **لئلا** يجمع بين العوض والمعوّض»[1]؛ فلفظ التعليل لئلا جمعت بين الحجة والتي هي عدم الجمع بين العوض والمعوض والنتيجة تأكيد تعويض "ما" مكان الفعل في الشاهد المذكور عندهم والوجه الحجاجي لذلك هو دعوة البصريين إلى حمل "لولا" على ما جرى في هذا الشاهد، وإعادة النظر في ما ذهبوا إليه.

* **لام التعليل**: هي من ألفاظ التعليل التي تتصل بالفعل المضارع لتربط بين الحجة والنتيجة، ومن المواضع التي اعتمد فيها الكوفيون لام التعليل لبسط حجتهم ومن ذلك ما ورد في قولهم: «...أجمعنا على أنه إنما جاز هذا في المرفوع والمخفوض نحو ((هذا البَكُرْ، ومررت بالبَكِرْ)) **ليزول** اجتماع الساكنين»[2] وذلك عند إبداء رأيهم في مسألة "هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره". ففي هذا القول

[1] الإنصاف، ج1، ص71، 72.

[2] نفسه، ج2، ص732.

نلاحظ أن الحجة هي اجتماع الساكنين عند الوقف وهذا منبوذ في اللغة العربية الفصحى وفيه استثقال واللغة تميل إلى الخفّة، فكانت النتيجة هي نقل حركة الحرف الأخير إلى الحرف الذي قبله ليتحرّك ويُسَكَّن الحرف الأخير فقط. وهذا بدوره أدى إلى جواز ما ذهب إليه الكوفيون وهو جوازه عندما يكون الاسم منصوب، بأن تنقل حركته أيضا كما فعلوا ذلك مع المرفوع والمجرور، فكانت حجتهم زوال اجتماع الساكنين والنتيجة جواز نقل الحركة عند الوقف والأثر الحجاجي من هذا هو دعوة البصريين إلى حمل الاسم المنصوب أيضا على ما جرى للمرفوع والمجرور.

ب- التراكيب الشرطية: من بين الطرق التي يرد بها التعليل السببي أيضا هي التراكيب الشرطية الظاهرة، فالشرط: «أسلوب لغوي يبنى - بالتحليل- على جزأين الأول منزل بمنزلة السبب، يتحقق الثاني إذا تحقق الأول، وينعدم إذا انعدم الأول، وجود الشيء معلق على وجود الأول.»[1]. وفي التركيب الشرطي قد تسبق الحجة النتيجة وقد يكون العكس؛ وأحيانا تكون النتيجة هي حجة لنتيجة بعدها وبهذا يصبح التركيب الشرطي وصلا سببيا. ومن روابط الشرط؛ إذا، إذ، لو...

1- **إذا:** من الروابط الشرطية التي تربط بين السبب والنتيجة، وقد جاء في قول الكوفيين بعد ذكرهم لعدة شواهد شعرية كأدلة على توجّههم في منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر: «**فإذا** صحّت هذه الأبيات بأسرها دلّ على صحة ما ذهبنا إليه.»[2] نلاحظ استخدام الكوفيين للرابط الشرطي "إذا" في هذا الموضع محاولة منهم إيصال فكرة أن صحة رأيهم في هذه المسألة مرتبط بصحة الأبيات التي ذكروها - مع كثرتها- ولكن

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1406هـ، 1987م، ص284.

[2] الإنصاف، ج2، ص513.

بما أنه يندرج ضمنها ما هو مجهول القائل أضعف من قوتها، فقد علّقوا دلالة صحة رأيهم بصحة الأبيات، فصحة نسبة الأبيات شرطا لتحقق الجواب صحة مذهبهم؛ إذن أن تكون الأبيات صحيحة مقدمة (حجة) وصحة المذهب نتيجة يبيّنها الرابط الحجاجي "إذا"، والعلاقة الشرطية توجد بوجوده وتنتفي بانتفاءه. و «الأصل في هذا القانون الحجاجي هو قاعدة تخاطبية مقتضاها أن المتكلم يخبر الخاطب بأقصى ما يمكن من الفائدة، فيصير هذا الأخير إلى حمل قوله على إفادة أن العلاقة بين المقدم والتالي علاقة شرط، طردا وعكسا معا، لا طردا فحسب.»[1]، فإن ثبت صحة الأبيات ثبت صحة المذهب. وهذا بمعنى إذا لم تصح الأبيات لن يصح المذهب؛ أي انعدام الشرط انعدام الجزاء.

ومما زاد حجتهم قوة وبهذا السبب بالذات وهو صحة الأبيات هو موقف بعض نحاة البصرة الكبار إلى مساندة هذا الرأي. فالحجة هي صحة الأبيات واطّرادها عند العرب، والنتيجة صحة ما ذهبوا إليه والتّفوق على البصريين والتوجيه الحجاجي يتمثّل في دعوة البصريين إلى التأمل في الأبيات والتأكد من صحتها، ومراجعة ما ذهبوا إليه.

2- **إذا مع رابط الشرط الفاء**: كما قد يربط بين الشرط وجوابه رابط لغوي وهو **الفاء** التي تقع «رابطة لجواب الشرط ؛ فتؤدي وظيفة الربط بين الجواب وشرطه»[2]؛ بمعنى استخدام أكثر من رابط شرطي، وذلك في قولهم حين الخوض في مسألة جواز وعدم جواز تقديم خبر ليس عليها قالوا: «و**إذا** ثبت أنها لا تتصرف وأنها موغلة في شبه الحرف **ف**ينبغي أن لا يجوز تقديم خبرها عليها، ولأن الخبر مجحود فلا يتقدم على الفعل

[1] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص397.

[2] فاضل محمد الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1397هـ، 1977م، ص338.

الذي جحده بيَّنًا.»[1] وهذا القول جاء بعد إثباتهم أن "ليس" غير متصرف، وأنه في معنى ما؛ أي حاملة على النفي، فقد كانت حجتهم هذه تتضمن حجتين قويّتين؛ عدم التصرف وشبهها بالحرف والتي ارتبطت النتيجة بها بمساعدة الرابط الفاء.

فالحجة هي تكمن في تجرّد ليس من امتيازات الفعلية وتقلّص عملها، والنتيجة هي منع جواز تقدم خبرها عليها، والتوجيه الحجاجي هو دعوة البصريين إلى التسليم بما قاله الكوفيون والتراجع على ما ذهبوا إليه.

3- **لو**: وكذلك نجد الكوفيين قد وظفوا الرابط "لو" في ربط حججهم بالنتائج التي هم بصدد إقناع البصريين بقبولها، و"لو" من أدوات الشرط وهي «تستعمل فيما لا يتوقع حدوثه، وفيما يمتنع تحققه أو فيما هو محال، أو من قبيل المحال.»[2] فهذا الرابط الشرطي يجمع بين جملة سببية وأخرى مسببية، أي حجة ونتيجة، بحيث تمتنع النتيجة بعدمية السبب. ومن المواضع التي وردت فيها "لو" في كلام الكوفيين قولهم: «**لو** كان المكني في موضع خفض لكنا نجد اسمًا ظاهرًا مخفوضًا بلولا؛ لأنه ليس في كلام العرب حرف يعمل الخفض في المكني دون الظاهر؛ فلو كانت مما يخفض لما كان يخلو أن يجيء ذلك في بعض المواضع أو في الشعر الذي يأتي بالمستجاز»[3] ففي هذا الموضع قدم الكوفيون حجتهم التي تقول أن الضمير لو كان في موضع خفض بعد لولا لكنّا وجدنا اسما ظاهرا بعدها مجرورا، فكانت النتيجة الأخيرة مرتبطة بالحجة الأولى بالرابط "لو" ولو افترضنا أن الضمير في موضع خفض بعد "لولا" فأين الشاهد على ذلك من كلام العرب ، حتى من الأشعار التي يجوز فيها ما لا يجوز في الكلام العادي، وبهذا فقد كان هذا التركيب الشرطي يحتوي على حجج قوية واجه بها الكوفيون النحاة البصريين.

---

[1] الإنصاف، ج1، ص162.

[2] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص291.

[3] الإنصاف، ج2، ص688.

فكانت حجتهم أنه لم يرد ما يدل على أن هناك ضميرا أو اسما ظاهرا أو مضمرا بعد "لولا" في موضع خفض، والناتج من ذلك أن الضمير بعد "لولا" في موضع رفع. والوظيفة الحجاجية من ذلك إفحام البصريين بالحجة الدامغة لتغيير وجهة نظرهم في موضع الضمير.

ومما سبق نستخلص أن استعمال الكوفيين للتراكيب الشرطية في كلامهم مكّن من تقوية حججهم، وذلك لما بين النتيجة والسبب أو الشرط من صلة تربط بينهما لتصبح النتيجة معلّقة بذلك الشرط، وإذا ثبت الشرط تحققت النتيجة وكان كل الشروط التي استعملوها مقبولة لما حمل على ثبوت النتائج التي ذهبوا إليها. فأدّى ذلك إلى علوِّ حجة الكوفيين على حجة البصريين، مما بدوره حمل الأنباري لينتصر لرأي الكوفيين.

ج- الوصل السببي: يعد وسيلة من وسائل التعليل، إذ يكون حين «يعتمد المرسل على الربط بين أحداث متتابعة، مثل الربط بما يمكن أن يكون المقدمة والنتيجة؛ فتصبح النتيجة مقدمة لنتيجة أخرى.»[1] فهو على شكل سلسلة أقوال يتحول بموجبها السبب إلى نتيجة والنتيجة إلى سبب قصد التدرّج. ومن أقوال الكوفيين التي اعتمدوا فيها الوصل السببي قولهم: «"ليس" فعل غير متصرف؛ فلا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت "كان" مجراه لأنها متصرفة، ألا ترى أنك تقول: كان يكون فهو كائن وكن...ولا يكون ذلك في ليس، وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجري مجرى ما كان فعلًا متصرفًا، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه.»[2].

فهنا نلحظ أن عدم جريان ليس مجرى الفعل المتصرف نتيجة لعدم تصرفه، ولكنه مقدمة حجاجية لعدم تقدم خبر ليس عليها، بمعنى أن ما أدى إلى عدم جواز تقديم خبرها عليها هو الفرق الذي بين الفعل المتصرف وغير المتصرف؛ حيث إن هذا الأخير فقد وظيفة من وظائف الفعل المتصرف، وعليه فإن الوصل بين المقدمة والنتيجة هو وصل تتابعي

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص480.

[2] الإنصاف، ص161.

بين عدم تصرف ليس بوصفه العلة الأساس وعدم تقدم خبر ليس عليها بوصفه نتيجة له.

وهذا الوصل السببي لجأ إليه الكوفيون لتغيير وتصحيح وجهة نظر البصريين لـ(ليس).

د- الحجاج بالتبادل: وهو تقنية حجاجية يحاول المرسل من خلالها «أن يصف الحال نفسه في وضعين ينتميان إلى سياقين متقابلين، وذلك ببلورة علاقات متشابهة بين السياقات، كما يمكن أن تكون الحجج نقلا لوجهة النظر بين المرسل والمرسل إليه.»[1].

ومن المواضع التي يظهر فيها الحجاج بالتبادل ما جاء في قول الكوفيين ردّا على البصريين في مسألة القول في مراتب المعارف[2]؛ إذ كان مجمل كلامهم أن ما يعرف بشيئين أعرف مما يعرف بشيء واحد، وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير، وهذا القول في الأساس هو عبارة عن قولين كلاهما عبارة عن حجة في حد ذاتها. إذ تحمل في طيّاتها دعوة البصريين إلى قبول الحقيقة بإعادة النظر في ما ذهبوا إليه.

وكذلك نلحظ رد الكوفيين على البصريين في مسألة ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وذلك بعد ذكرهم لعدة شواهد شعرية ولكن كان أغلبها مجهول القائل مما دعا الكوفيين إلى البحث عن تخريج لها، لأن البصريين قد رَوَوْا هاته الأشعار بما ينافي رواية الكوفيين. ولكن ما جعل الكوفيين يثبتون على رأيهم ويأخذون به هي كثرة هذه الروايات وتعددها فكان ردهم على البصريين بقولهم: «بل الرواية الصحية المشهورة ما رويناه، على أنا لو قدرنا أنه قد روى رواية أخرى كما رويتموه فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها؟»[3] وقد كرروا كلامهم هذا عدة مرات ليجعلوه حجة على البصريين، الذين لا يملكون ردا عليها. ففي قولهم أن الرواية الصحيحة ما قلناه فهم يتمسّكون برأيهم، وأما إذا انتقلنا بالتسليم بما قلتموه - البصريين- فأين حجتكم عن

[1] عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص486.

[2] الإنصاف، ج2، ص708.

[3] الإنصاف، ج2، ص500.

روايتنا؛ فهنا ساوى الكوفيون بينهم وبين البصريين في قوة الحجة وبادلوهم بحجة عدم معرفة قائل الأبيات. أي هاتوا برهانكم إن خطّأتمونا.

وبعد النظر في بعض ألفاظ التعليل الحجاجية في مواضع أقوال الكوفيين يثبت لنا أنه لا تكاد تخلو أي حجة من حججهم من رابط تعليلي وذلك يدل على أن الحجة تكون أقوى كلما أعقبها تعليل على اعتماد المتكلم لها في هذه الحجة ؛ أي أن الحجة المعلّل لها أقوى وأقنع من الحجة التي لا يعقبها تعليل.

وبهذا فالكوفيون قد استعملوا ألفاظا تعليلية مختلفة وفي مواضع مختلفة مما يدل على أن حجاجهم كان معلّلا له، ولعل ذلك يرجع لاعتمادهم السماع والنقل اللّذين يحتاج صاحبهما إلى إثبات ما يسمعه عن طريق التعليل له.

2- السلّم الحجاجي:

هو علاقة تراتبية لسلسلة الأقوال (ملفوظ/حجج) المؤدية إلى النتيجة المراد الوصول إليها (ملفوظ/ نتيجة)، ويعرفه طه عبد الرحمن بقوله: هو عبارة عن مجموعة غير فارغة من الأقوال، مزوّدة بعلاقة ترتيبية، وموفِّية بالشرطين التاليين:

أ- كل قول يقع في مرتبة ما من السلم يلزم عنه ما يقع تحته، بحيث تلزم عن القول الموجود في الطرف الأعلى جميع الأقوال التي دونه.

ب- كل قول كان في السلم دليلا على مدلول معين، كان ما يعلوه مرتبة دليلا أقوى عليه. وله ثلاثة قوانين، هي:

- قانون الخفض.
- قانون تبديل السلم.

– قانون القلب.[1]

وبالنظر إلى المسائل الكوفية لتطبيق السلم الحجاجي عليها نلحظ تفاوت الاستدلالات والآراء في حجّية خطابهم، كما تنتقل بالتدرج في فصل وحسم الخلافات، حيث تدرج الكوفيون في خطابهم من الدليل الأقوى إلى القوي وصولا إلى النتيجة. ومن بين المواضع التي استعمل فيها الكوفيون السلم الحجاجي مايلي:

1. احتجاج الكوفيين في دعواهم بعدم جواز تقديم خبر "ليس" عليها، من جهة عدم تصرفها فاحتجوا بقولهم: «إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن "ليس" فعل غير متصرف؛ **فلا يجري مجرى الفعل المتصرف** كما أجريت "كأن" مجراه لأنها متصرفة، ألا ترى أنك تقول: كان يكون فهو كائن وكن، كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب، ولا يكون ذلك في ليس، وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجري مجرى ما كان فعلًا متصرفًا، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفًا في نفسه. فأما إذا كان **غير متصرف في نفسه** فينبغي **أن لا يتصرف علمه**»[2] فمما نلحظه من هذا الطرح أنهم بدؤوا بإثبات عدم تصرف عمل "ليس" وذلك عن طريق اتباع سلما حجاجيا للوصول إلى هذه النتيجة لتكون فيما بعد هي حجة توصلهم إلى إثبات قولهم في عدم جواز تقديم خبرها عليها، فكانت حجتهم الأولى هي:

– أن "ليس" لا يجري مجرى الفعل المتصرف كما أجريت كان مجراه لأنها متصرفة. وفي هذا اعتمدوا القياس التمثيلي بمقابلتهم "ليس" لأختها "كان" مما زاد في قوة حجتهم وتوضيحها بدليل ملموس، الذي يوضح الفارق بين ليس وكان؛ مع اشتراكهما في العمل الأساسي وهو دخولهما على المبتدأ والخبر لترفع المبتدأ وتنصب الخبر.

[1] طه عبد الرحمن، اللسان والميزان، ص277، 278.

[2] الإنصاف، ج1، ص161.

– وبما أن "ليس" لا يجري مجرى الفعل المتصرف فهو غير متصرف في نفسه.

وبعد تدرّجهم مع هذه الحجج توصلوا إلى نتيجة أن ما لا يجري مجرى الفعل المتصرف ولا يتصرف في نفسه؛ لا ينبغي له أن يتصرف عمله. ويمكن تمثيل هذا السلم الحجاجي على النحو التالي:

النتيجة: (ليس) جامدة وغير متصرفة في عملها

– (ليس) غير متصرف في نفسه

– لا تجري (ليس) مجرى الفعل المتصرف

ثم بعد ذلك انتقلوا إلى تثبيت حجتهم الثانية وهي الدليل على أن ليس في معنى ما حيث قالوا: «والذي يدل على هذا أن "ليس" في معنى ما؛ لأن ليس تنفي الحال كما أن ما تنفي الحال، وكما أن ما لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك ليس»[1] فبدؤوا بالحجة الأولى والتي تقول أن ليس تشبه ما في نفيها للحال، ثم اشتراكهما في أنهما لا يتصرفان في نفسيهما، ليصلوا بهذه الحجج إلى زعمهم أن ليس تشترك مع ما في عدم تقديم معمولها عليها؛ فكان السلم الحجاجي كالآتي:

النتيجة: (ليس) في معنى (ما)

– ليس و ما لا يتصرفان

– تشتركان في نفيهما للحال(تفيدان النفي)

وهذا يوضح مدى براعة الكوفيين في الاستدلال والحجاج خاصة في المسائل التي حكم لهم فيها الأنباري بالتفوق على البصريين. فقد استعملوا في هذه المسألة حججا تدريجية

[1] الإنصاف، ج1، ص161.

على شكل سلّمين ليكون هناك سلما إجماليا في الأخير يضمهما معا ليصلوا من خلاله إلى البرهنة على أن رأيهم هو الصواب بالحجة والدليل المقنع، فيمكن توضيح السلم الإجمالي كالتالي:

النتيجة: لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها

* ليس لا يتصرف عمله

– غير متصرف في نفسه

– لا يجري مجرى الفعل المتصرف

* ليس في معنى ما

– يشتركان في عدم التصرف

– ينفيان الحال

نلاحظ أن جميع الحجج الأساسية التي اعتمدها الكوفيون للوصول إلى نتيجتهم وهي عدم جواز تقديم خبر ليس عليها هي:

– أن ليس في معنى ما؛ وهذا من ناحية نفي الحال فجاز لها أن تشبه ما وهي تشبه كان من ناحية أنها فعل، وليس فعل والفعل أقوى من الحرف فجاز تقديم خبرها على اسمها ولم يجز تقديم خبرها عليها، لأنها أضعف من كان، لأنها لا تتصرف وكان تتصرف.

– وليس لا يتصرف عمله، هذا يؤدي إلى أنه لا يمكن أن يتقدم خبره عليه في أي حال من الأحوال وبهذا فهو يجرّد من عدة امتيازات يمتاز بها الفعل المتصرف ومن بينها عدم تقديم خبره عليه.

2– وقد اتبع الكوفيون السلم الحجاجي كذلك عند احتجاجهم على أعرف المعارف، وكانوا يرون أن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم وقد اعتمدوا في ذلك على حجتين للوصول إلى النتيجة، وذلك ما جاء في قولهم: «إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم، وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين: بالعين وبالقلب، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده، **وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد**... والذي يدل على صحة ذلك أن الاسم العلم يقبل التنكير... فدلّ على أنه لا يقبل التنكير، **وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير**...»[1] فنلحظ من خلال كلامهم اشتماله على حجتين تؤديان إلى نتيجة واحدة وهي أسبقية الاسم المبهم في الترتيب على الاسم العلم؛ حيث كانت الحجة الأولى والتي تحمل في طيّاتها بعض المنطق، ومحتواها أن ما يعرف بشيئين أعرف مما يعرف بشيء واحد، أي ما اتّسم بسمات أكثر من غيره كان من واجبه أن يعرف ويظهر ويبرز للعيان من غيره. وبشكل آخر الاسم المبهم هو اسم الإشارة واسم الإشارة يدل على ما تراه العين وفي القلب عليه دليل، أما الاسم العلم فيعرف بالقلب وحده. أما ثاني حجة ما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير، بمعنى كيف لشيء يمكن أن ينكّر ويصبح غير معروف، أن يكون أعرف من شيء لا يقبل أن يُجَرَّد من التعريف.

فمن خلال هذه الحجج توصل الكوفيون إلى إثبات أن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم، والسلم الحجاجي الآتي يوضح ذلك:

[1] الإنصاف، ج2، ص708.

النتيجة الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم

– ما يعرف بشيئين أعرف مما يعرف بشيء واحد.

– ما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير.

فالملاحظ بعد استخراج بعض السلالم الحجاجية من أقوال الكوفيين أنهم اعتمدوها بطريقة جعلتهم يتفوقون على نظرائهم البصريين، حيث كان التدرج في الحجج للوصول إلى النتيجة أمر يحمل على الإقناع بما ذهبوا إليه، وأغلب السلالم الحجاجية كانت تبدأ بالحجة الأقوى ثم تدرج إلى الأقل قوة وما زاد في قوة حججهم هو استحضارهم الدائم للقياس التمثيلي، وتحكيمهم للأصول التي لا يمكن الخروج عن مقتضاها.

3– القرائن الحجاجية:

أ– **الروابط الحجاجية:** والوظيفة الأساسية للروابط هي الربط بين قولين فأكثر، للوصول على هدف إقناعي واحد، إذ تمتاز كل رابطة بسمة حجاجية وتداولية يمكن ضبطها أثناء الاستعمال. ومن بين الروابط التي استعملها الكوفيون في كلامهم:

* **لكن:** وهي حرف استدراك، فهي تؤدي دور ترتيب الحجج في السلم الحجاجي، «ومعنى الاستدراك أن تنسب حكما لاسمها يخالف المحكوم عليه قبلها. كأنك لما أخبرت عن الأول، بخبر، خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك، فتداركت بخبره، إن سلباً، وإن إيجابياً. ولذلك لا يكون إلا بعد كلام، ملفوظ به، أو مقدر ... ولا تقع لكن إلا بين متنافيين، بوجه ما... قال الزمخشري: لكن للاستدراك، توسطها بين كلامين متغايرين، نفياً وإيجاباً. فتستدرك بها النفي بالإيجاب، والإيجاب بالنفي ... والتغاير في المعنى

بمنزلته في اللفظ.»[1] وعليه فلفظ (لكن) رابط ترتيبي، ويجعل الحجة التي بعده أكثر قربا من النتيجة أو الدعوى من الحجة قبلها...فالدليل الذي يرد بعد "لكن" يكون أقوى من الدليل الذي يرد قبلها، وتكون النتيجة مرتبطة بشكل نهائي بالقول الثاني، ومن المواضع التي استخدم فيها الكوفيون هذا الرابط نذكر ما جاء في كلامهم عن موضع الضمير في لولاي ولولاك قالوا: «والوجه الثالث: أنا نسلم أنه في موضع نصب، ولكن لأنها حملت على "لعلَّ" فجعل لها اسم منصوب وخبر مرفوع، وهو ههنا مقدر، وإنما حملت على "لعلَّ" لأنها في معناها»[2]، فمع العلم أن الكوفيين يرون أن الضمير في موضع رفع، لكن جاء تسليمهم هذا لإبطال احتمال من احتمالات البصريين فكان القول الأول بالتسليم بأن الضمير في موضع نصب. فالحجتان كلاهما يؤكدان أن موضع الضمير بالنصب ولكن الحجة الثانية التي وردت بعد لكن هي الأقوى لأنها تحوي دليلا؛ لأن "لعل" تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، فنلاحظ أن الاستدراك بـ لكن منح الحجة التي جاءت بعده قوة أكبر بالرغم من أن الكوفيين استعملوا هذه الحجج لتقريب احتمال أن الضمير في محل نصب، إلا أنهم أبطلوا ذلك بقولهم أن "لولا" محمولة على "لعل" في المعنى لا في عملها. وما ساعد في هذا هو تشكيل "لكن" للمدخل الذي يسوغ لطلبات لاحقة في الخطاب، فكان كالتالي:

ق1. التسليم بموضع النصب للضمير

ق2. حمل لولا على لعل

ق3. حملها على المعنى لا على عملها

ويمكن تمثيلها بالسلم الحجاجي الآتي:

[1] الحسين بن القاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1– 1992م، ص615، 616.

[2] الإنصاف، ج2، ص688.

النتيجة: إبطال حجة أن الضمير في (لولاي) و(لولاك) في موضع نصب

- محمولة على المعنى فقط لا على عمل لعل
- محمولة على "لعل"
- التسليم بأنه في موضع نصب

نلاحظ أن (لكن) فتحت للمتكلم قدرته على إلحاق خطابات بعدها يكون من خلالها استدراك ما جاء قبلها لتكون النتيجة مربوطة بهذه الخطابات.

* **بل:** وهي أداة ربط بين قولين، ومعناها «الإضراب عن الأول والإثبات للثاني»[1] وتكمن حجاجيتهما في ترتيب الحجج المتعاكسة في السلم، وتظهر حجاجية الإضراب فيها بالإضراب عن بعض الحجج وتثبت بعضها الآخر. و"بل" حرف إضراب، له حالان: إضراب عما قبله، إما من جهة الإبطال وإما من جهة الترك للانتقال، من غير إبطال. أو هي حرف عطف، ومعناه الإضراب، ولكن حالها فيه مختلف: إن كانت بعد نفي فهي لقرير حكم الأول، وجعل ضده لما بعده.[2]

ومن المواضع التي ربطت فيها "بل" بين حجج الكوفيين ما ورد في قولهم في مسألة القول في لام لعل وأصليتها، فقالوا: «لأن حروف الزيادة ... إنما تختص بالأسماء والأفعال، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة، **بل** يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال»[3] فنلاحظ مخالفة الكوفيين

[1] محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، ج1، ص12.
[2] ينظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ج1، ص235، 236.
[3] الإنصاف، ج2، ص219.

للبصريين في لام لعل بأنها أصلية فيها وذلك بإدراج حجتين أولاهما: أن لعل حرف والمعروف أن حروف الحروف كلها أصلية، ثم حجة أعلى منها وأقوى وهي أن حروف الزيادة مختصة بالأسماء والأفعال ولا تدخل على الحروف على سبيل الزيادة، ثم أضربوا عما قالوه، ورجعوا إلى بيان حال الحروف عموما، فالضمير (الهاء) في لفظ (كلها) يعود على الحروف؛ أي بل يحكم على حروف الحروف كلها بأنها أصلية في كل المواضع وبكل الأحوال التي وردت عليها.

فالحجتان الأولتان ساهمتا في تقوية الحجة التي بعد "بل" لتكون لفظ "بلط هنا ليست في موضع للإضراب الإبطالي لما سبقها؛ بل للإضراب الانتقالي من الحجة الأدنى في السلم إلى الحجة الأعلى وفق السياق الذي وردت فيه، وذلك أن أصلية اللام في لعل وهو النتيجة التي يؤدي إليها هذا السلم الحجاجي، فحجة أن لعل حرف هي حجة دنيا لأن هذا أمر متعارف عليه حتى عند الخصم، ليليها حجة ثانية وهي اختصاص حروف الزيادة بالأسماء والأفعال فقط. لتخرج الحروف من دائرة الزيادة فكانت الحجة الثانية أقوى من الأولى ليصلوا بعد ذلك إلى الحجة العليا والأقوى في السلم الحجاجي عن طريق الانتقال بلفظ "بل" وهي أن حروف الحروف كلها أصلية في كل مكان وعلى أي وجه وذلك بعد الاتفاق على أن لعل حرف. فنلاحظ أن الحجج جاءت على شكل ارتقائي. ويمكن التمثيل لها بالسلم التالي:

النتيجة: لام (لعل) أصلية

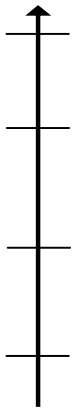

- حروف الحروف كلها أصلية
- بل
- اختصاص حروف الزيادة بالأسماء والأفعال فقط
- (لعل) حرف

كما نلاحظ أيضا في نفس المسألة أضاف الكوفيون سلما حجاجيا آخر بحجج أخرى فيه ارتقاء أيضا، كان الترتيب الحجاجي فيه بفضل الأداة "بل" حيث كانت هذه الحجج لإثبات أن الحروف لا يدخلها الزيادة من أي جهة؛ لأن بإثبات هذه الحجة يكون قد أثبتت بذلك الحجة الأقوى في السلم الذي تكلمنا عنه قبل قليل، فكانت حجتهم الأولى وهي أن الألف في الأسماء والأفعال لا تكون إلا زائدة أو منقلبة، ثم الانتقال بعد ذلك إلى حجة متفق عليها وهي استحالة زيادة أو قلب الألف مثلا في ما، ويا، ولا... ثم انتقلوا بلفظ "بل" إلى الحجة الأقوى وهي أصلية الألف في الحروف السابقة الذكر. والسلم التالي يوضح ذلك:

النتيجة: الحروف لا يدخلها الزيادة ولا القلب

- الألف في هذه الحروف أصلية
- بل
- عدم زيادة أو قلب الألف في ما، يا، لا
- الألف في الأسماء والأفعال إما زائدة أو منقلبة

وأدرج الكوفيون هذا السلم الحجاجي اعتراضا منهم على رأي البصريين الذي اعتمدوا فيه على بعض الشواهد التي فيها اللام زائدة مثل ((زيدل، عبدل ...)) في حين نلاحظ أن هذين السلمين يحملان حجتين مضمرتين داخلهما لتكونان حججا للنتيجة "إثبات أن اللام في لعل أصلية؛ وكانت أولى الحجتين هي أقواهما وهي إثبات أن حروف لعل كلها أصلية، لأن ما ثبت الحكم على جميعه ثبت على جزئه، أي إذا كان الكل أصليا فالجزء أصليا أيضا، ثم انتقلوا إلى إثبات حجة أن اللام في لعل ليست زائدة ولا منقلبة؛ لأن الحرف إذا لم يكن زائدا ولا منقلبا فسيكون أصليا. وبهذا فهم وصلوا إلى النتيجة التي تثبت بأصلية اللام في لعل عن طريق التدرج في الحجج، ويتضح ذلك بالسلم الموالي:

النتيجة: حرف اللام أصلي في (لعل)

- اللام في (لعل) ليست زائدة ولا منقلبة
- حروف (لعل) كلها أصلية

* روابط الوصل: وهي روابط تستخدم في الكلام لتكوين جمل مركبة من جمل بسيطة، حيث تقرب العناصر المتباعدة وتوحدها وتجمع بينها لتصبح جملا ذات قوام سليم، ثم يمكن بذلك استخدامها في الإقناع والاحتجاج و...

وقد وردت روابط الوصل في كل المسائل وبمختلف الحروف لذا سنمثل لها بمسألة واحدة مع الإشارة للحروف التي ذكرت فيها. فمثلا هذا جزء من كلام الكوفيين حول مسألة القول في العامل في الاسم المرفوع بعد "لولا": «... إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفًا، وزادوا "لا" على"لو" **ف**صار بمنزلة حرفٍ واحدٍ، **و**صار هذا بمنزلة قولهم "أما أنت منطلقا انطلقتُ معك" والتقدير فيه... ونحن وإن اختلفنا في أنَّ "أنْ" ههنا هل بمعنى إن الشرطية **أو** أنها في تقدير لأنْ فما اختلفنا في أن "ما" عوض عن الفعل، **و**كذلك أيضًا قولهم "إما لا **ف**افعل هذا" تقديره: إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا؛ لأن الأصل في هذا أن الرجل تلزمه أشياء، **ف**يطالَبُ بها، **ف**يمتنع منها، فيُقْنَعُ منه ببعضها، **ف**يقال له "إمَّا لا فافعل هذا" أي: إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال **و**زيدت "ما" على "إنْ" عوضًا عنه فصار بمنزلة حرف واحد...»[1]، فنلحظ توظيف الكوفيين لعدة مؤشرات وروابط لغوية مختلفة، والتي بدورها ساعدت على تنظيم العلاقات بين الحجج والنتائج عن طريق التركيب. فنجد الواو والفاء قد ربطتا بين الحجج وشكلت الجمل لحمة واحدة لتصبح حجة دامغة.

[1] الإنصاف،ج1، ص71، 72.

ب- العوامل الحجاجية:

وبما أن العوامل الحجاجية هي عبارة عن عناصر لغوية تفيد الحصر والنفي والشرط وتربط مكونات القول الواحد وتقلّص من الإمكانات الحجاجية لتوجّه الحجة إلى مباشرة إلى النتيجة وهذا في اللغة العربية ومن بينها:

1.عاملية النفي:

* **لا:** من المواضع التي استعمل فيها الكوفيون لا للنفي، ولكن ليس للنفي العادي وإنما تجاوزوه إلى ما يشير إليه من نتيجة وذلك في قولهم: «لا يجوز تقديم خبر ليس عليها...»[1] فالكوفيون في هذا الموضع لا يقصدون المعنى العادي وهو نفي أن يتقدم الخبر؛ وإنما النتيجة الحجاجية المستخلصة من الملفوظ المنفي إثبات أن غيره من أخواته (كان، صار، أصبح ...) يتقدم خبرها عليها، وكذلك أن ليس تختلف على أخواتها في عدة جوانب. وأن موافقة ليس لأخواتها في تقدم خبرها على اسمها ليس بالضرورة أن توافق أخواتها في كل شيء.

- وكذلك في قولهم: «نحن **لا** ننكر الحمل على المعنى في كلامهم، ولا التنقل من معنى إلى معنى ولكن الظاهر ما صرنا إليه؛ لأن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ، وجري الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى، فلما كان ما صرنا إلى أكثر في الاستعمال وأحسن في الكلام كان ما صرنا إليه أولى...»[2] فالمعنى الحرفي المباشر من هذه العبارة هو نفي إنكار الكوفيين للحمل على المعنى والتنقل من معنى إلى معنى، ولكن ليس غايتهم هو هذا النوع من النفي؛ بل كان

[1] الإنصاف، ج1، ص161.

[2] نفسه، ج2، ص510، 511.

نفيا حجاجيا وحجة قولية لإبلاغهم وإقناعهم بأن هناك ما هو أولى من هذا وأقوى منه حجة وهو الحمل على اللفظ والمعنى، ودليل ذلك كثرة استعماله، وهو أحسن في الكلام.

وبهذا فإن النفي ها هنا فيه إكذاب وتوجيه للملفوظ والبصريين نحو النتيجة التي يريد الكوفيون من البصريين التصديق بها، وعاملية النفي في هذا التوجيه هي تحقيق وظيفة اللغة الحجاجية التي تحمل البصريين إلى الإذعان والتسليم بما ذهبوا إليه عبر توجيههم بالملفوظات إلى النتائج.

2. عاملية القصر:

* **إنما:** هي أداة استثناء بالدرجة الأولى، ثم حملت التوكيد من جهة أنها مركبة من "إن" التوكيدية، و"ما" للتغير وظيفتها وتحمل معنى جديدة «وقد تغيرت دلالتها على التوكيد من كونه توكيدا عاديا، إلى كونه توكيدا قاصرا أو حاصرا»[1]؛ حيث إن لـ "إنما" مزيتين هما:

– أنها تحمل السامع على أن الملفوظ المقصور عليه موجب ومثبت، ونفيه عن غيره دفعة واحدة، وفي حال واحدة.

– أنها تحمل الملفوظ المقصور عليه ظاهرا.

وما يشد الانتباه في المسائل هو أن بداية أقوال الكوفيين والبصريين اعتمدوا فيها على الأداة (إنما)، فقد استعمل الكوفيون القصر بـ إنما في كل المسائل حيث يثبتون من خلالها مذهبهم ورأيهم فيه. ففي قولهم: «**إنما** قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها

[1] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص238.

لأن "ليس" فعل غير متصرف ...»[1] فهذا قول حجة يثبت نتيجة مفادها؛ لسنا معترضين على التقديم، وهي قَصَرَت الإجابة على قول واحد، وهو أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وبهذا ففي أقوال الكوفيين في جميع المسائل قد قصرت إجاباتهم على ما جاء بعد "إنما" والهدف من هذا القصر أن تصل الرسالة إلى البصريين في اتجاه واحد وجواب وحيد، وهذا بدوره ييسر للخصم التواصل معهم والخوض في المسألة، إضافة إلى تحديد وجهة الاعتراض.

– ومن بين المواضع الأخرى التي وظفوا فيها الأداة "إنما" حاملة معنى الاستثناء، لكن من أجل التنبيه والتذكير بأمر معلوم لا ينكره البصريون، وذلك في قولهم: «حروف الزيادة **إنما** تختص بالأسماء والأفعال»[2] وكان قولهم هذا حول الخلاف في لام لعل أأَصلية أم لا؟ حيث نبّهوا البصريين بأن لعل حرف وحروف الزيادة تختص بالأسماء والأفعال فقط، وهي بهذا حجة مثبتة للنتيجة، فكان توظيفهم للعامل الحجاجي وهو الاستثناء بـ "إنما" لاستثناء الحروف من أن تختص بها حروف الزيادة على سبيل التنبيه والتذكير وليس الإخبار أو الإنكار، وهذا العامل الحجاجي جعل هدف خطاب الكوفيين كونه قاعدة للمرور من المقدمة إلى النتيجة.

فعامل القصر "إنما" استعمله الكوفيون في خطابهم ليضبط أقوالهم بأنها توجيه حجاجي، بقصد قلب مفهوم البصريين لما ذهبوا إليه حول المسائل الخلافية وحملهم على مقتضى ما يذهب إليه الكوفيون. والكوفيون استخدموا عاملية القصر "إنما" خاصة لما لها من قوة

[1] الإنصاف، ج1، ص161.

[2] نفسه، ج1، ص219.

في دفع كل الاحتمالات والإبقاء على احتمال وحيد، والذي يدفع البصريين إلى توهمهم بيقينية الكوفيين نحو ما ذهبوا إليه.

* عاملية القصر بالنفي والاستثناء:

وهي من التراكيب التي تترتّب فيها الحجج حسب درجة قوتها الحجاجية، وهي أسلوب من أساليب النفي والقصر، حيث يكون في الجملة نفي ثم استثناء، فبإدخال النفي والاستثناء على الجملة، فإنه يدفع بنا إلى توجه واحد وتقليص باقي الاحتمالات. وهذا التركيب يتكون من نفي (إن/ لا/ ليس/ ما) واستثناء بـ (إلا).

ومن مواضع هذا القصر ما جاء في قولهم: «ألا ترى أن الألف **لا** تكون في الأسماء والأفعال **إلا** زائدة أو منقلبة»[1] ففي هذه العبارة تحول الخطاب من الوصف والإبلاغ الإخباري إلى الوصف الحجاجي؛ لأن من غير هذه العوامل كان خطابا منفتحا على نتائج متعددة واستلزامات كثيرة؛ كاحتمال أن تكون الألف في الأسماء والأفعال أو أن تكون زائدة أو منقلبة ...أو لا تكون لا زائدة ولا منقلبة... لكن بدخول عامل النفي والاستثناء توجه الخطاب إلى نتيجة واحدة من جميع تلك الاحتمالات التي كانت للخطاب.

– وما جاء في قولهم: «... ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا»[2] فهذه العبارة فيها نفي لمجموعة من الاحتمالات والإبقاء على احتمال واحد، وهو النتيجة المحتج بها من طرف الكوفيين ، وهنا أكد الكوفيون على استحالة أن يكون قبل ياء المتكلم حالة إعرابية غير الكسرة فقد استبعدوا أن يكون ما قبلها منصوبا أو مرفوعا ...

[1] الإنصاف، ج1، ص219.

[2] نفسه، ج2، ص688، 689.

وعليه فإن استعمال الكوفيين للقصر بنوعيه (إنما)، (لا ... إلا) كان من أجل توجيه خطابهم إلى نتيجة واحدة وحصره لها، وإبعاد باقي الاحتمالات وذلك لحمل المخاطب على الإذعان والاقتناع بما ذهبوا إليه.

وبما أن الحجاج يعتبر من بين أقوى الأساليب التي تستعمل في المواجهات والتحديات والمناظرات، فقد اعتمدها الكوفيون بقوة في اعتراضهم على رأي البصريين المخالف لهم. وبهذا نجدهم لم يتركوا ولا وسيلة من وسائل الحجاج إلا ووظفوها في ردهم واعتراضهم، قد أظهروا براعتهم في هذا التوظيف، مما كان بدوره أن يسحب أبا البركات الأنباري للحكم لهم في هذه المسائل.

وبهذا يمكن القول إن الحجاج الذي يعتبر الجزء الأهم في التداولية قد كان حاضرا وموجِّهًا في النحو الكوفي من جهة المسائل التي حكم فيها الأنباري لصالحهم، وعليه نستطيع القول إن ملمحا من ملامح التداولية قد تم إثبات وجوده واستعماله عند نحاة الكوفة خاصة والعرب عامة، ليثبت بهذا أن جميع مرتكزات التداولية اليوم قد كانت متوفرة في التراث النحوي العربي.

خـاتـمـة

خـاتـمـة

لقد كان هدفنا من هذا البحث هو محاولة الكشف عن الملامح التداولية في الخطاب النحوي الكوفي، باعتبار المسائل النحوية خطابا بين طرفين؛ لنبرز من خلالها فعالية التداول في دراسة الخطاب النحوي.

– التداولية بنظرياتها ومفاهيمها الأساسية؛ كسياق الحال وغرض المتكلم وإفادة السامع ومراعاة العلاقة بين أطراف الخطاب ومفهوم أفعال الكلام... يمكن أن تكون أداةً لقراءة التراث العربي في كل اتِّجاهاته، أو مفتاحاً يفك مغاليقه لفهمه وإدراكه لكن بشرط أن نختبر مفاهيمها ونتأكّد من قدرتها وكفاءتها الوصفية والتفسيرية لدراسة ظواهر هذا التراث العربي.

– ولقد اتّضح لنا أن الدراسات اللغوية العربية كان لها نصيب كبير مما وصلت إليه اللسانيات الغربية الحديثة، فالدراسات العربية قد تناولت جميع ما نُظِّر له اليوم على شكل نظريات ودراسات لم تُتَناول من قبل – كما زعم البعض – إلا أننا نجد علماءنا قد تكلّموا في ذلك غير أنهم لم يجعلوا لها منهجا خاصا له أسسه وقواعده.

– إن التراث النحوي قد احتوى على المعايير التداولية، وقد تناولها بالدراسة؛ وقد أفرد لها النحاة أبوابا خاصة للدّراسة، فنجدهم تكلّموا عن أفعال الكلام والتي هي عبارة عن أقوال تقتضي إنجازا عمليّا، وهذا ما يندرج تحت ما يعرف بالملفوظيّة، والتي تكلّم عنها النحاة بما يسمى بالكلام وما يتألف منه، ووضعوا له حدا وشروطا.

– كما أنهم قد تكلموا وفصّلوا في الحديث عن القصدية التي هي شرط يجب أن يتوفر في المتكلم ليوصل كلامه إلى المتلقي، وأفردوا لها بابا سموه بباب التقديم والتأخير، إذ يقدم المتكلم أو يؤخر إلا لقصد أراد أن ينبّه به المخاطَب.

– اهتم النّحاة العرب بالحرص على ضمان نجاح العملية التّواصلية، وهذا دليل على علمهم بأن التواصل يمثل الوظيفة الأساسية للغة، فقد تكلّموا عن شرط انتماء الأطراف إلى بيئة واحدة ومجتمع لغوي واحد، وقد أشاروا إلى هذا الأمر بالحديث عن المواضع التي يمكن للمتكلم أن يحذف من كلامه.

– كما اتّضح لنا أن الكوفيين يستثمرون حججا ويوظّفونها في خطابهم، فمن خلال الرّوابط الحجاجية والعلاقات شبه المنطقية، التي أدت وظيفة حجاجية في أقوالهم ووجّهت النتيجة التي يودّون الوصول إليها، حينما أرادوا إقناع المتلقي والتأثير فيه. وبهذا يثبت أن الحجاج قد كان حاضرا وبقوة في الخطاب الكوفي، ليثبت بذلك ملمح من ملامح التداولية.

– نلحظ من خلال اتفاق النحاة العرب على وضع أصول النحو وأبوابه، أساسا ليكون معرفة واجبة لمن يدرس العربية ويتكلم في شأنها أن يكون له علم بأصولها وأبواب نحوها ومصادرها، ليكون هذا عبارة عن افتراضات مسبقة لخوض الحديث في النحو العربي ومسائله وما اختلف فيه. وهذا ما كان متوافرا عند نحاة الكوفة ونحاة البصرة الذي أهَّلهم على القدرة في تحليل ومناقشة المسائل التي اختلفوا فيها بكل شفافية ونزاهة، ودليل ثابت.

– كما نجد توظيف الكوفيين لنوعين من الكلام؛ كلام مباشر وآخر ضمني، يحمل كثيرا من التوجيهات، وهذا ما يمثل أفعال الكلام في التداولية، فقد كان كلامهم يحمل في طيّاته أفعالا إنجازيّة مختلفة.

– كما ظهر في كلام الكوفيين زيادة أحيانا، وإيجازا أحيانا، وبعض الغموض في مواضع أخرى والخروج عن الموضوع في بعض المسائل، وهذا ما دلّ على خرق مبدأ التعاون

الذي جاء به غرايس، والذي بخرقه ينتج استلزاما تخاطبيّا بين أطراف المحادثة، وهذا كان حاضرا في خطاب الكوفيين.

– من الحالات التي ظهرت فيها التداولية، وبرزت معاييرها بقوة؛ حين يكون الشخص في موقف السامع لما يقال، أو الناقل لكلام ما – وهذا ما جسّده الكوفيون باعتمادهم على الدليل النحوي السماع– لأن السّياق المقامي يجمع بين متكلّم ومتلقٍّ وخطاب، وهذه الأخيرة بتوفرها يتجسّد فيها الاستعمال اللغوي بامتياز وهو الجانب الذي تهتم به التداولية وتشكّل لنفسها إطارا داخله. وبما أن (السماع، والنقل) هما الدّليل النّحوي الأساسي الذي اعتمده الكوفيون في بحثهم النحوي، فهو بهذا يعتبر الحامل الأول لآليات التداولية في العمل النحوي الكوفي.

– وخلاصة القول إن الملامح التداولية قد كانت حاضرة ومتوفرة في الخطاب الكوفي؛ وذلك من خلال توظيفهم للحجاج بالدرجة الأولى لأنهم في مقام المناظر والمنافس مع البصريين، والافتراض المسبق وأفعال الكلام والاستلزام الحواري.

إن إشكالية البحث ستظل في حاجة إلى الدراسة والتحليل، رغم محاولتنا استجلاء كثير من قضاياها، وستكون بداية لبحوث معمّقة إن شاء الله، فدراسة "الملامح التداولية في المسائل الكوفية في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري" من الإشكالات التي ما تزال في حاجة إلى بحث معمّق ودقيق، إذ يمكن توسيعها إلى البحث في كل المسائل، لا كما اقتصرنا نحن على المسائل التي انتصر فيها الكوفيون فقط، واقتصارنا هذا كان لتوجيه البحث نحو وجهة محددة ومضبوطة، لأنه ليس بالإمكان أن نتوسع في ذلك نظرا لمحدودية البحث والوقت.

كما لا ننسى أن نوصي كلا من الأكاديميين والباحثين في مجال الدراسات اللغوية أن يركزوا اهتمامهم بالبحث في التراث العربي، وكشف خباياه، والتنقيب فيه لاستنباط أهم ما لمّح له علماؤنا سابقا من خلال مؤلفاتهم التي تزخر بنظريات عدة، والتي يمكن أن يستفيد منها البحث اللساني الحديث.

وفي نهاية المطاف لا يتسنى لنا إلا أن نعترف أن دراستنا هاته ما هي إلا محاولة في التنقيب في التراث النحوي العربي لإثبات أن الفكر النحوي العربي (الكوفي) كان متمثلا آليات التداولية في بحثه النحوي. إذ يبقى المجال مفتوحا للتوسع فيه وإجراء بحوث أخرى من شاكلته.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أولا: الكتب

1- إبراهيم السامرائي، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1987م.

2- إدريس مقبول، الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط1، 2007م.

3- أحمد محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، 2002م.

4- أرمينيكو (فرانسواز)، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط- المغرب، ط1-1987م.

5- أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، منشورات عويدات، بيروت . لبنان، المجلد الأول(A,G)، ط2، 2001م.

6- أوركيوني (كاترين كيبر برات)، المضمر، ترجمة: ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة . بيروت، ط1، كانون الأول . ديسمبر 2008م.

7- أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط1 - 1420هـ، 1999م.

8- (ـــــــ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ومعه الانتصاف من الإنصاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

9- أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج، العمدة في الطبع- المغرب، ط1، 2006م.

10- تمام حسان، الأصول- دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو. فقه اللغة. البلاغة، عالم الكتب، أمير للطباعة، القاهرة، 1420هـ، 2000م.

11- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق: رشيد رضا، تعليق وترتيب، ياسين الأيوبي، صيد الليروت، المكتبة المصرية، 2000م.

12- جلال الدين السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ضبطه وعلَّق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدّم له: علاء الدين عطيّة، دار البيروتي - دمشق، ط2 - 1427هـ، 2006م.

13- (ـــــ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

14- جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط1، 1406هـ، 1982م.

15- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط2.

16- جورج مونان، مفاتيح الألسنية، ترتيب: الطيب البكوش، المؤسسة التونسية للكتاب،1981م.

17- الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة: محمد يحياتن، دار المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون . الجزائر.

18- حافظ إسماعيل علوي، التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، أربد- الأردن، ط2، 2014م.

19- حسان الباهي، الحوار ومنهجية التفكير النقدي، إفريقيا الشرق . المغرب، 2004م.

20- الحسين بن القاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1- 1992م.

21- حمو ذهبية، لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، (د،ب)، (د،ط)، 2005م.

22- خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، أربد- الأردن، ط3، 1422هـ، 2001م.

23- ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2- 1408هـ، 1988م.

24- خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية- محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع . الجزائر، ط1، 2009م.

25- الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1 . 1419هـ، 1998م.

26- سامية الدريدي، الحجاج في الشعر العربي القديم، من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة . بنيته وأساليبه، عالم الكتب الحديث، أربد . الأردن، ط1، 1428هـ، 2008م.

27- ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

28- سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3- 1408هـ، 1988م.

29- شكري المبخوت، نظرية الحجاج في اللغة، ضمن كتاب (أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم)، إشراف: حمادي صمود، (منشورات كلية الآداب)، منوبة . تونس.

30- شمس الدين أحمد ابن خلكان البرمكي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت ، ط1، 1971م.

31- شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ، 1985م.

32- شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف – القاهرة، ط7- 1968م.

33- صابر الحباشة، مغامرة المعنى من النحو إلى التداولية – قراءة في "شروح التلخيص" للخطيب القزويني، دار صفحات للدراسات والنشر، سورية – دمشق، الإصدار الأول،2011م.

34- صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومة، الجزائر، ط2، 2008م.

35- طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء . المغرب، ط2، 2000م.

36- (ـــــ)، اللسان والميزان (التكوثر اللغوي)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المملكة المغربية، ط1- 1998م.

37- عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير. مقاربة تداولية معرفية لآليات التواصل والحجاج، إفريقيا الشرق . المغرب، (د.ط)، 2006م.

38- عبد اللطيف عادل، بلاغة الإقناع في المناظرة، دار الأمان - الرباط، 1434هـ، 2013م.

39- عبد الله صولة، الحجاج أطره ومنطلقاته، وتقنياته من خلال مصنف في الحجاج . الخطابة الجديدة لبيرلمان وتيتيكا، (مقال) ضمن كتاب أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية، إشراف حمادي صمود، (منشورات كلية الآداب)، منوبة . تونس.

40- (ـــــ)، الحجاج في القرآن الكريم من خلال أهم خصائصه الأسلوبية، منشورات كلية الآداب، منوبة، سلسلة: لسانيات، مج13، تونس، 2001م.

41- (ـــــ)، في نظرية الحجاج دراسات وتطبيقات، مسكلياني للنشر والتوزيع . تونس، ط1، 2011م.

42- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقاربة تداولية لغوية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - لبنان، ط1، 2004م.

43- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط20، 1400هـ، 1998م.

44- عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف . الجزائر، ط1، 2003م.

45- العياشي أدراوي، الاستلزام الحواري، دار الأمان – الرباط، (منشورات الاختلاف)، ط1، 1432هـ، 2011م.

46- ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ، 1979م.

47- فاضل محمد الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1397هـ، 1977م.

48- فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ترجمة: سعيد علوش، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، ط1- 1997م، سوريا.

49- فيليب بلانشيه، التداولية من أوستين إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار، سورية- اللاذقية، ط2- 2007م.

50- قدور عمران، البعد التداولي والحجاجي في الخطاب القرآني، عالم الكتب الحديث، ط1، الأردن، 2012م.

51- محمد السالم الأمين طلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت . لبنان، ط1، 2008م.

52- محمد الولي، الاستعارة في محطات يونانية وعربية وغربية، منشورات دار الأمان . الرباط، المغرب، ط1.

53- محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1417هـ- 1997م.

54- محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب - بيروت.

55- محمد طروس، النظرية الحجاجية من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2005م.

56- محمد عبد العزيز، علم اللغة الاجتماعي، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009م.

57- محمد عبيد الحمزاوي، فن الحوار والمناظرة في الأدبين الفارسي والعربي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ط1، 2001م.

58- محمد محمود السيد أبو حسين، الدرس التداولي في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة دار الفكر العربي، مصر، (د، ط)، 2010م.

59- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة أفعال الكلام في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط1 – 2005م.

60- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت . لبنان، ط3. 1994.

61- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط2، 1406هـ، 1987م.

62- نعمان بوقرة، اللسانيات العامة اتجاهاتها وقضاياها الراهنة، عالم الكتب الحديث، أربد- الأردن، ط1- 2009م.

63- نواري سعودي، في تداولية الخطاب الأدبي المبادئ والإجراء، بيت الحكمة، سطيف- الجزائر، ط1- 2009م.

64- يحي بعيطيش، الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو،"مقال ضمن كتاب التداوليات علم استعمال اللغة"، عالم الكتب، أربد . الأردن، ط2، 2014م.

65- ابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1422هـ، 2001م.

ثانيا: المجلات والدوريات

1- طه عبد الرحمن، مفهوم التخاطب بين مقتضى التبليغ ومقتضى التهذيب، مجلة كلية الآداب، ملال، ط1، العدد1- 1994م.

2- محمد السالم ولد محمد الأمين طلبة، مفهوم الحجاج عند (بيرلمان) وتطوره في البلاغة المعاصرة، "مقال" (مجلة عالم الفكر)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . دولة الكويت، مج28، ع يناير، مارس 2000م.

3- محمد العبد، النص الحجاجي العربي دراسة في وسائل الإقناع، (مجلة فصول)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد60، 2002م.

فهرس الموضوعات

إهداء .....

شكر وعرفان.....

مقدمة .....أ- و

مدخل: التداولية والنحو العربي

أولا: التداولية..... **8**

1- تعريف التداولية..... 8

2- لمحة عن نشأة التداولية.....13

3- مقومات التداولية 15

4- مهام التداولية.....16

ثانيا: النحو العربي **17**

1- تعريف النحو 18

2- أشهر المدارس النحوية.....20

أ. المدرسة البصرية.....20

ب. المدرسة الكوفية.....22

3- سمات التداولية في النحو العربي.....24

أ- القصدية.....25

ب- الملفوظية 26

ج- الحجاجية (الإقناعية) 27

د- الاجتماعية التواصلية.....29

الفصل الأول: الاستلزام الحواري وأفعال الكلام

توطئة 33

* التعريف بأبي البركات 33

* كتابه : الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين 35

أولا: الاستلزام الحواري 37

1- قاعدة الكم:(Maxim of quantity).....42

2- قاعدة الكيف: (Maxim of quality) 46

3- قاعدة العلاقة أو الورود أو الملائمة: (Maxim of relevance) 51

4- قاعدة الجهة أو الكيفية: (Maxim of manner). 52

ثانيا: أفعال الكلام.....57

1) أوستين ونظرية الأفعال الكلامية 58

2) سيرل: وتطويره لنظرية الأفعال الكلامية 61

1- الإخباريات (الحكميات).....66

2- التوجيهيات (الطلبيات).....74

3- الالتزاميات 78

4- الإفصاحيات (التعبيريات).....80

5- الإعلانيات (الإيقاعيات).....83

الفصل الثاني: الافتراض المسبق والحجاج

أولا: متضمنات القول **87**

أ) القول المضمر 88

ب) الافتراض المسبق: 89

1- افتراض مسبق للعوامل النحوية 92

2- افتراض مسبق *في* باب التقديم والتأخير 95

3- افتراض مسبق عن التراكيب، والاستعمالات وبناء الجمل 97

4- افتراض مسبق في باب الأدوات وأثرها 100

5- افتراض مسبق في العلة النحوية 101

6- افتراض مسبق حول المعارف والنكرات 103

ثانيا: الحجاج **106**

أولا: الحجاج عند أصحاب البلاغة الجديدة 107

1) طرائق الوصل 109

2) طرائق الفصل 110

ثانيا: الحجاج اللغوي (التداولية المدمجة) 111

1- الآليات اللغوية 118

أ- ألفاظ التعليل 119

ب- التراكيب الشرطية 123

ج- الوصل السببي 126

د- الحجاج بالتبادل.....127

2- السلّم الحجاجي: 128

3- القرائن الحجاجية.....133

أ- الروابط الحجاجية:.....133

ب- العوامل الحجاجية:.....140

1- عاملية النفي.....140

2- عاملية القصر.....141

خاتمة.....145

قائمة المصادر والمراجع.....150

فهرس الموضوعات.....160

تم بحمد الله